وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور السياسة التجارية فـــي تطـور القطاع الصناعي
تجارب دول مختاره مع إشارة للعراق

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من الطالبة

حوراء حميد حسين

بإشراف

أ.د توفيق عباس عبد عون المسعودي

2024م

1445هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

صدق الله العلي العظيم

سورة طه/الآية 114

الإهداء

مولاي يا صاحب الزمان . .

أهديك هذا البحث فتقبل هذه البضاعة المزجاة مني ،فإني أعرفك من المحسنين و المتقبلين والمتفضلين .

إلى فقيدتي والدتي شهيدة البعث

إلى سندي ومتكئي في الحياة بعد الله ابي الغالي

إلى من حملتني عمراً وهناً على وهن امي

إلى من كل الكتابة لاتكفي لكتابة حبكم إخوتي حيدر علي محمد سجى تبارك ميس

إلى الشموع التي تنير حياتي أولادي علي زهراء مآب

وأخيرا إلى من شد على يدي وقاسمني في مشواري التعب وشال عني مستطاع من العناء فيما قدمت رفيق

دربي وايامي شريك عمري زوجي عمار

الباحثة

شكر وامتنان

اللهم لك الحمد حمداً أبلُغ به رضاك

اللهم لك الحمد حتى ترضى . . ولك الحمد أذا رضيت . . ولك الحمد بعد الرضا . .لك الحمدُ حُباً ويقيناً . . كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حتى يبلُغَ الحمد منتهاه وترضى به عنا .

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الوافر والامتنان الغامر إلى الاستاذ الدكتور الفاضل " **أ . د توفيق عباس عبدعون المسعودي** " إلى من علمني ولم يبخل بعلمه ووقته علي ومنحني من شرف قبول الأشراف على الرسالة، ولما قدمه من الملاحظات العلمية السديدة، وكرس وقتاً وجهداً لمتابعة أدق تفاصيلها وعلى سعة صدره للنقاش والمتابعة المستمرة إلى من ساند جهدي وعلمني كيف يرتقي الانسان بالعلم وكان لي نعم المعلم بحرص الابوة وفقه الله وامده بالصحة والعافية وجزاهُ الله خير الجزاء وله مني خالص الاحترام والامتنان .

كما أوجه خالص شكري وتقديري الى جميع الأساتذة الكرام الذين جعلهم الله منارة للعلم وأخص بالذكر منهم عميد كلية الادارة والاقتصاد الدكتور المحترم محمد حسين الجبوري .

كما أشكر اساتذتي المحترمين وكل من قدم لي العلم طيلة مدة دراستي .

واتقدم بجزيل شكري وامتناني الى السيد رئيس اجنة والسادة اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وماسيقدمونه من ملاحظات علمية .

والى كل زملائي في الماجستير وكل الاهل والاصدقاء الذين غمروني بحبهم وتمنوا لي الخير ومنهم صديقتي واختي غدير زوجة اخي الغالي واولاده الغالين حسين وجعفر وشمس وزوجة اخي الحبيب حبيبتي اسراء وابنتهم غاليتي اريام

وأقدم شكري وامتناني إلى كل من مد لي يد العون أو ساهم بجهد أو رأي أو مشورة واولهم من اعجز عن شكري وامتناني لها صديقتي رسل حاتم فالح ومن رافقتني الرفقة الطيبة وكانت خير رفيقة علياء خضير عباس فطيب الله اصلكم كنت محظوظة برفقتكم وخوتكم جزاكم الله عني خير الجزاء ((**عمادة كلية الادارة والاقتصاد ورئيس وأساتذة وموظفي قسم الاقتصاد**))ومن لم يسعفني ذكره فجزاكم عني خير الجزاء .

إقرار المشرف

أشهد أنّ اعداد الرسالة الموسومة ((دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي تجارب دول مختاره مع إشارة للعراق)) التي قدمتها الطالبة (حوراء حميد حسين)، قد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

/ /2024

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الاستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

رئيس قسم الاقتصاد

/ /2024

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة ((دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي تجارب دول مختاره مع إشارة للعراق)) قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي، وقد اصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الاسلوب ولأجله وقعت.

المدرس الدكتور

محمد سلام مظهر

جامعة: كربلاء

كلية: الادارة والاقتصاد

2023 / 12 / 6

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي تجارب دول مختاره مع إشارة للعراق) المقدمة من قبل الطالبة (حوراء حميد حسين)، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير ( ).

الأستاذ الدكتور

أ.د. محمد حسين كاظم

(رئيساً)

/ /2024

الأستاذ الدكتور

أ.د. احمد حافظ حميد

(عضواً)

/ /2024

الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين

(عضواً)

/ /2024

الأستاذ الدكتور

أ.د. توفيق عباس سرحون

(عضواً ومشرفاً)

/ /2024

إلى / رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/ للطالبة (حوراء حميد حسين) الموسومة بـ (دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي تجارب دول مختاره مع إشارة للعراق) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

الاستاذ المساعد الدكتور
هاشم جبار الحسيني

أ.د. علي محمد فليح

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

صادق مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

/ /2024

الاستاذ المساعد الدكتور
هاشم جبار الحسيني
العميد

الملخص:

البحث يتناول تأثير السياسة التجارية على القطاع الصناعي في مصر والسعودية وتركيا والعراق، يوضح أهمية فهم تأثير السياسة التجارية على القطاع الصناعي. ويستهدف فهم مدى تأثير السياسة التجارية على الأداء الصناعي وتحليل التحديات التي تواجه هذا القطاع ويهدف الي تحليل العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في الدول المدرجة وتحديد دور القطاع الصناعي في التنمية المستدامة تحليل البحث يظهر أن السياسة التجارية تؤثر مباشرة على أداء القطاع الصناعي، وأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جهود مشتركة ودوراً فاعلاً للقطاع الخاص وتتمحور مشكلة الدراسة في فهم وتحليل دور السياسة التجارية في تطوير القطاع الصناعي، وذلك من خلال استكشاف كيف يؤثر التوجيه والقرارات التجارية على نمو الصناعة في دول مختارة (مصر والسعودية وتركيا)، مع التركيز على العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الصناعي والتحديات التي تواجه هذا القطاع في هذه الدول. **فروض الدراسة:** بناء على مشكلة الدراسة والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، يقوم البحث على فرضية مفادها يمكن للسياسة التجارية ان تسهم في تطوير القطاع الصناعي في البلدان (مصر _السعودية _تركيا_ والعراق)

1-وهدف هذا البحث الى دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي معرفة الأسس النظرية للسياسة التجارية.

2-التعرف على ماهية المزايا التي تقدمها السياسة التجارية للدول على اختلافها.

3-دراسة أثر السياسة التجارية على أداء القطاع الصناعي في البلدان مصر والسعودية وتركيا والعراق.

من اجل تحقيق اهداف وفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول تناول الفصل الاول _الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة التجارية

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ

2	الاهداء	ب
3	شكر وتقدير	ت
4	اقرار المشرف	ث
5	اقرار الخبير اللغوي	ج
6	اقرار لجنة المناقشة	ح
7	اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا	خ
8	الملخص	د
9	فهرست المحتويات	ذ-ر
10	فهرست الجدواول	ز-س
11	فهرست الاشكال	ش
12	المقدمة	3-1
13	الفصل الاول: الاطار المفاهيم والنظري للسياسة التجارية	45-4
14	المبحث الاول: الاطار لمفاهيمي والنظري	25-6
15	المطلب الاول: مفهوم السياسة التجارية	6
16	المطلب الثاني: ادوات السياسة التجارية	8
17	المطلب الثالث: نظريات السياسة التجارية	13
18	المطلب الرابع: اهداف السياسة التجارية	19
19	المطلب الخامس: التطور التاريخي للسياسة التجارية	21
20	المطلب السادس: انواع السياسة التجارية	23
21	المبحث الثاني: التصنيع واهميته في النشاط الاقتصادي	39-23
22	المطلب الاول: مفهوم الصناعة واهميتها	26
23	المطلب الثاني: اهمية الصناعة	28
24	المطلب الثالث: مفهوم التنمية الصناعية واهميتها	29
25	المطلب الرابع: مؤشرات التصنيع	34
26	المطلب الخامس: اهداف التصنيع	37
27	المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة التجارية والتصنيع في البلدان النامية	45-40
28	اولًا: دور التجارة الخارجية في تصنيع البلدان النامية	40
29	ثانيًا: الاستيرادات وعملية التصنيع	42
30	ثالثًا: الصادرات وعملية التصنيع	43
31	الفصل الثاني: تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي	116-46
32	المبحث الاول: تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في مصر	75-48

33	المطلب الاول: السياسة التجارية في مصر	48
34	المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في مصر	61
36	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في مصر	65
37	المبحث الثاني : تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في السعودية	96-76
38	المطلب الاول: تطور السياسة التجارية في السعودية	76
39	المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في السعودية	87
40	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في السعودية	89
41	المبحث الثالث: تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في تركيا	116-97
42	المطلب الاول: تطور السياسة التجارية في تركيا	97
43	المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في تركيا	106
44	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في تركيا	108
45	الفصل الثالث: مدخل الاقتصاد العراقي	145-117
46	المبحث الاول: الاقتصاد العراقي	125-119
47	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	121
48	الاداء العام للقطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي	124
49	المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية والقطاع الصناعي في العراق	145-126
50	المطلب الاول: السياسة التجارية	126
51	المطلب الثاني: القطاع الصناعي	126
52	الاستنتاجات والتوصيات	147-146
53	المصادر والمراجع	161-148
54	الملخص باللغة الانكليزية	A-B

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
.1	هيكل التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	49
.2	مؤشر حجم الصادرات والواردات في مصر للمدة (2005-2022)	50
.3	التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للمدة (2005-2022)	54
.4	التوزيع الجغرافي للواردات المصرية للمدة (2005-2022)	55
.5	الانتاج الصناعي السلعي للقطاع العام الاعمال العامة للمدة (2006-2019)	62
.6	عدد المنشآت في الانتاج الصناعي	64
.7	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	67
.8	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	68
.9	صناعات تحويلية اخرى من القيمة المضافة في التصنيع للمدة (2005-2022)	69
.10	الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد للمدة (2005-2022)	72
.11	صادرات المصنوعات من صادرات السلع للمدة (2005-2022)	73
.12	الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي وعدد العمال ورأس المال والايدي العاملة	74
.13	هيكل التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي في السعودية	78
.14	مؤشر حجم الصادرات بالاسعار الثابتة للمدة (2005-2022)	79
.15	مؤشر حجم الواردات بالاسعار الثابتة للمدة (2005-2022)	80
.16	التبادل التجاري بين السعودية وبعض الدول الاخرى	81
.17	التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية للمدة (2011-2022)	83
.18	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	89
.19	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	91
.20	صناعات تحويلية اخرى من القيمة المضافة في التصنيع للمدة (2005-2022)	92
.21	الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد للمدة (2005-2022)	93
.22	صادرات البضائع	94
.23	الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي وعدد العمال ورأس المال والايدي العاملة	96
.24	مؤشر حجم الصادرات للمدة (2005-2022)	100
.25	مؤشر حجم الواردات للمدة (2005-2022)	101
.26	التوزيع الجغرافي للصادرات لعام 2019	102
.27	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	108
.28	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)	110

.29	صناعات تحويلية اخرى من القيمة المضافة في التصنيع للمدة (2005-2022)	**111**
.30	الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد للمدة (2005-2022)	**113**
.31	صادرات المصنوعات من صادرات السلع للمدة (2005-2022)	**114**
.32	الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي وعدد العمال ورأس المال والايدي العاملة	**116**
.33	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية خلال المدة (2005-2022)	**130**
.34	نتائج اختبار ADF بجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	**135**
.35	تقدير نموذج ARDC بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات ورأس المال	**136**
.36	نتائج تقدير اختبار الحدود	**139**
.37	تقدير معامل تصحيح الخطأ	**140**
.38	معادلة التكامل المشترك بين الصادرات والواردات ورأس المال والقوى العاملة	**141**
.39	مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي	**142**
.40	مشكلة اختلاف تباين الباقي	**142**
.41	مشكلة جودة توصيف النموذج Ramsey	**143**

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هيكل التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي	50
2	مؤشر حجم الصادرات	52
3	مؤشر حجم الواردات	53
4	الانتاج الصناعي السلعي للقطاع العام	63
5	عدد المنشآت في الانتاج الصناعي للقطاع الخاص لاكبر خمس محافظات لعام 2017	65
6	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	66
7	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	68
8	الصناعات التحويلية	70
9	الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	71
10	الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية	73
11	التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي	77
12	مؤشر حجم الصادرات	78
13	مؤشر حجم الواردات	79
14	التوزيع الجغرافي للصا درات	82
15	التوزيع الجغرافي للواردات	83
16	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	89
17	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	90
18	صناعات تحويلية اخرى	92
19	واردات البضائع من الواردات الكلية	93
20	الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية	94
21	مؤشر حجم الصادرات	99
22	مؤشر حجم الواردات	100
23	قيمة الصادرات	101
24	واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	107
25	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي	108
26	صناعات تحويلية اخرى	109
27	واردات البضائع من الواردات الكلية	110
28	الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية	112
29	السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2022)	125
30	السلسلة الزمنية لرأس المال في العراق للمدة (2005-2022)	126
31	السلسلة الزمنية للصادرات في العراق للمدة (2005-2022)	126
32	السلسلة الزمنية للواردات في العراق للمدة (2005-2022)	127
33	السلسلة الزمنية للقوى العاملة في العراق للمدة (2005-2022)	127
34	معيار اختيار عدد فقرات الابطاء المش لنموذج ARDL	137
35	مشكلة طبيعة البواقي	143

36	اختبار المجموع التراكمي للباقي	**144**
37	اختبار المجموع التراكمي لمربعات الباقي	**144**

المقدمة:

تحظى السياسة التجارية باهتمام كبير في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء نتيجة لما تقوم به من دور فعال وهام في حشد وتنمية المدخرات الوطنية، كما تقوم بتوفير التبادل بين السلع والخدمات للدول وبعضها التي يعتمد عليها التقدم الاقتصادي لأي دولة.

وتعد السياسة التجارية أداة فعالة لتسهيل استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها إلى قنوات استثمارية تساعد على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية للدولة، وتحقيق استقرار ورفاهية أفراد المجتمع، كما تساعد على تحسين مستوى الأداء الصناعي للدول، كما توجيها أيضًا إلى تقليل البطالة من خلال خلق فرص عمل داخل الدولة وذلك بالحماية الصناعية القائمة.

ولذلك تسعى معظم الدول إلى العمل على تطبيق بنود السياسة التجارية على القطاع الصناعي لحماية الاستثمارات القائمة وجذب استثمارات جديدة للدولة لتلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى رغبة المستثمرين وسعيهم المستمر لاستغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في الدول الرخيصة نسبيًا والتي تتمتع بمزايا وفرص قد لا تكون متوافرة في الدول الأخرى.

وبرزت أهمية تطوير وتنشيط السياسة التجارية في مصر والسعودية وتركيا بشكل كبير وخاصة أنه مرتبط بعملية تسريع النمو الاقتصادي، ولاسيما في وجود العولمة المالية التي أدت إلى اتجاه أغلب الدول لربط أسواقها بالسياسة التجارية العالمية.

وتلعب السياسة التجارية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية لكل الدول وخاصة الدول النامية التي تعاني من مشاكل في نقص رأس المال وانخفاض معدلات الإدخار فيها، في حين تساهم السياسة التجارية في تنظيم عمليات التبادل التجاري وكذلك فتح أسواق خارجية واسعة لزيادة عمليات الإنتاج.

أهمية البحث:

تنبع أهمية السياسة التجارية والقطاع الصناعي من خلال الدور الذي تقوم به، وهو أن تعطي الدولة إعانات للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا تحل محل المستوردات، أو لكي يطور ويحسن إنتاجه ويقوم بالتصدير، ولذلك فالإعانات نوعين، اما إعانات واردات وهي تعطي للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا لإحلال المستوردات أي لتقليل الاعتماد على المستورد وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي، وكذلك فهي تُعد أداة فعالة للاقتصاد الوطني من خلال التأثير في مختلف جوانب الاقتصاد وهو الذي يخلق بدوره أثارًا جديدة بالإضافة إلى أثارها فهي تقوم بتوفير موارد حقيقية للقطاع الصناعي.

ويعد القطاع الصناعي ركيزة أساسية للدول المتطورة والذي يعتمد اقتصادها اعتماداً كلياً عليه، كما أنها تعد وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، ونال القطاع الصناعي إهتمام العديد من الدول بغرض جذب رؤوس الأموال الأجنبية لهذه الدول، وذلك لتسريع عجلة التنمية الاقتصادية ولهذا نقوم بالبحث في أهمية السياسة التجارية والقطاع الصناعي ودراسة ما إذا كانت السياسة التجارية تؤثر على أداء القطاع الصناعي أم لا.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم وتحليل دور السياسة التجارية في تطوير القطاع الصناعي، وذلك من خلال استكشاف كيف يؤثر التوجيه والقرارات التجارية على نمو الصناعة في دول مختارة (مصر والسعودية وتركيا)، مع التركيز على العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الصناعي والتحديات التي تواجه هذا القطاع في هذه الدول.

هدف البحث :

يُمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

1- معرفة الأسس النظرية للسياسة التجارية.

2- التعرف على ماهية المزايا التي تقدمها السياسة التجارية للدول على اختلافها.

3- دراسة أثر السياسة التجارية على أداء القطاع الصناعي في البلدان مصر والسعودية وتركيا والعراق .

فروض البحث:

بناء على مشكلة الدراسة والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، قامت الباحثة بوضع الفروض التالية:

يمكن للسياسة التجارية ان تسهم في تطوير القطاع الصناعي في البلدان (مصر _ سعودية _ تركيا _ العراق)

منهجية البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في شرح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة ، وكذلك تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتقدير وهو قياس اثر الصادرات ، الواردات ، رأس المال ، القوى العاملة على الناتج المحلي الإجمالي في (العراق).

هيكل البحث:

1. مقدمة:
   - تعريف السياسة التجارية وأهميتها.
2. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة التجارية والصناعية.
   - مفهوم وأدوات السياسة التجارية.
   - أهمية الصناعة والتنمية الصناعية.
   - علاقة السياسة التجارية بالتصنيع في البلدان النامية.
3. الفصل الثاني: تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والصناعية في عدة دول.
   - مصر.
   - السعودية.
   - تركيا.
4. الفصل الثالث: مدخل الاقتصاد العراقي.
   - معرفة الاقتصاد العراقي وتطور السياسة التجارية والصناعية فيه.
5. الاستنتاجات والتوصيات.
6. المراجع والملاحق.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: دور السياسة التجارية فـي تطـور القطاع الصناعي.

الحدود المكانية: مصر والسعودية وتركيا فضلا عن العراق.

الحدود الزمانية: من 2005 حتى 2022.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة التجارية

تمهيد:

في سياق الاقتصاد والعلاقات الدولية، السياسة التجارية والتصنيعية تعدان جوانب حيوية لأي دولة. تهدف السياسة التجارية إلى تنظيم العلاقات التجارية الخارجية، بينما يعكس التصنيع جهود تطوير قاعدة صناعية لتعزيز التنمية وتوفير فرص العمل. تشمل أدوات السياسة التجارية الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وتهدف إلى تحقيق التوازن التجاري وتعزيز التنافسية. تلعب السياسة التجارية دورًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة الاستثمار، بينما يمكن استخدامها في تشجيع الصناعات المحلية وتحسين القدرات التصديرية. تحفز السياسة التجارية الاندماج في السلاسل العالمية للإنتاج وتعزز القيمة المضافة وتوفر فرص عمل جديدة وتعزز المهارات الصناعية.

وتناول الفصل ثلاث مباحث

المبحث الاول ___الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة التجارية

المبحث الثاني ___ التصنيع واهميته في النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث ___العلاقة بين السياسة التجارية والتصنيع في البلدان النامية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة التجارية

المطلب الأول _ مفهوم السياسة التجارية

تعتبر السياسة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، على أساس التبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجاتها من فائض إنتاج دول أخرى.

وتعرف على أنها كل الوسائل التي تؤثر من خلالها التجارة الخارجية على البلد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، كما تعرف على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال مدة زمنية معينة"[1].

وتعني كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة القادرة على دفع أو إعاقة تصدير أو استيراد البضائع والخدمات" ويقصد بالسياسة التجارية أيضا مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية[

وتعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة) كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى[2].

إن الهدف المنشود من السياسة التجارية في المستوى الدولي عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك أهدافا أخرى،كالتشغيل التام، واستقرار الصرف، كما تعتبر جزءاً من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات، مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات[3].

---

[1] تزالت محمد شاريف العربي، السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص29.

[2] موردخاي كربانين، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات -، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007 ، ص160.

[3] محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013 ، ص7.

وهي تمثل لإجراءات المراد من خلالها التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين أفرادا كانوا أو هيئات، وفيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات فقد ترغب الدولة بتشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أن تريد الحد من دخولها[1].

ونستنتج مما سبق يمكن تعريف السياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.

فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج من حيث الحرية او الحماية ، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق، كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى[2]، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع.

وبرز في مناخ السياسة التجارية الخارجية " سياسة حرية التجارة حيث يرى أنصارها ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيد تعوقه و بعيدا عن تدخل السلطات العامة، والثاني سياسة حماية التجارة و التي يرى أنصارها بضرورة تدخل السلطات العامة في الدول في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية.

كما يتبع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم الى مجموعة من التشريعات واللوائح الى تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى "بالسياسة التجارية"[3].

وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى "بأدوات السياسة التجارية"[4].

---

(1) عائشة شوفاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر،2001، ص66.
(2) حسام علي داوود وأخرون، اقتصاديات التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر، ط1، الاردن ، 2002، ص13 .
(3) محمد احمد السريتي ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروق للنشر، الاسكندرية ، 2018 ، ص9 ،ص10.
(4) رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، ج1 ،ط1 ، دمشق ، 2000 ، ص29 .

ولذلك يمكن تعريف سياسة التجارية الخارجية بأنها:

هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة[1].

ويتضح من هذا التعريف أن سياسة التجارية الخارجية هي جزء من كل وهو السياسة الاقتصادية التي هي بصفة عامة همزة وصل ما بين المذاهب الاقتصادية والنظم الاقتصادية كما انها همزة وصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية والنظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن السياسة التجارية هي .

- هي مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة.
- تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم.
- السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي، والخدمي، وأسعار الصرف، والاستثمار.
- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

المطلب الثاني_ أدوات السياسة التجارية

تقسم أدوات السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين هما[3]:

أولاً: الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل:

أ. الرسوم الجمركية

ب.اعانات التصدير

ج. تخفيض القيمة الخارجية للعملة

أ. الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارة الخارجية[4].

تعريفها بانها : هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود الحدود الوطنية للدولة دخولاً في حالة الواردات و خروجا في حالة

(1) خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن .2009 ط1، ص 46.
(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 23.
(3) علي عبد الفتاح ابوشرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط2 ، الاردن ، 2010،ص21.
(4) غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،ط1، 1999 ،ص137.

الصادرات، و الغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم[1]. ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية[2].

ومن أهم أدوات السياسات التجارية لكونها تمثل مؤشرا هاما على مدى اتجاهها نحو الحمائية أو حرية التبادل من جهة، ومقياسا لسياسات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول في إطار الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية أو المتعددة الأطراف من جهة أخرى، ولذلك نجد أنها – أي سياسة التعريفة الجمركية– حظيت بالأهمية والتفضيل في إطار أحكام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) مقارنة بالأدوات الحمائية العديدة الأخرى.

وهذا لما تتميز به من شفافية وحياد وإمكانية قياسها وتقييمها، إذن فالتعريفة الجمركية هي القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والرسوم المقدرة عليها[3].

أنواعها: تفرض الحكومات رسومًا جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة لتحقيق العوائد المالية للدولة وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. وتختلف حسب الاتي[4]:

- **الرسوم الجمركية الأساسية**

هي الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة عل البضائع المستوردة والمصدرة التي تجتاز حدودها السياسية بهدف تحقيق جزء من إيرادات الدولة، وتفرض على قيمة البضائع بمعدلٍ ثابت. ويتم تحديد قيمة هذه الرسوم بضرب النسبة المئوية المفروضة بإجمالي قيمة الشراء للسلعة (البضائع) المدفوعة في البلد المورد؛ ولا يتغير هذا المعدل ولا يتأثر بالجودة أو الحجم أو الوزن .

- **الرسوم الجمركية الإضافية (الإيرادية)**

هي الرسوم التي تُفرض لزيادة إيرادات الحكومة؛ حيث تحقق الرسوم عائدات ضريبية هامة تعود بالنفع على الدولة وتزيد من إيراداتها[5]

- **الرسوم التعويضية(CVD)**

عندما تستورد دولة ما بضاعة منحتها دولتها المصنعة إعفاءات ضريبية ومساعدات، تفرض الدولة المستوردة على هذه البضائع رسوم جمركية تدعى رسوم تعويضية لتعوض الإعفاءات الضريبية

---

(1) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2007، ص124.
(2) زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، ص297.
(3) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، ط1، 1995، ص14 .
(4) محمود يونس، اقتصاديات دولية، مصدر سابق، ص134.
(5) جودة عبد الخالق، الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى 2020، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005، ص20.

والمساعدات التي تمنحها الدول الأجنبية لمصنعيها، لحماية أسواقها حتى لا يتم بيع البضاعة المستوردة بسعرٍ أقل من سعر البضائع المحلية المماثلة.

- **رسوم الحماية**

هي الرسوم التي تهدف إلى حماية الصناعة الوطنية، وخاصةً الناشئة منها؛ بفرض رسوم مرتفعة على السلع المستوردة، لترتفع تكلفتها فترتفع أسعارها، وحينها سيفضل المستهلكون شراء المنتجات المحلية بدلًا من المنتجات الأجنبية، وستحد من الواردات[1]

- **رسوم مكافحة الإغراق**

بهدف حماية الاقتصاد الوطني، وتصديًا لسياسات الإغراق التي تعتمدها بعض الدول بتوريد بضائع بأسعارٍ منخفضةٍ جدًا في أسواق دولٍ أخرى، عندئذٍ . وستلجأ هذه الدول لإجراءاتٍ مضادة كفرض رسوم مكافحة الإغراق.

ب- إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية[2]. **ويمكن توضيح أنواع إعانات التصدير كما يلي[3]:**

_ الإعانات المباشرة Direct Subsidies: وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

_ الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies: وتشمل التسهيلات الائتمانية أو السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الارباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين.

_ الإغراق (Dumping): وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة مخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من

---

(1) احمد طلعت عبد الحميد، حركة التجارة الخارجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004.ص 40-45.

(2) Salant, Stephen W., Export Subsidies as Instruments of Economic and Foreign Policy. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1984. pp 2-4.

(3) هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2008 ، ص 151-160 .

السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية[1].

وكذلك يعرف الاغراق على أنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو إذن نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة و الآخر منخفض في السوق الخارجي[2].

وبلتالي يمكن تعريف الإغراق على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية.

ويمكن التمييز من حيث مدى استمرار الاغراق بين ثلاثة أنواع[3]:

ـ **الإغراق العارض:** وهو الذي يفسر بظروف طارئة خاصة واستثنائية مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في أخر موسم من المواسم فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

ـ **الإغراق قصير الأجل أو المؤقت:** وهو الذي يرتبط بظرف مؤقت وينتهي بمجرد انتهاء تحقيق الغرض المنشود منه، ومثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيها، او القضاء على منافس ما وطرده من السوق أو تهديده، ويتميز هذا النوع من الاغراق بأنه يحمل المغرق خسارة كبيرة يقبل تحملها حتى يحقق غرضه ثم بعد ذلك يعود لمحاولة تعويض ما أصابه[4].

ـ**الإغراق الدائم:** وهو أن يبيع المنتج السلع الذي ينتجها بسعر محدد في داخل بلده و بسعر آخر منخفض عنه في الأسواق الخارجية، و يستطيع المنتج أن يعظم ربحه حينما تتساوى النفقة الحدية مع الإيرادات الحدية للمنتج في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها انتاجه، و ترتبط حالة تعظيم الربح بمرونة الطلب في الأسواق المختلفة، فيتحمل المستهلك في بلد المنتج سعرا مرتفعا نسبيا لأن مرونة الطلب منخفضة نسبيا بينما يتمتع المستهلك الأجنبي بسعر منخفض نسبيا لأن مرونة الطلب مرتفعة نسبيا نظرا لوجود سلع بديلة لهذه السلعة[5].

وبصفة عامة يمكن القول أن المحتكر يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق

---

[1] Staiger, Robert W. "International rules and institutions for trade policy." Handbook of international economics 3 (1995) pp 45-49

[2] مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996، ص151.

[3] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطو ر التجارة الخارجية– حالة الجزائر-،أطروحة دكتوراه "غير منشورة "،جامعة ،الجزائر،2003/2002، ص148.

[4] مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص155.

[5] محمد احمد السريتي ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق ، ص 126 .

كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع، وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض.

وتنجح هذه السياسة القائمة على التمييز السعري بين الأسواق المختلفة طالما أنه من غير الممكن تحقيق أرباح بإعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة السعر نسبيا بسبب نفقات المواصلات أو التأمين أو الضريبة التي تقيد الواردات من هذه لسلعة في بلد المنتج، أما الإغراق الدائم القائم على التميز السعري فإنه يضر بالمستهلك في بلد المنتج بافتراض أن الطلب فيه قليل المرونة أما بالنسبة للبلدان الأخرى فإنه من الممكن أن يضر ببعض الصناعات القائمة أو الناشئة على أساس الميزة النسبية[1].

ثانياً: الادوات المباشرة (الكمية)

1_ حصص الاستيراد

2_القيود غير التعريفية

1_ حصص الاستيراد: ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota)[2] .

2_ القيود غير التعريفية: تمثل هذه القيود تحديات كبيرة لصنّاع السياسات، والمستوردين، والمصدّرين. ويهدف العديد من التدابير غير التعريفية أساسا إلى حماية الصحة العامة، أو السلامة، أو البيئة، ولكنها تؤثر أيضا بشدة في التجارة من خلال تكاليف ألانشطة الإعلامية، والامتثال، والتراتيب الإجرائية.

والتدابير غير التعريفية هي تدابير للسياسة العامة تختلف عن التعريفات الجمركية العادية، ويمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير كمياتها المتداولة أو أسعارها، أو تغيير كمياتها وأسعارها معا.

وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية[3]، وتنقسم الى[4]:-

أ- **الترتيبات الحكومية:** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية

---

(1) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، مصدر سابق، ص 149.

(2) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية،2001،ص89

(3) طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاسكندرية ، 2010، ص 107-115.

(4) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية– حالة الجزائر، مصدر سابق ، ص 152.

من الأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات

ب-**مشتريات الحكومة:** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، مما يعني اضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية.

ت-**تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية:** مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4$ للعلبة.

ث-**الحصة التصديرية الطوعية:** مثل الاتفاق بين اليابان وأميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.

المطلب الثالث _ نظريات السياسة التجارية

أولاً: النظريات الكلاسيكية :

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يتجهون في المقام الأول نحو اقتصاديات النمو، وكان همهم الرئيسي هو شرح كيفية زيادة "ثروة الأمم". في شرح زيادة الإنتاج،وثم ايلاء اهتمام خاص للتخصص ولقسيم العمل وكان مدى التخصص وتقسيم العمل يعتمدان على حجم السوق؛ من شأن وجود سوق أكبر أن يشجع على درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل[1].

وقد بدا واضحًا أن التجارة الخارجية وسعت السوق وسمحت بمزيد من المكاسب من التخصص وتقسيم العمل. ومع ذلك، كان لا يزال من الضروري وضع الحجج بوضوح لإظهار السلع التي سيتم استيرادها وتصديرها وإظهار المكاسب من التجارة[2].

تمت صياغة النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية في المقام الأول بهدف توفير إرشادات حول مسائل السياسة الوطنية.

في مجال التجارة الخارجية، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين بشكل أساسي بسؤالين. أولاً، في إنتاج أي منتج يجب أن يتخصص بلد ما أو البضائع التي سيصدرها البلد والتي سيستوردها. ثانيًا، بمجرد أن تنتج دول مختلفة سلعًا مختلفة ؛ ماذا ستكون نسبة التبادل بين البضائع؟ على السؤال

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ج2، علي مستوي الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولي، القاهرة، مجموعة الدول العربية،2003، ص 36

(2) عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003، ص203.

الأول، تعطي النظرية الكلاسيكية الإجابة التالية[1].

سوف تتخصص كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تناسب إنتاجها بشكل خاص بسبب مناخها، وخصائص ترابها، ومواردها الطبيعية الأخرى، والقدرات الفطرية والمكتسبة لشعبها، و رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه كتراث من جيله السابق مثل المباني والمنشآت والمعدات ووسائل النقل. سيركز كل بلد على إنتاج مثل هذه السلع، وينتج منها أكثر مما يحتاجه لاحتياجاته الخاصة، ويتبادل الفائض مع البلدان الأخرى مقابل السلع التي هو أقل ملاءمة لإنتاجها أو التي لا يمكنه إنتاجها على الإطلاق[2].

ان النظرية الكلاسيكية للتجارة تستند على نظرية قيمة تكلفة العمالة. حيث تنص على أن البضائع يتم تبادلها مقابل بعضها البعض وفقًا للكميات النسبية للعمالة المجسدة فيها. فالسلع التي لها أسعار متساوية تجسد كميات متساوية من العمالة . وبالتالي يتم تحديد نسبة التبادل أو الأسعار فقط من خلال تكاليف العمالة النسبية، من خلال تأثيرها على العرض والطلب[3].

بشكل عام، تعتبر نظرية تكلفة العمالة للقيمة جيدة في ظل الافتراضات التالية[4]:

(1) العمل هو العامل الوحيد

(2) تجانس نوعية العمل .

(3) حرية انتقال العمالة .

(4) المهن مفتوحة للجميع .

(5) المنافسة الحرة بين العمال .

(6) تساوي الانتاجية الحدية للعمل مع اجورها .

في الواقع، بعض هذه الافتراضات غير واقعية وعلى الرغم من عيوب هذه النظرية، فقد استخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون لشرح نسبة التبادل أو أسعار السلع. وتقوم النظريات الكلاسيكية على مجموعة من الفروض وهي تتمثل بلاتي[5]: **ومن اهم النظريات الكلاسيكية:**

1- نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث"

وجاءت هذه النظرية من خلال الآراء المفكر الاقتصادي " آدم سميث " يعتمد هذا الأخير في

---

(1) عائشة شرقاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر،2001، ص 68.

(2) سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005، ص97.

(3) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص33.

(4) جعفر طالب احمد الخزعلي، كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية ،2018، ط1، ص253.

(5) عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتاب القانونية، مصر، 2007، ص66.

تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعادة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها وبالتالي تقوم بمبادلة فائضها الانتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض انتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاج العمل يسمح بزيادة نمو رأس المال[1]، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقات الانتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول علي فائض في الإنتاج[2].

وبالتالي هناك وظيفتين للتجارة الدولية هما[3]:

1- وظيفة تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعا.

2- وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

وتوجد عدة انتقادات لهذه النظرية تتمثل بلاتي :

أ _هناك لبس في اشكالية اختلاف انتاجية العامل من بلد لآخر.

ب _اشكالية لو تتمتع كل ما بميزة مطلقة في انتاج كيلا السلعتين.

ج _لم توضح هذه النظرية بعد التوزيع أي كيف توزع مكاسب التجارة على الافراد.

2- نظرية الميزة النسبية

التعريف بصاحب وفحوى النظرية :

جاء ريكاردو (Ricardo) سنة 1817 بكتابه " Principls of Poitical Economy and Taxation" حيث طرح نظرية جديدة في التجارة الخارجية تحت عنوان الميزة النسبية، وهذا للرد على آدم سميث وإيجاد بديل لنظرية الميزة المطلقة وطرح حل للمأزق الذي وصل إليه أدم سميث والمتمثل في عدم إمكانية التبادل الخارجي في حالة عدم تمتع بلد بميزة مطلقة[4].

يرى ريكاردو قيام التجارة الدولية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، هذا يعني انه حتى ولو كان لبلد نقيصة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى البلد الآخر فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن أن تحدث بين بلدين فعلى البلد الأقل كفاءة أن يتخصص

---

(1) J . Viner , Studies the Theory of International Trade , New York , Harper and Brothers ,1985 , p29 -53 .

(2) حليس عبدالقادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر، 2022.ص30-34

(3) A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980 , pp 288-292 .

(4) علي عبد الفتاح ابوشرار ، مصدر سابق، ص36 .

في إنتاج وتصدير السلع التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أقل، وتلك هي السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها. ومن جهة أخرى ينبغي أن يستورد البلد السلعة التي يكون نقيصته المطلقة فيها أكبر فتلك هي منطقة النقيصة النسبي[1]، **وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها**[2] .

أ- وجود دولتين، وسلعتين في التبادل التجاري.

ب-عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة.

ت-سيادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع أو الشراء.

ث-انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.

ج- استخدام نظرية القيمة في العمل، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.

ح- توجد تقنية واحدة لصناعة السلعة داخل الدولة، ولكنها تختلف من دولة لأخرى.

خ- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية نظرية ريكاردو في الميزة النسبية إلا أنها واجهت انتقادات عديدة منها[3]:-

أ- يفترض نموذج ريكاردو أن المبادلات التجارية تكون في شكل عملية المقايضة للسلع

ب-تعتمد النظرية على وجود سلعتين ودولتين وهذا امر لا يلامس الحقيقة الواقعية.

ت-محدودية النموذج في ضبط معدلات التبادل الدولي الفعلي.

ث-استخدام عامل العمل بنسب ثابتة في انتاج كل السلع وهذا لا يقبل واقعيا.

ج- قيام ريكاردو بتثبيت كمية الانتاج والتركيز على جانب العرض دون الاهتمام بالطلب

3- نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل"

ركز ميل على الطلب المتبادل، كأحد العوامل الهامة التي تحدد معدلات التبادل الدولية في إطار نظري فقط دون تحديد هذا المعدل كمياً. لقد أوضح أن معدل التبادل الدولي والتخصص الدولي يتحدد بقوى الطلب (التي يعكسها منحنيات السواء الاستهلاكية الاجتماعية التي تعبر عن الذوق الاستهلاكي في المجتمع) والعرض(الذي يعتمد على ما يتوافر من عناصر الانتاج والتكنولوجيا السائدة ويمثله منحنى التحول أو امكانيات الانتاج).

ويوضح ميل أن حدوث أي اختلاف بين الدول في وفرة عناصر الانتاج أو التكنولوجيا السائدة

---

[1] توفيق بن الشيخ محاضرات في نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 2022، ص42.

[2] طالب محمد عوض، مصدر سابق95، ص30-31 .

[3] حليس عبدالقادر، **محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية**، مصدر سابق، ص 52.

أو الذوق الاستهلاكي سيؤدي الى اختلاف معدلات التبادل الداخلية ويحقق الأرباح. كما يرى أن منافع التجارة الدولية–تتوقف على الطلب المتبادل ومرونته–لن توزع بالتساوي على الأطراف المشاركة، وأن أغلب الربح يعود للدول المتقدمة، ويؤيد ميل فكرة الحماية بشكل غير مباشر[1].

ثانيًا: النظريات النيو كلاسيكية

كنا تكلمنا في التحليل السابق أن من بين أسباب وجود التجارة الدولية يرجع بالأساس الى الاختلاف في الاسعار النسبية ما بين البلدان والذي يؤدي بدوره الى اختلاف في طبيعة المزايا النسبية ومن ثمة التخصص الدولي. ولكن السؤال المطروح لماذا تختلف الاسعار النسبية بين الدول؟ لعل اجابة هذا السؤال تدفعنا الى البحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما، وهذا بعدما لاحظنا قصور النظريات السابقة عن ايجاد جواب لهذا الاشكال[2]. **فيما يلي سوف نذكر بإيجاز أهم النظريات النيوكلاسيكية:**

1. **النظرية السويدية (هكشر – أولين)**

في عام 1919 قام الاقتصادي "السويدي هيكشر بنشر مقاله تحت عنوان اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ولقد ربط هكشر في مقاله بين نظرية ريكاردو وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المجاورة، ثم قام من بعده تلميذه أولين بتنقيح ما كتبه أستاذه ونشر كتابه المشهور عام 1933 تحت عنوان التبادل الاقليمي والتجارة الدولية، وقد وجهَ أولين انتقاداته الى نظرية ريكاردو ولاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة ولكن انتقاداته لم تتعرض الى جوهر نظرية ريكاردو وهذا ما يجعل نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية" النفقات النسبية، حيث جاءت عليها كمحاولة لتعميق التحليل الكلاسيكي للنفقات النسبية بدلا من الاكتفاء بالصياغة المبسطة[3]، وقبل أن نتناول هذه الطريقة بالشرح والتحليل نستعرض أهم الفروض التي تقوم عليها[4]:-

1- وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال .

2- كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين.

3- إحدى السلعتين كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال .

---

(1) توفيق بن الشيخ ، محاضرات نظريات التجارة الدولية، مصدر سابق، ص18.

(2) منال عفان، "رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 24.2 (2023): 7-42.

(3) السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص233

(4) مجلة التنمية الصناعية العربية ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية العدد 23 - 24 كانون الثاني 1990،ص23

4- الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .

5- سيادة سوق المنافسة التامة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .

6- انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم إمكانية ذلك بين الدولتين .

7- لا توجد تكاليف نقل ولا تعريفات جمركية ولا توجد أية عوائق على تدفق التجارة بين الدولتين.

لكن لم تخل النظرية من العيوب أيضا وتمثلت أبرز العيوب هذه في[1]:-

أ- تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الانتاج (الندرة والوفرة) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر .

ب-اشكالية تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع المتاجر بها دوليا في حالة وجود اكثر من عامل انتاج.

ت-تحليل ساكن دون مراعاة كل الحالات.

ث-تعرضت لانتقادات تطبيقية خاصة عندما حاول ليونتيف تطبيق نموذج هكشر اولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.

2- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:-

تعود هذه المساهمة إلى صاحبها (paul samuelson) حيث أوضح أن من بين نتائج التجارة الدولية أن يحدث هناك تساو في اسعار عناصر الانتاج في الدول المتاجرة معا، وكان يرى كون أن التجارة الدولية تؤدي الى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الانتاج. فكلما توسعت التجارة ينخفض الاختلاف في عوامل الانتاج بين الدول، ومن ثمة تستمر التجارة في التوسع حتى تميل الاسعار النسبية للسلع الى التساوي.

مما يعني ان الاسعار النسبية لعوامل الانتاج هي الاخرى اصبحت متساوية. في كلا الدولتين[2].

كنتيجة لتحليل ساموبلسون فان التجارة تعمل كبديل للحركات الدولية لعوامل الانتاج في تأثيرها على اسعار عوامل الانتاج. ومع الحركة الدولية التامة لعوامل الانتاج فإن العمل سيهاجر من الدولة المنخفضة الاجر الى الدولة المرتفعة الاجر حتى يتساوى بين الدولتين ونفس الامر بالنسبة لعنصر رأس المال. وبينما التجارة تؤثر على طلب عوامل الانتاج فإن حركة عوامل الانتاج تؤثر على عرض عوامل الانتاج. وفي كلا الحالتين ينتج عنها التساوي التام في العائد المطلق لعوامل الإنتاج[3].

---

[1] منال عفان، "رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية."، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] حليس عبدالقادر، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، مصدر سابق،ص234.

[3] سامي بلبخاري، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، 2022،ص24.

المطلب الرابع ___ اهداف السياسة التجارية

تختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة الحماية أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية بشكل عام وعلى النحو الاتي[1]:

1- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** ويتم ذلك عن أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الاجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي. ويعرَف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنة في الفقرات المستقلة وهي التي تنتج عن عناصر خارج ميزان المدفوعات مثل الصادرات، الواردات، التحويلات، المبادلات الحكومية وصافي الحركات الرأسمالية، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي[2].

2- **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:** وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش[3].

3- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:** يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وخاصة الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية[4].

4- **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:** وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا ، باسمة كزار عبد الحسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، الغدير للطباعة والنشر ،ط1، البصرة ، 2016 ، ص 30 – 33 .

[2] مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية و أمام تحديات التبادل الحر: دراسة حالة الجزائر، 2014، ص55.

[3] شموط عدنان ، استراتيجية التصنيع، معهد التخطيط للتنمية،ط1، دمشق ، 1976، ص32 .

[4] شموط عدنان ،استراتيجية التصنيع" ، مصدر سابق، ص34.

الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبنية مؤسساتها حيث تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي[1].

5- **زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي:** يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير[2].

6- **حماية الصناعات الناشئة:** تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا لغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية. إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع وبالتالي فالسياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان، فضلاً عن إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية[3].

7- **التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي:** إن إجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان[4].

8- **ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية:** فالسياسة التجارية من خلال أدواتها وإجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات)

---

(1) مصطفي رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة،ط1، الإسكندرية،1994، ص30.

(2) شموط عدنان " استراتيجية التصنيع" معهد التخطيط للتنمية، مصدر سابق، ص 37

(3) نصيرة هبري، التطور الصناعي في الجزائر واثاره السلبية على البيئة. 2004، ص23.

(4) إبراهيم أحمد ناصر : أنماط التنمية الصناعية في الوطن العربي المعه د العربي للتخطيط الكويت 1980،ص 77

(GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة (WTO)[1].

المطلب الخامس _ التطور التاريخي للسياسة التجارية

على مدى قرون، كانت السياسة التجارية موضوعاً لمناقشات مكثفة وحيوية. فمنذ بداية التجارة بين الدول، جلبت هذه التجارة فوائد اقتصادية عامة، ولكنها أضرت أيضا بمجموعات مصالح محلية محددة وحتى خلال فترات النمو الاقتصادي، ولقد وفر التحليل الاقتصادي إطارًا منهجيًا لدراسة القضايا الأساسية للتجارة الدولية. حيث يوفر الاقتصاد وسيلة للتمييز بين الادعاءات ذات المصلحة الذاتية بأن التجارة تضر ببعض المجموعات من الحجج الأخرى التي تقول إن بعض السياسات التجارية قد تفيد الأمة ككل[2].

ويرتبط الانفتاح على التجارة الخارجية مع النمو الاقتصادي بعلاقة لا تزال محل جدل واسع في كافة الأوساط الأكاديمية والفكرية، وقد كان لذلك أثر كبير على تباين السياسات التجارية التي اتخذتها مختلف دول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فسياسة إحلال الواردات تتضمن إجراءات حمائية، وسياسة تشجيع الصادرات تنطوي على تحرير للتجارة الخارجية والآثار المترتبة على النمو الاقتصادي، فقد شهد البحث العلمي تطورات تمثلت في الكم الكبير من الأبحاث التي دللَت على المنافع التي تعود على النمو الاقتصادي عند إتباع أي من هاتين السياستين[3]

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ازدهرت الدعوة إلى الحمائية عبر سياسة إحلال الواردات من منطلق المعطيات الخاصة بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلا أن ما ترتب عليها من آثار سلبية على النمو الاقتصادي نتيجة التشدد في سياسات الحماية التجارية، دفع باتجاه العودة إلى الدعوة إلى تحرير التجارة الخارجية، حيث تحقق اجماع واسع خاصة في تسعينيات القرن الماضي على مزايا الانفتاح الاقتصادي على الخارج، لاسيما مع النجاح الذي شهدته الدول التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فإن مدى الاستفادة من الانفتاح على التجارة الخارجية في دعم النمو والتنمية يعتمد وإلى حد كبير على طبيعة قطاع الصادرات وعلى ارتباطه ببقية القطاعات الأخرى، وعلى درجة التصنيع في السلع المصدرة إلى الخارج، وعلى مدى قدرة الدولة المنفتحة على التجارة الخارجية على الاستفادة من الوفورات الناجمة عن استيراد التكنولوجيا

---

[1] نصيرة هبري، التطور الصناعي في الجزائر واثاره السلبية على البيئة، مصدر سابق،ص26.

[2] محمد احمد السريتي ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق ، ص 121 .

[3] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، جامعة محمد خيض ر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2011 / 2012، ص 92.

والسلع الوسيطة من الدول الرائدة في هذا المجال[1]. تعتبر دراسة التجارة الخارجية من بين أقدم الفروع وأكثرها جدلا في علم الاقتصاد، بالنظر إلى تاريخها الذي يعود إلى القرن السادس عشر أثناء المد التجاري الذي تزامن مع الاكتشافات الجغرافية وتوسع إثرها، إلا أن هذه الدراسة شهدت تطورات مثيرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حين كان النمو الاقتصادي مدفوعا بمحرك التجارة الدولية[2].

وفي العصر الحديث كانت الأفكار المتعلقة بالتجارة والسياسة التجارية من ضمن الأفكار الاقتصادية التي حدثت فيها تغيرات جذرية خلال نصف القرن الماضي على أقل تقدير، وذلك بالنظر إلى الموقع الهام الذي تحتله السياسات التجارية في سياق إعداد وتصميم سياسات التنمية الاقتصادية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى النقيض من النظريات المادية بتحرير التجارة، والتي أكدت على المنافع الساكنة والديناميكية للتجارة الحرة على النمو الاقتصادي، تحقق إجماع واسع في كافة الأوساط، على ضرورة أن تكون السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مبنية على إحلال الواردات، من منطلق أن يتم البدء بتطوير الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للواردات، وزيادته لإشباع الطلب المحلي، في ظل حوافز يتم توفيرها من خلال مستوى معين من الحماية ضد الواردات، أو حتى من خلال حظر الواردات، إن برزت الضرورة إلى ذلك[3].

وقد بات من المتصور في حينه أن إحلال الواردات من السلع المصنعة سوف يكون منسقاً مع التحول إلى التصنيع، الذي تم النظر إليه باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية، أما اليوم فقد اتسع الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي في الدول النامية، يعتمد بشكل كبير على سياسة التجارة المتوجهة إلى الخارج، وذلك في إطار حوافز ملائمة، أبرزها سياسة سعر الصرف، وبهدف إنتاج السلع لغرض التصدير، ولمنافسة الواردات في أن معا. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من خلال نجاح العديد من المتجهة النامية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بإتباع إستراتيجيات التجارة المتوجهة الى الخارج[4] .

ونستنتج من ذلك وبصفة عامة يمكن القول إن التصور السائد الآن، يشدد على أن سياسة إحلال الواردات قد استنفدت أغراضها، وأن تحرير التجارة قد أصبح أمراً حاسماً ومطلوبا لنجاح التصنيع والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. فيما يتم التأكيد على ضرورة إحداث تغيير في

---

[1] طراد؛ كريمة. تطور التجارة الدولية في ظل إتفاقيات مراكش، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 2004، ص 86 .

[2] هجير عدنان زكي ، مصدر سابق، ص165.

[3] حسن، محمد سلمان ، التخطيط الصناعي ، مترجم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،،1974، ص33.

[4] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مصدر سابق، ص 92.

السياسات الاقتصادية الأخرى، فإن البعض يركز على أن إحداث تغيير في السياسة التجارية يمثل أساسا موضوعيا لتحسين الأداء الاقتصادي عموماً.

المطلب السادس _ أنواع سياسات التجارة الخارجية

اولا: سياسة الحرية التجارية: ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه، اعتماداً على سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة وكانوا يؤمنون بمايلي[1]:-

أ- بوجود اليد الخفية (Hand Hidden) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة

ب-إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري وتعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يودي الى :

1- زيادة الدخل القومي العالمي.

2- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية.

3- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية):

ويقصد بها خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع. ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردين، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية ويقصد بها ايضا منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الاجانب فضلا عن حمايه المنافع العالمية ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين

[1] عطية مهدي سليمان، استراتيجية التصنيع العربية ودور مؤسسات التمويل في تمويل وترويج المشروعات العربية الصناعية المشتركة، مجلة التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية،)اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧.ص25

الاجانب فضلا عن حماية المنافع العامة[1].

اما حجج أنصار الحماية التجارية[2].

أ- تقليل البطالة: تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل.

ب-تنويع الإنتاج: تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع.

ت-حماية الدولة من الداخل: مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة، أو الأخلاق الاجتماعية، أو السلع غير الكفؤة، أو التعرض للإغراق.

ث-الحصول على الإيرادات: وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية.

ج- حماية الصناعات الناشئة: اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى

هناك عدت اسباب لحماية الصناعات الناشئة هي[3]:

1- الحماية من العمل الرخيص: قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص.

2- دعم وحماية الاقتصاد الوطني: وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية.

3- تحسين معدلات التبادل التجاري: يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى

---

[1] عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وكداوي، طلال محمود ، تقييم المشاريع الاقتصادية، دارسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء" دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986،ص83

[2] مريم عيسى محمد. ، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دارسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973 – 2010، ص 26.

[3] إسماعيل محمد محروس ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية مصر 1997،ص89

من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى [1].

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين[2]، ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الاتية[3]:

1) إن آثار الإعانة تكون مباشرة، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد.
2) إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك.
3) عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها.
4) قد تؤدي الإعانة الى زيادة التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج.

---

[1] فتحي الحسيني، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة معهد التخطيط القومي، العدد74، 1992، ص126.
[2] إسماعيل محمد محروس ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مصدر سابق،ص90.
[3] أبوقمي جابر، "مساهمة قطاعي الزارعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1986 - 2012، " Munich Personal RePEc Archive، 13 أكتوبر م .2018،ص 34.

المبحث الثاني

التصنيع وأهميته في النشاط الاقتصادي

المطلب الأول _ مفهوم الصناعة وأهميتها

يقصد بالصناعة هي كل الأنشطة التي يعمل الإنسان بواسطتها على تحويل المواد الأولية أو مواد من شكل إلى شكل آخر يترتب عليه تغير في استخدامها وفي قيمتها، وقد يتم هذا التحويل أو التغير بالطرق الكيميائية أو الطبيعية أو باستعمال كلتا الطريقتين[1].

وترتبط الصناعة بمدى قدرة الإنسان التكنولوجية وتقدمه الحضاري، كما أنها ترتبط ارتباطاً قوياً بمختلف المهن الأخرى للإنسان سواء أكانت إنتاجية أو خدمات، وتعد حرفة أساسية في الدول المتطورة وتعتمد عليها اقتصادياتها اعتماداً يكاد أن يكون مطلقاً[2].

كما يعرف بعض الباحثين الصناعة أيضاً بأنها عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً واشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته، كتحويل القطن الخام إلى منسوجات قطنية، وتحويل الحديد الخام إلى مكائن، حيث أن كلمة الصناعة (Industry) قد أتسع مفهومها ليشمل مفاهيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كمفاهيم صناعة النقل (Transportation Industry) وصناعة السياحة (Tourism Industry) وصناعة الزراعة (Agricultural Industry) إذ يقصد بذلك النشاط الإنتاجي في تلك المجالات وآلات حديدية[3].

وتعرف الأمم المتحدة الصناعة على "أنها تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بواسطة آلات ميكانيكية تحركها قدرة أم أنجزت بالأيدي، وسواء أحدث إنجازها في مصنع أم في ورشة أم في بيت، وسواء بيعت إلى تاجر جملة أو إلى تاجر مفرد".

ومن خلال التعاريف السابقة للصناعة يمكن تعريفها على أنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام

---

(1) سعد جاسم محمد، جغرافية الصناعية، دار المرج للنشر والتوزيع، 2019، ص11-12.

(2) محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2005.ص138-86

(3) هالة محمد ابو العينين، جغرافية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة المنصورة ،2015.ص50-66

المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه.

1- المفهوم التاريخي للصناعة

حيث يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج، ويستند هذا المفهوم على النشاط واستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة، فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الآلة المسيرة باستعمال الطاقة المولدة مركزياً الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي أولا جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة تخضع لإشراف موحد لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة. وثانيا ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لتقليل أصناف سلعة معينة وثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه[1].

2- المفهوم الإحصائي للصناعة:

وتتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت والمنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. والمفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي أو ما يعرف اختصارا وبالتالي فإن المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة[2].

3- مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية

تتألف الصناعة من عدد من المنشآت الصناعية تقوم بإنتاج سلع معينة من خلال تجميع مجموعة من عناصر الإنتاج لإنتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات[3].

عرف مفهوم الصناعة صعوبات كثيرة وخضع للعديد من الاجتهادات فتعرف الصناعة على انها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا. غير أن هذا التعريف لقي العديد

---

[1] فتحي الحسيني، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة معهد التخطيط القومي، العدد74، 1992،ص18

[2] محمود يونس محمد، علي عبدالوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص29.

[3] اسماعيل محمد محروس ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية،1992،ص ص 464-466

من الانتقادات نتيجة اشتراط Fortman التجانس في السلع المنتجة، فمعظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أو لا تكون بدائل لبعضها البعض وإنه لمن المستحيل إيجاد صناعة ومنشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق. ثم بعد ذلك عرفها Chamberlin بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق[1].

المطلب الثاني _ أهمية الصناعة

للصناعة دور مهم في تطوير اقتصادات الدول، فبها تتحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين، وتزداد أهمية الصناعة في الدول النامية خاصة، والتي يجب عليها الاهتمام أكثر علمياً وعملياً بموضوعات ومجالات الصناعة بقصد خلق قيمة مضافه حقيقية للاقتصاد الوطني[2]

وتعد الصناعة دعامة أساسية من دعائم التطور الاقتصادي للدول، وتتميّزُ الصّناعة بدورها الإيجابيّ والمُؤثّر في البيئة الاقتصاديّة، الإقليميّة والقوميّة، حيث تُساهم في دفع عملية التنمية في جميع الدول، كما تساهم في تطوّر المستوى المعيشيّ للأفراد، ويدل تطورها على التقدم، وفى الاقتصاد تعني الصناعة ذلك النشاط البشري الذي يترتب عليه تغيير شكل المواد الخام، أو طبيعتها بمختلف أنواعها، أو بتغييرها جزئياً، لتصبح مواد خام لبعض الصناعات الأخرى وتولي حكومات الدول قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً، وتعمل على تطويره، باعتباره رافداً أساسياً من روافد التنمية الاقتصادية، والازدهار الاقتصادي، وبه يتحقق الاكتفاء الذاتي، كما تساهم الصناعة في تطوير كثير من القطاعات الأخرى عن طريق المنتجات التي تقدمها لخدمة هذه القطاعات مثل: قطاعات الزراعة، والتجارة، والنقل، والتعليم، والسياحة، وغيرها[3]

كذلك فإن الصناعة تعمل على توفير الكثير من فرص العمل، مما يؤدى إلى حل مشكلات البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة للمواطنين حيث إن دعم القطاع الصناعي والعمل على تطويره والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة فيه يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية[4].

ويستحوذ قطاع الصناعة على اهتمام معظم الدول، باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة،

---

(1) عياش قويدر، براهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الي المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريفيا، العدد2، 2005،ص47

(2) محمد محروس إسماعيل ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مصدر سابق، ص47.

(3) سالم محمد، استراتيجية التنمية الصناعية في موريتانيا، مذكرة ماجيستير تحت اشراف البروفيسور بلمقدم مصطفي تخصص اقتصاد الإنتاج، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2003، ص189

(4) عياش قويدر، براهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الي المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مصدر سابق،ص50.

والازدهار الاقتصادي، وبتطويره تتقدم الدول، وتسهم تنمية القطاع الصناعي في زيادة الدخل الوطني، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات ويقل عندئذٍ الاعتماد على تصدير المواد الأولية، كما يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية.

وأيضاً يسهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني، ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية، الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية وغيرها، كما يعتبر في الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة[1].

وقد ساهمت الصناعة منذ الثورة الصناعية الأولى وبشكل كبير في التطور الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي، حيث كانت الصناعة مركز التحول الهيكلي في الاقتصادات، وسببًا مباشرًا في زيادة حجم الإنتاج وفرص العمل وتطور التقنية، الأمر الذي ساهم في تحقيق زيادة النمو الاقتصادي وثروات الأمم بصورة غير مسبوقة[2] .

المطلب الثالث _ مفهوم التنمية الصناعية واهميتها

هي أحد عناصر التنمية الاقتصادية، ويُقصد بها مجموعة الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف إحداث تغييرات إيجابية في قطاع الصناعة، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو تكنولوجية، وترتبط التنمية الصناعية ارتباطاً وثيقاً بأنواع التنمية الأخرى[3].

فإن مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية يعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين في الوقت الحالي، وضمان حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل، لكن من الصعب أن يتحقق ذلك إلا إذا أدمجنا أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع الخطط التنموية وفقًا لآليات استراتيجيات ومستهدفات التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) .

---

[1] شروق صابر، الصناعة التحويلية المصرية، مرجع سابق.ص35

[2] إيمان محمد أحمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 38، 2007، ص 30.

[3] حميد الجميلي و آخرون " الاقتصاد الصناعي" منشورات دار الكتب والطباعة والنشر جامعة الموصل 1979، ص.18-19

مما يؤدي الى انتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة كما يتطلب استخدام الاساليب الحديثة في الادارة وتنظيم عمليات الإنتاج، بما يؤدي الى زيادة الانتاج وارتفاع الجودة، وانتشار الأسلوب الصناعي الى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبيراً[1].

1- مفهوم التنمية الاقتصادية الصناعية

التنمية الصناعية أحد عناصر التنمية الاقتصادية ويقصد بها مجموعة الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف احداث تغييرات إيجابية في قطاع الصناعة وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت طبيعية او بشرية او تكنولوجية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى النمو الاقتصادي الذاتي.

وترتبط التنمية الصناعية ارتباطا وثيقا بأنواع التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية، ويختلف هذا الاسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية. ومن خلال التعريف السابق يمكن الوقوف على ما يلي[2]:

أ- إن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هوا الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى حالة النمو الاقتصادي الذاتي، أي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذاتي.

ب-إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجيات التنمية لكل دولة، فمن دولة حارسة الى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها.

ت-إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تختلف من دولة لأخرى، مما يتطلب استراتيجيات للتنمية لكل دولة علي حده، إلا أن هناك من الاقتصاديين من وضعوا استراتيجيات لتنمية للدول النامية انطلاقا من بعض المظاهر العامة والمشتركة بين هذه الدول

2- مفهوم التنمية الصناعية:

تركز رؤية العراق على الارتقاء بجودة حياة المواطن العراقي وتحسين مستوى معيشته في مختلف

---

[1] جمال عمران، راجح السريع، دانا الشيخ، تحليل المعايير الاقتصادية للمشاريع الهندسية الضخمة باستخدام نظرية المجموعات الضبابية، مجلة جامعة تشرين لبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد7، 2007،ص24

[2] ينظر في ذلك:

- توفيق إسماعيل، اساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الانماء العربي 1981،ص122.
- جلال إبراهيم العبد، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2004.ص44

نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

وتعطي رؤية العراق أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة العراقية إقليمياً ودولياً.

وتتمثل عناصر التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيما يلي: التصنيع طويل الأجل والمستدام كمحرك للتنمية الاقتصادية، والمجتمع والتنمية الصناعية الشاملة من الناحية الاجتماعية بما يوفر الفرص المتكافئة والتوزيع العادل للمنافع، والاستدامة البيئية، والفصل ما بين الرخاء الذي تولده الأنشطة الصناعية وبين الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والأثر البيئي السلبي[1].

3- أهمية التنمية الصناعية

أ- تدعم التنمية الصناعة الاستقلال الاقتصادي للبلدان وبالتالي الاستقلال السياسي، خاصة وأن الدول المتقدمة عادة ما تستخدم حاجة الدول النامية إلى الإنتاج الصناعي للضغط عليها سياسي التحقيق أهدافها في الهيمنة والسيطرة على تلك البلدان.

ب-تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات وتقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي خاصة وأن القطاعين اللذين يتم الاعتماد عليهما في الكثير من اقتصاديات البلدان النامية هما الزراعة والصناعات الاستخراجية التي تتأثر بالظروف الطبيعية السلبية بالنسبة للزراعة أو بأحوال السوق بالنسبة للصناعات الاستراتيجية .

ت-للصناعة الأهمية في تشغيل الأيدي العاملة محل مشكلة البطالة، إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تنميته

[1] أمجد إبراهيم آدم ،اياس جعفر عبد الرحيم، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، مرجع سابق. ,(4)*49* ص.40-13

يعد ضرورية لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة[1].

ث- يساهم القطاع الصناعي في توفير السلع الاستهلاكية وبالتالي فإنه يسهم في رفع المستوى المعاشي للسكان وهو الهدف الرئيسي لعملية التنمية، خاصة وأن الاستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل ارتفاع الدخول للأفراد وزيادة عملية التحضر وزيادة السكان وارتفاع المستويات الثقافية وهذا ما تتضمنه عملية التنمية البشرية.

ج- يساهم القطاع الصناعي في توفير العملات الصعبة من خلال كونه يوفر السلع الصناعية التي تسد احتياجات البلدان النامية بدلا من استيرادها من الخارج، وكذلك بإمكان الصناعة في الدول النامية أن توفر بعض المنتجات الصناعية الهامة مثل الصناعات الغذائية التي يمكن أن تصدر إلى الخارج خاصة وإذا كان الطلب عليها متزايدة عالمية وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات النفطية التي يمكن أن تتوفر مستلزمات إنتاجها عند الكثير من البلدان النامية.

ح- إن تنمية الصناعة تسهم في عملية الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية من خلال تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلا من تصديرها وبالتالي الحصول على القيمة المضافة التي تولدها رحلة التصنيع هذه، إضافة إلى أن التصنيع سوف يحفز مجالات إنتاجية أخرى على التوسع بالشكل الذي يرفع مساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة[2].

خ- القطاع الصناعي يوفر وسائل الإنتاج للقطاع الزراعي من معدات وآلات وتقنيات تؤدي إلى تطور الإنتاج وفي نفس الوقت يمكن أن تساهم الصناعة في استثمار الإنتاج الزراعي كمادة أولية خاصة في الصناعات الزراعية.

د- إن التطور الصناعي يؤدي إلى إحداث تطورات في المجالات العملية والتكنولوجية كون القطاع الصناعي من أبرز القطاعات ذات القدرة العالية على إحداث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها.

ذ- يسهم القطاع الصناعي في تطور المهارات والقدرات للعاملين أكثر من أي قطاع آخر كون الصناعة تستخدم عادة أكثر التقنيات تطورا ووسائل وطرق إنتاج حديثة تسهم في تنمية القدرة للعاملين على زيادة وجودة الإنتاج، وتسهم في التنمية البشرية من خلال قدرتها على وضع برامج التدريب والتأهيل للأيدي العاملة فيها.

---

[1] حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق.ص187

[2] ماهر حسن حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة فلسطين، 2018، ص19.

ر- من خلال ما تقدم يمكن القول بأن القطاع الصناعي يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ففي الدول المتقدمة يمثل الإنتاج الصناعي أهمية كبيرة من خلال إسهامه في تكوين الناتج القومي أو التشغيل أو الصادرات، وحتى في الدول المتقدمة التي تعتمد على القطاع الزراعي بدرجة أكبر، يمثل القطاع الصناعي خيراً كبير فيها[1].

4- متطلبات التنمية الصناعية

من اجل القيام بصناعة ناجحة ومتطورة بشكل عام لابد من تهيئة متطلباتها[2]،والتي تشمل ما يلي:

أ- **المواد الخام ومصادر الطاقة:** تقوم عملية التصنيع اساساً على تحويل المواد الاولية الى منتجات وذلك يعني ان توفر المواد الخام هو أحد الركائز الاساسية لعملية التصنيع، ولكن ما ينبغي الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان توفر المواد الخام والطاقة لا يضمن قيام صناعة ناجحة رغم ان وجودها يجعل الطريق ممكناً للتطور الا إذا توفر لبلد ما القدرة والعزم على استغلالها بالشكل المطلوب[3].

ب-**رأس المال:**- لبناء صناعة ناجحة ومتطورة لبلد ما فانه يستلزم تهيئة راس المال المطلوب لان توافره ضروري لتمويل الاختراعات والابحاث والاستمرار في انتاج ادوات الانتاج، ويمكن ان يتم ذلك او جزءاً منه من خلال التركيز على تكوين المدخرات من رأس المال الوطني، والا فان الدولة سوف تضطر الى الاعتماد على المدخرات الاجنبية لتفادي العجز في الموارد المالية سواء في شكل قروض او مساعدات، ولا يخفى ما لذلك من اثار اقتصادية وسياسية خطيرة[4].

ت-**القوى العاملة:**- يعتبر العنصر البشري عنصرا أساسيا في عملية التصنيع لاسيما ان الصناعة الحديثة تعتمد على العلم، وندرك حينذاك بان توفر الايدي العاملة بالكم وبأجور منخفضة لا يكون عاملاً حاسماً لقيام صناعة متطورة مالم يتم تدريبها وتأهيلها ليكون لديها القدرة على التفهم والسيطرة على الاسس المعقدة[5]

ث-**حجم الطلب:**- يعتبر الطلب على منتجات الصناعة من أهم مستلزمات التطور الصناعي وتظهر هذه الاهمية من خلال علاقة حجم المنتجات بسعة السوق، وعند تفحص سعة السوق بالنسبة

---

(1) محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الإقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1999.ص120

(2) إبراهيم احمد مخلوف، التحليل الكمي في الإدارة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الاولي،1955،ص 73

(3) مهنى، مريم عيسى محمد. "إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دارسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973 – 2010، ص29.

(4) الهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة باتنة، مجلة الباحث،2007، العدد5،ص22.

(5) مهنى، مريم عيسى محمد، مصدر سابق،ص31.

للمنتجات الصناعية لابد ان نفهم ان نقيصة او كفاية الطلب النقدي لا تحدد سعة السوق لان الاخير يتحدد بمستوى الانتاجية والكمية المعروضة من رأس المال الحقيقي، كما ان حجم السكان لا يحدد لوحده سعة السوق لأنها تسهم فقط في توزيع المواد والمنتجات ولا تحدد كمياتها وكفاءاتها، بل ان مستوى انتاجية السكان(معدل الانتاج الفردي هو الذي يحدد سعة السوق)[1].

المطلب الرابع _مؤشرات التصنيع

اولا مؤشرات قياس الإنتاج الصناعي ويقسم إلى مجموعتين:

1- المؤشرات النوعية: تختص بوصف المنتجات وتضم المؤشرات الآتية[2]

أ- **أنواع المنتجات الصناعية:** تضم قائمة بأسماء المنتجات ووصف مقتضب لخواصها مثل نسيج قطني أو نسيج صوفي.

ب-**الجودة:** هي مجموعة الخصائص والمواصفات التي تمتلكها السلعة الصناعية والتي تعكس مستوى قيمتها ومنفعتها للمستهلكين. فكلما انخفضت الجودة انخفض مستوى إشباع السلعة لحاجات المستهلكين وهناك أيضا معيار مستوى الجودة للمنتج مثل الدرجة الممتازة والدرجة الأولى والدرجة الثانية وذلك تبعا لمواصفاتها الفنية والاقتصادية ومدى المطابقة مع المستويات العالمية والمواصفات الوطنية المعتمدة[3].

ت-**مستوى التقنية:** هناك تقسيم لتصنيف المنتجات المصنعة حسب مستوى التقنية يصنفها الى متدنية التقنية، ومتوسطة التقنية، وعالية التقنية، كما تعرَف الصناعات العالية التقنية عادة بثلاث خصائص هي[4]:

- ان الانفاق على البحث والتطوير فيها أعلى من باقي الصناعات
- توظف عدد أكبر من ذوي التخصصات العلمية والهندسية
- تكون القيمة المضافة في الإنتاج بها عالية.

كما نود التنويه الى أن هذه التصنيفات مبنية على المنتج الرئيسي الذي تبيعه المنشأة وليس وصفا لعمليات التصنيع والمكائن التي تستخدمها المنشأة لتصنيع ذلك المنتج، فمثلا تصنف الأقمشة

---

(1) محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت،1979 ص56.

(2) فتحي الحسيني، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة معهد التخطيط القومي، 1992.ص187

(3) شروق صابر، الصناعة التحويلية المصرية.التحديات والسياسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 50- من دورية بدائل، 2022 ، ص20.

(4) جون هدسون – مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة لـ: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.ص60

كمنتجات متدنية التقنية، على الرغم من أن تصنيعها يعتمد على مكائن وأنظمة حديثة تصنف أغلبها كمنتجات عالية التقنية.

2- المؤشرات الكمية: تهتم هذه المؤشرات بقياس الجانب الكمي أو القيمي من الإنتاج، وهي ثلاثة أنواع من المؤشرات الكمية:

أ- **المؤشرات العينية:** تهتم بوحدات القياس المستخدمة لحجم الإنتاج من الناحية المادية أو الفيزيائية. فالقماش يقاس بالمتر الطولي والفولاذ والاسمنت والنفط بالأطنان والأحذية بالزوج والطاقة الكهربائية بالكيلو وات والغاز بالأمتار المكعبة وهكذا. وهذا المؤشر محدود الاستخدام، لصعوبة جمع المنتجات التي تتكون من وحدات قياس مختلفة، كما أن مثل هذا المؤشر لا يمكنه قياس كل مكونات الإنتاج صناعي الحقيقي حيث إنه لا يقيم المواد نصف المصنعة غير المباعة والإنتاج غير المكتمل

ب-**المؤشرات العينية التقديرية:** تستخدم لقياس المنتجات النمطية المتجانسة، مثل الوقود الذي يحول الى وحدات حرارية نمطية ، كالوحدة الحرارية البريطانية المستخدمة لقياس الفحم والنفط والغاز، وكذلك قوة الحصان لقياس قدرات المحركات .

ت-**المؤشرات النقدية (القيمية):** هي اكثر المؤشرات شيوعا لكونها تسمح بجمع الوحدات المختلفة بوحدات القياس لجميع الفروع الصناعية وصولا الى قطاع الصناعة التحويلية بكامله وبذلك فهي تتجاوز عيوب المؤشرات العينية، ويمكن قياس المؤشرات النقدية باستخدام الاسعار الثابتة او الاسعار الجارية او الاسعار المخططة، وتعد الاسعار الثابتة هي الافضل لكونها لا تتأثر بظروف التضخم.

ثانياً: مؤشرات قياس التصنيع تقسم الى مجموعتين[1]:

1. **المؤشرات النوعية:** تختص بوصف المنتجات وتضم المؤشرات الآتية

أ- **أنواع المنتجات الصناعية:** تضم قائمة بأسماء المنتجات ووصف مقتضب لخواصها مثل نسيج قطني أو نسيج صوفي.

ب-**الجودة:** هي مجموعة الخصائص والمواصفات التي تمتلكها السلعة الصناعية والتي تعكس مستوى قيمتها ومنفعتها للمستهلكين. فكلما انخفضت الجودة انخفض مستوى إشباع السلعة لحاجات المستهلكين وهناك أيضا معيار مستوى الجودة للمنتج مثل الدرجة الممتازة والدرجة الأولى والدرجة

[1] علي الاسدي "مقدمة في اقتصاديات الصناعة" منشورات جامعة قار يونس 1990، ص 57.

الثانيــة وذلــك تبعــا لمواصــفاتها الفنيــة والاقتصــادية ومــدى المطابقــة مــع المســتويات العالميــة والمواصفات الوطنية المعتمدة.

ت-**مستوى التقنية:** هناك تقسيم لتصنيف المنتجات المصنعة حسب مستوى التقنية يصنفها الى متدنية التقنية، ومتوسطة التقنية، وعالية التقنية. وتعرَف الصناعات العالية التقنية عادة بثلاث خصائص هي[1]:

- ان الانفاق على البحث والتطوير فيها أعلى من باقي الصناعات.
- توظف عدد أكبر من ذوي التخصصات العلمية والهندسية .
- تكون القيمة المضافة في الإنتاج بها عالية.

2. **المؤشرات الكميــة:** تهتم هذه المؤشرات بقياس الجانب الكمي أو القيمي من الإنتاج، وهي ثلاث أنواع من المؤشرات الكمية[2]:

أ- **المؤشرات العينية:** تهتم بوحدات القياس المستخدمة لحجم الإنتاج من الناحية المادية أو الفيزيائية. فالقماش يقاس بالمتر الطولي والفولاذ والاسمنت والنفط بالأطنان والأحذية بالزوج والطاقة الكهربائية بـالكيلو وات والغـاز بالأمتـار المكعبـة وهكـذا. وهـذا المؤشـر محـدود الاسـتخدام، لصـعوبة جمـع المنتجات التي تتكون من وحدات قياس مختلفة، كما أن مثل هذا المؤشر لا يمكنه قياس كل مكونات الإنتاج الصناعي الحقيقي حيث إنه لا يقيم المواد نصف المصنعة غير المباعة والإنتاج غير المكتمل

ب-**المؤشرات العينية التقديرية:** تستخدم لقياس المنتجات النمطية المتجانسة، مثل الوقود الذي يحول الـى وحدات حرارية نمطية، كالوحدة الحرارية البريطانية المستخدمة لقياس الفحم والنفط والغاز، وكذلك قوة الحصان لقياس قدرات المحركات

ت-**المؤشرات النقديــة (القيميــة):** هي أكثر المؤشرات شيوعا لكونها تسمح بجمع الوحدات المختلفة بوحدات القياس لجميع الفروع الصناعية وصولا الى قطاع الصناعة التحويلية بكامله وبذلك فهي تتجاوز عيوب المؤشرات العينية، ويمكن قياس المؤشرات النقدية باستخدام الاسعار الثابتة او الاسعار الجارية او الاسعار المخططة، وتعد الاسعار الثابتة هي الافضل لكونها لا تتأثر بظروف

---

[1] مصطفي رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1994، ص89.

[2] Carlos Romero : « A general structure of achievement function for a goal programming model ». European journal of operational research 153 (2004),p 675-686.

التضخم.

ونستنتج من ذلك رغم مزايا مؤشر التصنيع العام ألا أنه هو الأخر يتأثر بنفس عيوب الإنتاج السلعي من حيث تأثرهما بتذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج، فكلما زادت قيمة تلك المستلزمات ارتفعت قيمة التصنيع، وهذا الارتفاع لا يعكس حصول زيادة في كمية الإنتاج، وهناك مؤشر أخر يتجاوز هذا النقص ويستبعد قيمة مستلزمات الإنتاج وهو مؤشر القيمة المضافة.

المطلب الخامس _ أهداف التصنيع

هناك عدة أهداف تحققها نظم التصنيع للمجتمعات التي تتواجد فيها كالمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال توفير السلع والخدمات وفرص العمل وقنوات الاستثمار.

فأهم هدف تسعى إليه هذه النظم هو تحقيق الأرباح المادية وهو الهدف التقليدي والأوسع انتشارا والذي من خلاله يمكن استنباط جملة من الأهداف التشغيلية والإستراتيجية التي تسعى لها نظم التصنيع في سبيل تحقيق هدفها الأساسي[1].

ونستنتج من ذلك فان تحقيق هدف زيادة الارباح هو من خلال زيادة الطلب على الانتاج وتقليل كلفة انتاج الوحدة حيث تتمحور اهداف التصنيع حول غايتين هما[2]

1- ويتعلق الهدف الاول بزيادة الإنتاج الذي يتطلب تحقيقه بالإضافة للقدرة التسويقية من خلال توسيع قاعدة العملاء وكسب رضاهم من خلال السعي علي توفير المنتجات باسعار تنافسية[3]

2- توفير المنتجات بأسعار تنافسية. الالتزام بمعايير الجودة خاصة المواصفات المطلوبة من طرف العملاء. وتخفيض أوقات تسليم المنتجات بمعنى تلبية طلبات العملاء في أقل وقت ممكن حيث ان سرعة الاستجابة لطلبات العملاء أمر تحدده كفاءة نظام تخطيط الإنتاج وكفاءة ومرونة العملية الإنتاجية.

أما موضوع تقليل تكاليف الإنتاج فتحمل اهمية كبيرة في كتابات العديد من الباحثين ، فكما تمت الإشارة فإن تقليل التكاليف تساهم في تعظيم الأرباح من خلال اتجاهين: أولهما زيادة هامش الربح (الفرق بين سعر البيع والتكلفة) وزيادة الطلب على الإنتاج من خلال القدرة على تبرير البيع بأسعار

---

[1] Verma, R., Biswal, M. P., & Biswas, A. (1997). Fuzzy programming technique to solve multi-objective transportation problems with some non-linear membership functions. *Fuzzy sets and systems*, *91*(1), 37-43.

[2] علي الاسدي " مقدمة في اقتصاديات الصناعة"، مصدر سابق، ص42.

[3] انظر في ذلك: مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص68.

تنافسية.

كما نجد أن زيادة الطلب على الإنتاج هي الأخرى تقلل من متوسط التكلفة الثابتة للوحدة الناتجة[1]، ومن جهة أخرى فإن جميع مراحل الإنتاج توفر مجالاً لتدنيه التكاليف ولذلك فإن القدرة على تقليل التكاليف مرتبطة بمدى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1- التصميم الأمثل للمنتج.

2- الاختيار الأمثل لتقنية الإنتاج.

3- التصميم الأمثل لعملية الإنتاج.

4- التصميم الأمثل للعمل.

5- التصميم الأمثل لنظامي المناولة والمواد.

6- التصميم الأمثل لأنظمة الجودة والصيانة والسلامة.

7- الاختيار والتصميم الأمثل للمخطط الداخلي.

8- التخطيط الأمثل للإنتاج والمخزون.

9- الاستغلال الأمثل للموارد.

اهمية التصنيع في التنمية الاقتصادية

نظرا للمزايا التي تتميز بها الصناعة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية[3]:

1. إن وجود علاقات ترابط وتشابك بين الصناعة وباقي القطاعات يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاجية نسبيا في القطاع الصناعي مما يساهم في تعجيل وتيرة نمو الدخل القومي. وهذا ما يجعل التصنيع ينظر إليه من طرف الدول النامية كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي. وكثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها ذلك في الميدان الصناعي وكذلك بين تخلف الدول النامية واعتمادها على الزراعة[4].
2. كذلك إن التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية مما ينعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات الدخل وبالتالي مستويات المعيشة، وهذا ما يساهم في إعادة

---

[1] محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، 1977، ص23.

[2] مصطفي رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص 106

[3] مورد خاي كريانين، مصدر سابق، ص66.

[4] Yehya Ibrahim Mesalam Ali. (2004), Decision Making for Production Planning Using Activity Based Costing and fuzzy Goal Programming. A Master Thesis, Zagazig University Faculty of Engineering Industrial Engineering Department,p67 .

توزيع الدخول وتقليل التفاوت فيما بينها نتيجة ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة[1].

3. إن التطور الصناعي كذلك يساعد على تخفيف ظاهرة عدم استقرار اقتصاديات الدول ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول وفي معدلات التنمية المحققة خاصة لدى الدول الهشة التي تعتمد على منتوجات الصناعة
4. إن تطوير القطاع الصناعي يساهم في تطوير القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصاديات البلدان النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في التشغيل ويتجلى ذلك من خلال استخدام الآلات والمعدات الزراعية لذلك فإنه لا يمكن تصور تطور الزراعة بدون تصنيع كما لا يمكن تصور توسع صناعي) خاصة الصناعة الغذائية بدون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية[2]

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 65.
[2] محمد محمود إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، ص 81.

المبحث الثالث

العلاقة بين السياسة التجارية والتصنيع في البلدان النامية

اولا : دور التجارة الخارجية في تصنيع البلدان النامية

تتميز اقتصادات البلدان النامية بطابعها الأحادي، أي أن هناك مستوى أو مستويين مهمين نسبياً في المساهمة الإجمالية لصادراتها في الدخل القومي. والموارد التي تحتويها متاحة ولكنها غير مستغلة لأسباب عديدة، بما في ذلك بطء وتيرة التغير التكنولوجي وتنفيذ تعديلات كبيرة في المنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

وقد خلقت هذه الخصائص التي تتميز بها اقتصادات البلدان النامية علاقة غير متكافئة (علاقة تبعية) بين بلدان العالم الثالث والاقتصاد الرأسمالي العالمي، الأمر الذي أدى أيضا، على المستوى المحلي، إلى تفاوتات خطيرة في مستويات الإنتاجية القطاعية وتعميق الاختناقات التي تعوق تطوير[2]

ونظراً للعوامل المرتبطة بواقع التخلف والتبعية الذي تعاني منه اقتصادات الدول النامية، فإن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة فريدة في هذه الدول وقدرته على المساهمة في تغيير هذا الواقع في إطار عملية التنمية[3].

تتميز اقتصاديات الدول المتخلفة بانخفاض مستوى الادخار الوطني، والذي يعتبر المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي للدولة بشكل عام والنمو الصناعي بشكل خاص. ويعود تدني هذا المستوى إلى عدم القدرة على استخدام التقدم العلمي والأساليب الفنية في الإنتاج. ويقاس الانخفاض في تراكم رأس المال بنسبة الاستثمار إلى الناتج القومي[4].

وتتخلف البلدان النامية عن مجموعة الدول المتقدمة من حيث درجة تكوين رأس المال، لأن نسبة التراكم إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية لا تزال منخفضة مقارنة بدرجة التراكم

---

(1) حسين عجلان حسن ، أثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ،رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد ((الجامعة المستنصرية))،1981،ص27.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ،المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ،بيروت ١٩٨٢، ص15.

(3) تقي عبد سالم ، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٠65-80

(4) د . عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص315٠ ،

المحققة في البلدان المتقدمة كاليابان على سبيل المثال. حيث وصلت هذه النسبة إلى 60% عام 1976[1] وفي عام 1978 بلغت (40%)، بينما وصلت في باكستان إلى(7 و17%)و(2 و16%) لنفس الأعوام المذكورة. لم تتمكن البلدان النامية من حل مشكلة انخفاض مستوى تراكم رأس المال، حيث أن عملية التصنيع نفسها يجب أن تزيد من معدل تراكم رأس المال لتلبية احتياجات الاستثمارات الصناعية والاحتياجات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى التنمية. القوى المنتجة وزيادة معدل الطاقة الإنتاجية[2].

ويبرز هنا دور التجارة الخارجية في التأثير على الجانب المادي من عملية تراكم رأس المال، حيث أن عناصر تكوين رأس المال الثابت ضعيفة في البلدان النامية: نتيجة اعتماد التجارة الخارجية علي نشاط الاستيراد الذي يوفر السلع الرأسمالية التي لا يمكن بدونها أن تتم عملية التصنيع..[3]

أن ضعف التراكمات الرأسمالية يعكس جانباً مادياً مشوهاً لا يؤدي إلى تحقيق عملية إعادة إنتاج مؤسسة ما في الاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك بوضوح في الطابع السائد للصناعة في الدول النامية، كونها ذات طابع استهلاكي، أي أن هناك انحيازاً أكبر نحو فروع الصناعات الاستهلاكية، مما جعل الأهمية النسبية للصناعات الاستثمارية (التي تشكل الأساس المادي لبناء الصناعات المتقدمة) الصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة[3].

ويتجلى ذلك من مقارنة القيمة النسبية لمختلف فروع الصناعة التحويلية في البلدان النامية مع تلك الموجودة في البلدان الرأسمالية المتقدمة: تصل الأهمية النسبية لصناعة الأغذية إلى حوالي (25%) بينما تصل في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى(10%.) وكانت لهذه الصناعة أهمية كبرى

أما صناعة النسيج والملابس والمصنوعات الجلدية، فقد بلغت أهميتها النسبية في الدول النامية نحو 19%، بينما بلغت هذه النسبة في الدول الرأسمالية المتقدمة 8.4%.[4]

وكل ذلك يعكس الخلل في البنية النوعية لان القطاع الصناعي لايزال يفتقر الى قطاع صناعي منتج لوسائل الانتاج بحيث يتميز بلامكانات المالية اللازمة لخلق القيمة المضافة وزيادة الانتاج .

أن هذه الظاهرة تتحكم على تركيبة الكادر الفني باعتباره العنصـــر الرئيسي لعملية التصنيع ' وتعتبر ندرة ونقص الكوادر الفنية عنصرا أساسيا في عملية التصنيع ويمكن التغلب على هذا العنصر

---

[1] حسين عجلان حسن، اثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ،مصدر سابق ،ص32.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي،السياسية التجارية و دورها في التنمية الصناعية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصادي ،الجامعة المستنصرية ،1990، ص50 51

[3] حسين عجلان حسن ، اثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ، مصدر سابق، ص ٣٤ - ٣٦ .

من خلال الاتصالات مع الدول المتقدمة عن طريق استيراد الخبرات والمهارات الفنية التي تعتبر عنصرا لا غنى عنه للتقدم التكنولوجي وعنصرا هاما لعملية التصنيع. العملية، التي تكشف عن الحاجة الموضوعية لاستيراد التكنولوجيات إلى البلدان النامية[1]

تعتبر التجارة الخارجية قطاعاً محايداً، أي أنها تستخدم لصالح التنمية أو ضدها ما لم تتوفر الشروط الموضوعية لهذا القطاع، وفي مقدمتها سياسة تجارية تخدم عملية التنمية من خلال العناصر التالية[2].

1- حماية الصناعة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة من خلال التعريفات الجمركية أو الحصص أو التراخيص.

2- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال تقليل واردات السلع الكمالية وغير الضرورية والعمل على تطوير إنتاجها محليا والتركيز على استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لعملية التصنيع.

3- إزالة العوائق المحلية والدولية التي تعيق التجارة الخارجية لإتمام عملية التنمية بنجاح

4- تعزيز العمل العربي المشترك للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والسوق الكبيرة.

ثانيا: الاستيرادات وعملية التصنيع

ويبدو أن أهمية الاستيرادات في عملية التصنيع هي أحد مصادر تكوين رأس المال الثابت في البلدان النامية. ومن خلال نشاط الاستيراد، يمكن توفير السلع الرأسمالية التي تفتقر إليها البلدان النامية ولا يمكن إنتاجها محليا[3] .

ولنشاط الاستيراد تأثير واضح على التناسب بين الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية. ولا تستطيع البلدان النامية أن تطور صناعاتها الاستخراجية، بحكم ظروفها الطبيعية، إلى الحد الذي يمكنها من تلبية احتياجات الصناعات التحويلية. بالإضافة إلى ان تطور الاقتصاد الوطني يعتمد على تطور الصناعات التحويلية[4].

إن الاستثمارات المالية التي تطلبها عملية التصنيع يجب أن تتمتع بتغطية مالية من خلال توفير السلع الرأسمالية والوسيطة لضمان استمرار عملية الإنتاج، لأن استيراد هذه السلع يشكل ضرورة أساسية لتحقيق عملية التصنيع.[5]

---

[1] جيرالد مايير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة دكتور احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .107 ص

[2] Irving B. Kravis; " The Role of Exports in Nineteenth Economoic Development state Growth Century United ; April change; Vol. 20 and Cultural 1972, No.(3)405-387: .

[3] حسين عجلان حسن اثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

[4] انطوان يوسف، التجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد القومي ، مجلة الاقتصاد، العدد التاسع ، بغداد ، ايلول ١٩٧١ ، ص ٧٣ - ٧٤ .

[5] حسين عجلان ، المصدر السابق ص53.

تخلف الهيكل الانتاجي في البلدان النامية يجعل الزيادة التي تحصل في الطلب المحلي على السلع الانتاجية والاستهلاكية تنعكس على زيادة الاستيرادات وبالتالي زيادة الميل للاستيراد[1].

ان التجارة الخارجية من خلال الاستيرادات تساعد ايضا في الحصول على الخبرة التكنولوجية واستيراد المعرفة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية حيث ان التخلف الاقتصادي الذى تعاني منه البلدان النامية جعلها بحاجة لهذه المزايا والصفات التي تفتقر لها[2] .

ويمكن القول ان لسياسة الاستيراد اثر على التصنيع من خلال القيود التي تفرض على الاستيرادات فالتعريفة الكمركية او نظام الحصص يمكن ان يشجع الصناعة في عدة طرق اهمها تحفيز اصحاب الاعمال المحليين والاجانب على الاستثمار في صناعات تعويض الاستيرادات عن طريق الحصول على ارباح عالية[3] .

اما تأثير التجارة الخارجية على سياسة تحويض، الاستيرادات فتاتي من خلال اعتماد هذه الاستراتيجية على المستخدمات المستوردة ، فالصناعات المعوضة تكون موجهة للسوق المحلية ومتركزة على انتاج السلح الاستهلاكية التي تكون مرتفعة في محتواها الاستيرادي، وتوصف من قبل هيرشمان بانها قائمة على اللمسات الاخيرة لمستخدمات الانتاج المحلية[4].

ويعتمد المحتوى الاستيرادي على الوفرة النسبية للموارد الطبيعية ودرجة استغلالها ، ولما كانت حصيلة النقد الاجنبي تعتمد على صادرات البلدان النامية من المواد الاولية وهي عرضة للتقلبات في الاسواق الخارجية لذلك فان الدولة تلجأ للإحلال تخفيفا للعبأ على ميزان المدفوعات وفي الوقت نفسه يمكن استخدام حصيلة النقد الاجنبي التي توفرت نتيجة هذه السياسة في استيراد وسائل الانتاج اللازمة للاستثمار في سياسة الاحلال[5].

وتسلط استراتيجية تعويض الواردات الضوء على دور الصادرات في تصحيح الخلل في البنية الاقتصادية التي تبدأ بها عملية التنمية. كما تساعد هذه الاستراتيجية على تصحيح الخلل في التركيبة القطاعية للهيكل الإنتاجي وتعميق الترابط القطاعي[6].

---

(1) توفيق عباس عبد عون المسعودي ، مصدر سابق ، ص54

(2) د • محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ، ص ٥٣٣.

(3) علي عبد الزهرة عبود اللامي التأثير المتبادل بين الاستثمار الصناعي العام والتجارة الخارجية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٧٦ .

(4) A.Hirschman; "The political Economy of Import substitutingIndustrialization In Latin America" Quarterly Journal of No.1 , Vol. IXXXII, 1986 Economics P.6.

(5) د . محمد صفوت قابل ، الصناعة العربية واستراتيجية احلال الواردات ،مجلة شؤون عربية ، حزيران ١٩٨٨ ، ص ٨٦.

(6) محمد حزام ابراهيم، التجارة الخارجية واثرها في تنمية الاقتصاد الكويتي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص ٢٣.

ثالثا: الصادرات وعملية التصنيع

تعتبر عملية التصدير المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لواردات الدولة النامية من المواد الأولية متوسطة الجودة والاستثمار اللازم لبرامج التنمية الصناعية والتي تساهم في عملية تراكم رأس المال اللازم لعملية التصنيع[1].

كما يساعد نشاط التصدير في توسيع حجم السوق، الأمر الذي يعتبر عائقاً أمام قيام العديد من الصناعات التي يتطلب إنشائها صلاحيات واسعة وتتطلب استثمارات كبيرة، حيث يساعد هذا النشاط في زيادة الحافز الاستثماري[2].

ويمكن من خلال الصادرات استيراد المعرفة الفنية والمهارات الادارية والتنظيمية التي تفتقر لها البلدان النامية بسبب التخلف الاقتصادي والسيطرة الاجنبية والتي تعتبر من المعوقات الاستثمارية لعملية التنمية الصناعية[3].

وعلى الرغم من تأثير نشاط التصدير على الاقتصاد الوطني من خلال تحديد الدخل والتوظيف وحجم الإنتاج الذي يعتمد عليه تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للدولة، فإنه من ناحية أخرى يساهم في خلق ازدواجية اقتصادية من خلال التركيز على تلبية الطلب الخارجي. دون الاهتمام بالاحتياجات المحلية للسكان وبالتالي الأنشطة الصناعية التي تهدف إلى تلبية الطلب الخارجي، فهي متقدمة تكنولوجيا ولها إنتاجية عالية مقارنة بالأنشطة التي تهدف إلى تلبية الطلب المحلي[4] .

الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من الخارج يؤدي إلى عدم تطوير التكنولوجيا المحلية، مما يؤدي إلى إنفاق عائدات نشاط التصدير على استيراد الاستثمارات اللازمة لإنشاء الصناعات التصديرية[5]، وتعتمد الدول التي تتبنى استراتيجية تصديرية على التجارة الخارجية من خلال تطوير تقنيات وأساليب الإنتاج من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية التي تسود السوق الدولية، حيث أن نجاح الصناعات المصدرة يعكس زيادة في كفاءة الصناعة بشكل عام وتحسنا. في جودة المنتج لمواجهة المنافسة الناشئة في سياسة تعويض الاستيراد[6]

ويمكن التأكيد هنا على أن تسويق المنتجات المالية أكثر تعقيدا من تسويق المنتجات الأولية

---

(1) توفيق عباس عبد عون المسعودي ، مصدر سابق ، ص56.
(2) وجدى محمود حسين ، النشاط التصديري والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص - 107.
(3) د. محمد مبارك حجير ، مصدر سابق ، ص ٥٢٨ .
(4) توفيق عباس عبد عون المسعودي ، مصدر سابق ، ص56
(5) حسين عجلان حسن اثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ،مصدر سابق، ص ٤٥-٤٤
(6) محمد حزام ابراهيم التجارة الخارجية واثرها في تنمية الاقتصاد الكويتي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٣

لأنها تواجه حواجز جمركية وغير جمركية تقيمها الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، بالإضافة إلى سيطرة الشركات العالمية على شبكة التسويق والتوزيع. يتضمن دور التجارة الخارجية إيجاد منافذ لتسويق المنتجات التجهيزية أو فتح مراكز التسوق والمعارض[1].

تساعد استراتيجية التصدير البلدان النامية على استكمال تصحيح هياكلها الإنتاجية، ومن خلال التنويع المستمر للتركيبة السلمية للصادرات وتحقيق معدلات نمو عالية لهذه الصادرات، حيث تساهم على المدى الطويل في تحويل التجارة الخارجية إلى عائق أمام التنمية. من عامل دافع أساسي لها [2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢،ص٠٦٩

[2] د . تقي عبد سالم ، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ص102.

الفصل الثاني

تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي للبلدان (مصر |السعوديه \تركيا)

تمهيد :

تطورت السياسة التجارية في مصر بين عامي 1980 و2005، حيث شهدت عدة مراحل انتقالية تركزت على فتح الاقتصاد وتطوير القطاع الصناعي. اتخذت الحكومة إجراءات لتحفيز التجارة وتطوير التصدير، بالإضافة إلى إصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية. ركزت الجهود على تعزيز التنافسية الصناعية وتطوير الخدمات اللوجستية والتسويق الخارجي. فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، أصبحت التجارة وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية، مع التركيز على زيادة معدلات التصدير وتطوير القطاعات الصناعية. يتم التحديث المستمر للإجراءات الجمركية لتسهيل التجارة وضمان التنمية الاقتصادية والتكامل الدولي.

وتناول الفصل ثلاث مباحث

المبحث الاول _تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في مصر

المبحث الثاني _تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية

المبحث الثالث_تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لتركيا

المبحث الأول

تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في مصر

المطلب الأول_ تحليل مسار التجارة الخارجية والسياسة التجارية في مصر

الاقتصاد المصري هو اقتصاد كبير ومتنوع يعتمد بشكل أساسي على عدة قطاعات، بما في ذلك الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات المالية. تعتبر مصر من بين الاقتصادات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تمتلك مصر موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا على البحر الأحمر وقناة السويس، مما يجعلها مركزًا للتجارة والتبادل التجاري بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. الاقتصاد المصري يعتمد أيضًا على دعم من المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، إلى جانب عوائد السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

ومع ذلك، تواجه مصر تحديات اقتصادية عديدة، بما في ذلك التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتحسين التعليم والبنية التحتية، وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني. تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال برامج الإصلاح الهيكلي وتعزيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.[1]

أولاً: تحليل واقع التجارة الخارجية في مصر

تعد التجارة الخارجية واحدة من أهم الأدوات التي تساهم في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة في مصر حيث تبنت مصر مجموعة مختلفة من السياسات التجارية التي تنسجم مع السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي المتواصل بهدف تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي[(2)]، وخلال الآونة الأخيرة حصلت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتماماً كبيراً بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير، وذلك لكونهم من ركائز الاقتصاد القومي وأساس التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر.

[1] عثمان، ع. أ.، & عثمان أحمد. (2023). تطور الإصلاح الاقتصادي المصري في ظل خطة التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، *9*(3)، 451-512.

[(2)] ايمان مرعي، سياسات التجارة الخارجية المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، يناير-2023. ,(2)*24* 43-84.

1- هيكلية التجارة الخارجية

جدول (1)

نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
التجارة	62.95	61.52	65.08	71.68
العام	2009	2010	2011	2012
التجارة	56.55	47.94	45.26	40.71
العام	2013	2014	2015	2016
التجارة	40.37	36.92	34.85	30.25
العام	2017	2018	2019	2020
التجارة	42.83	45.91	41.12	32.13
العام	2021	2022		
التجارة	9.23	87.62		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية

من خلال الجدول (1) تبين مراحل تطور التجارة لمصر من إجمالي الناتج المحلي، حيث شهدت الفترة بين 2005 – 2008 ارتفاع في حجم التجارة من اجمالي الناتج المحلي، في حين تراجعت مؤشرات التجارة خلال الفترة بين 2009 – 2016، بينما شهدت الفترة الاخيرة من الفترة ارتفاعاً في حجم التجارة من الناتج الاجمالي المحلي، وجاء ذلك نتيجة للتقلبات التي شهدتها الدولة من السياسات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تم اتباعها خلال الفترة الممتدة[1].

وخلال الفترة الأخيرة بين 2017–2020 شهدت التجارة الخارجية المصرية ارتفاعًا كبيراً مقارنةً بالفترة الماضية، وجاء ذلك بالرغم من الأزمة الحالية التي يعاني منها العالم أجمع والمتمثلة في جائحة فيروس كورونا.

وخلال 2021–2022 جاء التقدم والتطور في التجارة الخارجية على إثر الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة المصرية لتنمية القطاعات الإنتاجية، وأيضاً لتحسين وضع الصادرات المصرية، والتي بدورها أدت إلى حدوث تراجع في عجز الميزان التجاري. ويمكن توضيح ذلك مما سبق خلال الشكل الاتي:-

[1] محمد سعد الفقي- اسلام عبد السلام علي، الدراسة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة بين 1966-2018، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص199.

شكل (1)

هيكل التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي

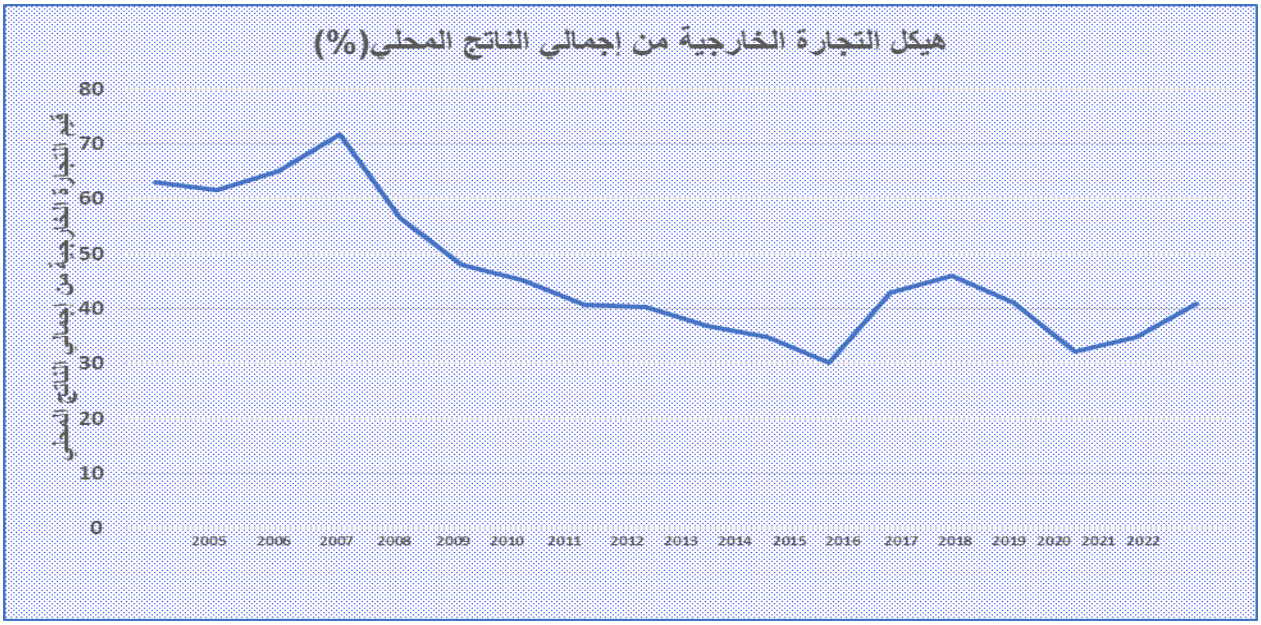

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

أ- هيكلية الصادرات

شهدت الصادرات المصرية تقدماً كبيراً من حيث الحجم خلال الفترة من 2005 وحتى 2022 حيث يتضح ذلك التطور من خلال الجدول التالي:

جدول (2)

مؤشر حجم الصادرات والواردات في مصر للمدة(2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

السنة	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات
2005	157.90	___	123.00	___
2006	174.10	10.26	140.30	14.07
2007	187.00	7.41	171.80	22.45
2008	196.50	5.08	195.10	13.56
2009	206.10	4.89	198.60	1.79
2010	212.60	3.15	216.50	9.01
2011	200.30	(5.79)	208.50	(3.70)
2012	193.50	(3.39)	251.20	20.48
2013	195.10	0.83	244.50	(2.67)
2014	184.70	(5.33)	249.90	2.21
2015	173.30	(6.17)	272.60	9.08

(7.48)	252.20	23.31	213.70	2016
4.16	262.70	(6.13)	200.60	2017
9.14	286.70	(1.84)	196.90	2018
0.59	288.40	9.24	215.10	2019
(15.19)	244.60	(7.39)	199.20	2020
(18.93)	198.30	11.30	221.70	2021
(2.32)	193.70	(4.69)	211.30	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية.
- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي : Gr = (Pt-Po)/Po×100
- النسب داخل الاقواس سالبة.
- استخرجت معدلات النمو في الاعمدة.

يتضح من الجدول (2) أن المدة الممتدة من 2005 وحتى 2010 شهدت الصادرات ارتفاعاً كبيراً خلال تللك المدة وذلك نتيجة للاستقرار الذي شهدته الدولة.

بينما تراجع حجم الصادرات خلال الفترة 2011 – 2015 وجاء ذلك التراجع لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة من قيام ثورة (25 يناير) مروراً بثورة (30) يونيو مما أدى إلى ذلك التراجع في حجم الصادرات، وفي الجانب الاخر شهدت المدة الأخيرة ارتفاعاً في أداء التجارة الخارجية المصرية بشكل عام وحجم الصادرات بشكل خاص وجاء ذلك للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة وأيضا بالرغم من الظروف التي شهدتها الدولة من تفشي فيروس كورونا خلال تلك الفترة إلا انها شهدت تحسن[1].

وتعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإنتاج المحلي للدولة، وتوفير النقد الأجنبي، وأيضا التشغيل وتحسين ميزان المدفوعات وهو الذي يؤدي إلى تقليل الدين الخارجي للدولة، وبالتالي يعد التصدير من أهم الوسائل اللازمة للنهضة الاقتصادية لأغلب اقتصاديات الدول النامية[2]. وبالرغم من قيام وزارة التجارة والصناعة خلال 2016 بالإعلان عن استهدافها والتركيز على زيادة الصادرات، الا أن الهيكل التصديري لمصر مثل الهياكل التصديرية للبلدان النامية والتي تعتمد هذه الهياكل على المواد الأولية.

وخلال(2021–2022) يلاحظ أن الهيكل يعتمد على القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية، وهو ما يعني أن وضع مصر التصديري يحتاج إلى ضرورة السعي وذلك للارتقاء

[1] أسماء فهمي، تطور التجارة الخارجية المصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر ص113، اغسطس 2021.
[2] رانيا محمد الشيخ – أماني أحمد مختار – حسني حسن، التجارة الخارجية المصرية رؤية تحليلية قياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، العدد2، إبريل 2022، ص15.

والتقدم بجودتها وهيكلها والمحتوى التقني للدولة وتحقيق طفرة كبيرة في الصادرات المصرية[1]. **وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:-**

شكل (2)

مؤشر حجم الصادرات

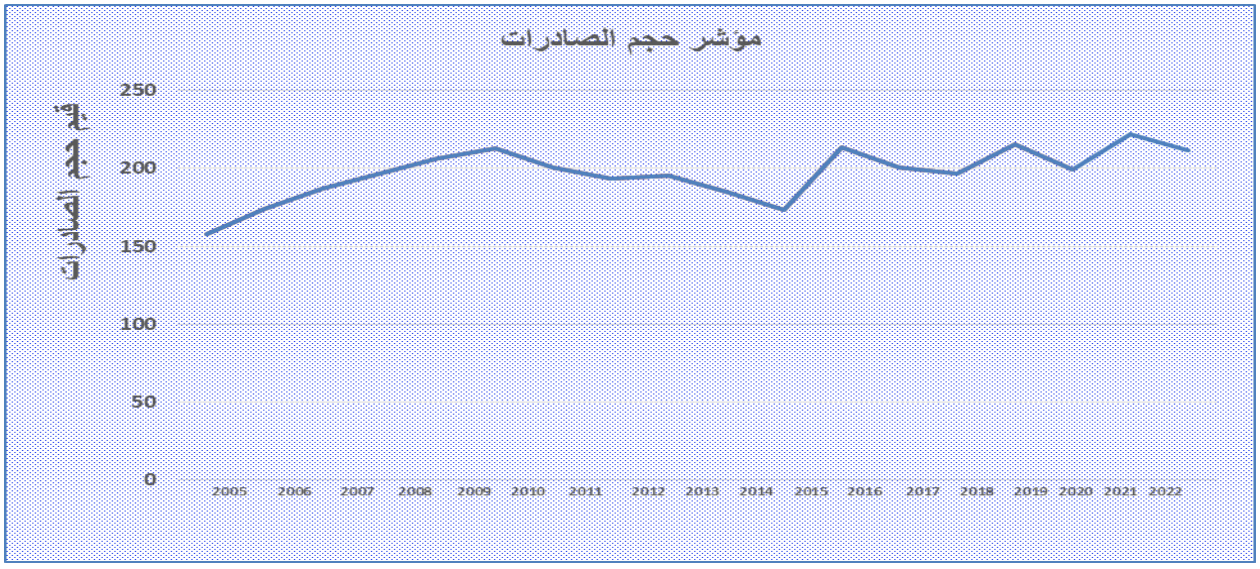

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ب- هيكلية الاستيرادات

نلاحظ من خلال الجدول (2) الذي يوضح المراحل التي مرت بها الاستيرادات المصرية خلال الفترة من (2005) وحتى (2022)، حيث شهدت الفترة من (2005 _ 2010) ارتفاعاً في حجم الواردات المصرية.

بينما يلاحظ تذبذب حجم الواردات خلال المدة بين 2011 – 2016، وجاء ذلك التراجع نتيجة الظروف التى مرت بها الدولة من عدم استقرار سياسي واقتصادي وفي الجانب الاخر ارتفعت واردات مصر خلال الفترة من (2017 _2022)[2].

بينما شهدت الفترة الاخيرة تقلبات من ارتفاع وتراجع في حجم الواردات للدولة المصرية، كما أكدت الصدمات الاقتصادية التي مرت بها مصر وشهدتها خلال الآونة الأخيرة، ضرورة استمرار الاصلاحات لمواجهة التحديات طويلة المدى، وكذلك تعزيز دور الدولة في تهيئة المناخ الداعم للنشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص.

(1) ايمان محب زكى، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، مرجع سابق.ص90-110
(2) أسماء فهمي، تطور التجارة الخارجية المصرية، مرجع سابق.ص120

كما أدت التحركات خلال 2021-2022 التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، وذلك في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق الاقتصادات المتقدمة، وأيضا الصراعات الجيوسياسية التي تمت خلال الآونة الأخيرة[1].

شكل (3)

مؤشر حجم الواردات

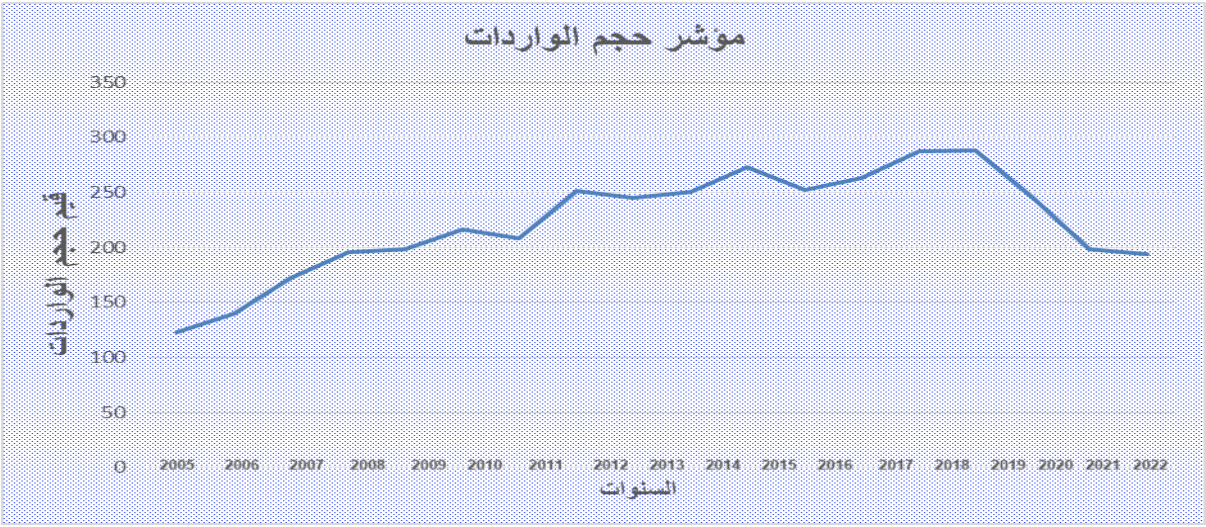

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات

يوضح الجدول (3) بان الاتحاد الاوروبي يحتل المركز الأول من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية، في حين تليه الدول العربية بإجمالي حجم صادرات يبلغ 26992.5 خلال المدة بين 2005 – 2022، بينما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول الأفريقية (غير العربية) والدول الأوروبية الأخرى والدول الأفريقية (غير العربية) في المراتب التالية من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الخاصة بالدولة المصرية[2]، وتأتي استراليا وروسيا الإتحادية ودول الكومنوث المستقلة في اقل الاماكن الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصارات المصرية2022، وفي الجانب الاخر خلال المدة 2015-2016 تراجعت الصادرات المصرية، وجاء ذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها الدولة.

---

[1] أحمد عمر السيد غالي، فعالية السياسة التجارية في مواجهة التحديات الاقتصادية في مصر، مرجع سبق ذكره.ص140

[2] محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الإقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1999.ص130-145

جدول (3)

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للمدة (2005- 2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	الإتحاد الاوروبى	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الإتحادية ودول الكومنولث المستقلة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآسيوية (غير العربية)	الدول الأفريقية (غير العربية)	استراليا	دول ومناطق أخرى	إجمالى الصادرات
2005	6948.0	964.5	68.7	5644.3	2125.2	2094.0	251.3	16.9	342.2	18455.1
2006	7440.6	1048.6	151.9	6849.8	2729.6	2969.0	328.1	64.0	435.9	22017.5
2007	9808.2	1343.3	158.5	9279.2	3155.9	4364.3	786.2	21.2	439.0	29355.8
2008	8544.2	899.3	161.2	6421.9	3852.0	3144.2	639.5	14.1	1492.5	25168.9
2009	8479.8	1072.9	119.9	4408.7	4761.3	3400.0	380.9	18.3	1231.3	23873.1
2010	11437.0	1704.8	191.6	3600.3	4864.7	4026.1	542.9	14.9	610.2	26992.5
2011	9071.0	1418.7	107.4	3431.1	5324.3	4620.4	499.1	22.2	577.7	25071.9
2012	8903.7	1755.9	150.5	3757.9	5160.9	4912.8	440.1	22.3	1884.0	26988.1
2013	10069.1	1371.1	183.9	2510.7	5472.4	3467.5	485.3	16.1	2446.5	26022.6
2014	7473.8	1300.8	511.7	2185.8	5514.3	3110.1	498.2	25.5	1624.9	22245.1
2015	6034.5	1325.3	244.3	1275.2	5749.7	2064.4	508.2	21.3	1481.7	18704.6
2016	7031.9	1712.1	213.8	1813.3	6409.0	1670.1	527.9	37.8	2312.3	21728.2
2017	8979.1	2126.6	301.2	2080.7	6037.7	2678.9	670.8	33.5	2918.5	25827.0
2018	10180.1	2068.3	244.8	2856.0	6147.2	3398.6	600.9	34.5	2964.6	28495.0
2019	7420.9	2768.4	282.1	2403.8	6772.5	3263.4	548.9	34.2	2881.8	26376.0
2020	7192.0	4213.2	325.5	2891.8	6732.0	4409.5	606.6	42.8	2263.1	28676.5
2021	7823.1	4876.9	345.3	2764.5	6735.3	4536.8	684.4	35.4	2276.9	22245.1
2022	7923.7	4906.8	351	2080	6753.3	4984.4	634.3	43.2	2904.5	26992.5

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات التجارة الخارجية، الصادرات حسب التوزيع الجغرافي، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

ب-التوزيع الجغرافي للاستيرادات

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) بأن الدول أحجام متفاوتة من إجمالي الواردات، حيث شهد الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بإجمالي واردات بلغت 288792.9 مقارنةً بالدول الاسيوية (غير العربية) والتي جاءت في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الاوروبي، حيث كان إجمالي أحجام الواردات خلال المدة من 2005 وحتى 2020 بلغت 204124.5 مليون دولار . وخلال 2005-2006 شهد إجمالي الواردات خلال تلك الفترة أحجام واردات بالنسبة للدول المذكورة والتي بلغت خلالها 30441، في حين شهدت أحجام الواردات بعد ذلك ارتفاع خلال الفترة 2007-2008 جاء ذلك الارتفاع نتيجة الأوضاع التي مرت بها الدول من عدم استقرار سياسي واقتصادي خلال الفترة

نفسها والتي بلغت 52771 من قيمة إجمالي الواردات[1]، بينما جاءت استراليا والدول الأفريقية (غير العربية) وروسيا الإتحادية ودول الكومنولث المستقلة بأقل أحجام واردات مقارنةً بالدول الاخرى خلال الفترة ذاتها.

جدول (4)

التوزيع الجغرافي للاستيرادات المصرية للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	الإتحاد الاوروبى	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الإتحادية ودول الكومنولث المستقلة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآسيوية (غير العربية)	الدول الأفريقية (غير العربية)	استراليا	دول ومناطق أخرى	إجمالى الواردات **
2005	11,289.40	2,340.10	744.80	5,737.10	2,735.70	4,444.80	176.50	277.10	2,695.50	30,441.00
2006	13,005.50	3,205.60	685.20	8,262.30	3,244.40	6,027.60	269.20	107.80	3,500.50	38,308.10
2007	18,007.40	4,121.80	1,723.40	9,829.90	5,473.90	9,870.20	417.50	183.20	3,143.90	52,771.20
2008	18,834.80	5,418.50	1,635.30	7,476.00	4,750.50	9,534.80	410.30	215.50	2,066.50	50,342.20
2009	17,890.50	6,014.30	1,360.00	5,299.80	5,404.80	10,517.10	560.00	245.90	1,700.70	48,993.10
2010	18,707.10	4,698.70	1,073.60	5,812.20	8,679.50	10,964.50	625.10	352.10	3,182.70	54,095.50
2011	19,282.40	6,099.90	2,578.30	4,814.80	10,181.80	11,675.90	505.00	427.30	3,645.50	59,210.90
2012	17,682.10	5,078.30	2,045.50	3,977.00	10,968.10	11,925.70	561.00	356.80	5,088.30	57,682.80
2013	16,228.90	4,287.40	2,633.00	4,167.80	16,679.10	12,158.60	475.90	257.20	3,294.00	60,181.90
2014	17,815.30	4,471.20	2,977.90	3,904.20	13,612.50	13,301.20	553.80	365.70	4,303.70	61,305.50
2015	17,415.70	4,072.40	3,950.60	2,587.50	10,423.70	11,402.40	735.40	345.90	6,454.10	57,387.70
2016	15,894.00	4,182.20	4,295.20	2,906.00	10,971.10	10,749.30	794.60	233.70	8,976.90	59,003.00
2017	16,708.80	4,258.20	4,833.30	2,940.60	12,370.70	12,558.50	697.30	279.90	8,455.70	63,103.00
2018	17,753.40	5,344.40	6,048.30	3,383.80	12,871.20	14,420.20	461.60	384.20	5,862.30	66,529.40
2019	16,837.10	5,787.30	4,412.50	3,197.50	12,580.30	14,508.30	397.50	315.50	4,805.10	62,841.10
2020	17,249.40	7,348.60	4,440.70	3,665.10	13,204.90	17,403.80	437.40	291.80	6,694.40	70,736.10
2021	8,903.70	1,755.90	150.50	3,757.90	5,160.90	4,912.80	440.10	22.30	1,884.00	67,988.10
2022	10,069.10	1,371.10	183.90	2,510.70	5,472.40	3,467.50	485.30	16.10	2,446.50	96,022.60

المصدر :البنك المركزي المصري، مؤشرات التجارة الخارجية، الصادرات حسب التوزيع الجغرافي، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

ثانياً: تطور مسار الحماية في مصر

1- الضرائب الجمركية

تسعى مصر إلى تحقيق أهداف رئيسية للنهوض بالتجارة الخارجية ومن أهمها اندماج مصر في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الالتزام التام بالاتفاقيات الدولية والثنائية، وأيضاً توثيق علاقة

[1] مصطفي رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1994.ص170

المشاركة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الجمارك، وكذلك دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص بتخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية، كما يرتكز مشروع الوزارة لإصلاح الإدارة الجمركية على ستة محاور رئيسية، نعرض فيما يلي الملامح الأساسية لكل منها بالإضافة إلى بعض الخطوات العملية التي بدأ تنفيذها بالفعل.

- تطوير قانون الجمارك
- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية
- تطوير النظم الجمركية الخاص
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتبني أسلوب الرقابة الانتقائية وإدارة المخاطر
- ميكنة النظم والإجراءات الجمركية
- تنمية الموارد البشرية

وتعتبر مصر من بين البلدان العربية التي تعاني من تعدد وكثرة الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها، حيث تعتمد الإجراءات الجمركية في مصر على الاستخدام المبالغ فيه من حيث المعاملات الورقية، في حين يصل عدد الإجراءات والتوقيعات التي يجب على المستثمر استيفاؤها وتخليصها مع كل رسالة نحو (45) إجراء وحوالي (24) توقيعا في المتوسط.

ونظرا لعدم وضوح الإجراءات الجمركية، يتسع المجال لرجال الجمارك في تفسيرها وتطبيقها، ويضطر المستثمر إلى اللجوء إلى التعامل معهم بشكل مباشر، وكذلك تدفع الحاجة إلى توفير الوقت والجهد إلى ظهور مشكلة المدفوعات غير الرسمية لتسهيل الإجراءات الجمركية.

كما يترتب على ارتفاع وتعقد هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية إلى زيادة الدافع لدى بعض المستثمرين للتهرب من سداد الضريبة الجمركية[1]، وكذلك تشجيع البعض الآخر منهم على ممارسة الضغوط للحصول على الاستثناءات والإعفاءات، أو ظهور مشكلة المدفوعات غير الرسمية.

وفي الجانب الاخر تهدف التعريفة الجمركية المنسقة إلي تحقيق الأغراض التالية:

- وضع توصيف موحد للسلع خدمة للإغراض التجارية والإنتاجية.
- توفير البيانات المقارنة للتجارة الدولية لأغراض المفاوضات التجارية والاقتصادية والدولية
- بناء هيكل جديد للسلع سواء بالإدماج أو التقسيم والتفصيل للفصول والبنود الأصلية تلبية لمتطلبات التجارة والإحصاءات الدولية.

[1] أمنية حلمي، تطوير الإدارة الجمركية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، القاهرة، إبريل 2003.ص10-15

- تطوير هيكل الضريبة الجمركية تنفيذاً لخطة الإصلاح المالي والاقتصادي بحيث تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية[1].
- تعديل هيكل الحماية.
- إعادة هندسة القواعد والإجراءات الجمركية.

وبمراجعة تجارب الدول التي تم تطبيق نظم الإدارة الجمركية الحديثة فيها وتنفيذها تتضح أهمية تحقيق التوازن بين تيسير تدفقات التجارة الدولية وجذب الاستثمارات من جانب، وبين ضمان واستقرار سلامة تطبيق القواعد والإجراءات الجمركية، من جانب أخرى[2].

ويتحقق ذلك التوازن بإعادة هندسة القواعد والإجراءات الجمركية من خلال تطبيق أساليب إدارية جديدة، ومواءمة الحوافز الممنوحة للموارد البشرية، والاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات، وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة وفاعلية الرقابة الانتقائية وأسلوب إدارة المخاطر رهن بتوفر بيانات ومعلومات كاملة وصحيحة عن المستثمرين والبضائع، وذلك بالإضافة إلى تطبيق قواعد واضحة للمراجعة اللاحقة لسجلات المستثمرين.

ويرجع ضعف مستوى أداء الإدارة الجمركية في مصر إلى عدم توافر الشروط الأساسية اللازمة لقيام علاقة سليمة وواضحة وعادلة بين التجار ومصلحة الجمارك، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية، وزيادة الدافع للتهرب الجمركي وانخفاض معدل تحصيل الضريبة الجمركية.

2-تخفيض سعر الصرف

تشغل التجارة الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك لما لها من ارتباط كبير مع جميع المتغيرات، وذلك سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، فهي تساهم مع نظيرتها من القطاعات الأخرى في زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان[3].

لا ريب في أن سعر الصرف قد يتأثر من خلال تفاوت مرونة الطلب على الصادرات، وكذا مرونة الطلب على الواردات، وذلك في حالة كون أحدهما أكبر من الأخرى يمكن توضيح ذالك من خلال الاتي:

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية مايو 2020.ص41-50

(2) شريف رفاعي عبد الحميد، دور الاعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصرخلال الفترة من عام 1989حتى عام 1997، رسالة ماجيستير، كلية تجارة، جتمعة عين شمس، 2002.ص1487-1431

(3) محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.ص150

1. الاثر من خلال مرونة الطلب على الواردات

إذا كانت مرونة الواردات كبيرة مع ثبات مرونة الصادرات، فإن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها، وبذلك يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار طردي مع معامل مرونة الطلب على الواردات، وذلك بحسب النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي.

وهذا يعني أنه في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الواردات[1]، فإنه يرتفع معدل سعر الصرف، أما في حالة انخفاض مرونة الطلب على الواردات فينخفض معدل سعر الصرف.

2. الاثر من خلال مرونة الطلب على الصادرات

إذا كانت مرونة الصادرات كبيرة مع ثبات مرونة الواردات، فإن ذلك يدل على أنه بمجرد ارتفاع أسعار الصادرات فإنه يقل الطلب عليها وتكون غير مستقرة، وذلك ما يدعو إلى العزوف في طلب عن هذه الصادرات، و من ثم يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار عكسي مع معامل مرونة الطلب على الصادرات طبقا للنظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي[2].

أي أنه في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات ينخفض معدل سعر الصرف، وفي حالة انخفاض مرونة الطلب على الصادرات يرتفع معدل سعر الصرف.

ثالثاً: حرية التجارة من خلال تخصيص نسبة الرسوم الجمركية على البضائع

يمتد دور مصلحة الجمارك المصرية من تحصيل الرسوم و الضرائب إلى الرقابة على حركة البضائع الواردة إلى مصر والبضائع الصادرة من مصر، وكذلك تعرف بأنها الجهة التي لها الحق في تطبيق القوانين المعمول بها لحماية مجموعة الصادرات والواردات، وتقدم مصلحة الجمارك الخدمة الجمركية التي تلبي وتفوق التوقعات وذلك طبقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية، وجاء ذلك بالإضافة إلى المهمة الرئيسية للجمارك هي العمل على تسهيل التجارة، والمساهمة في حماية المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إدارة الرقابة الحدودية بكفاءة وفاعلية، والاعتماد على إدارة المخاطر[3].

---

[1] الحسين دوغة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2017، ص25.

[2] شريف غياط، & جمال مساعدية. (2021). مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصاد ا رت والواردات:") 2017-" د ا رسة قياسية لحالة الج ا زئر خلال الفترة) 1988. *Journal of the Arab American University*، *7*(2), p.50

[3] المهدى محمد فليفلة. (1994). النظم الجمركية والتجارة الدولية" دراسة مقارنة بين النظامين الليبى والمصرى".ص200-250

وبالشراكة مع المتعاملين كجمارك مطورة وقوى عاملة تتسم بالمهنية، كما أن العديد من الأشخاص يجهلون كيف تحسب الجمارك في مصر، إذا يتم شرح هذه العملية من خلال الجمارك المصرية، والالتزام بعدة أمور، ومن أهم الأهداف الاستراتيجية للجمارك المصرية تيسير التجارة المشروعة، والعمل على تطوير الموارد البشرية لتتسم بالمهنية والنزاهة[1]، كذلك مجابهة التهديدات بهدف منع التجارة غير المشروعة لحماية المجتمع والاقتصاد، بالإضافة إلى تحقيق الشراكة المتكاملة مع المجتمع التجاري و الجهات الحكومية ذات الصلة طبقاً للمعايير والممارسات الدولية، وتختلف السياسات الجمركية من دولة لأخرى، تحديدًا ما يتعلق بأدوات التسعير التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وتعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة في العالم لمعظم المنتجات والصناعات، لذا فإن حجم التخليص الجمركي يعتبر أيضًا من الأكبر في العالم، وقد زادت أهميته في ظل توجه السياسة المصرية نحو جلب الاستثمار الذي غالبًا ما يعتمد على الاستيراد، ولا يوجد أسعار محددة، إذ تحسب القيمة الإجمالية بناءً على عدة معايير أبرزها:

1_ثمن السلعة المستوردة.

2_تكاليف الشحن.

3_الضرائب؛ وتقدر بـ 10-25% من قيمة السلعة.

4_رسوم محددة تختلف نسبتها باختلاف المنتج.

يُمكن التطرق إلى نسب حددتها الجمارك المصرية يتم استيفاؤها من السعر الإجمالي على منتجات رئيسية أهمها[2]:

أ- الملابس: زادت نسبة الرسوم الجمركية عليها بـ 40%.

ب- العصائر: زادت نسبة الرسوم الجمركية عليها بـ 60%.

ت- أغذية الحيوانات زادت نسبة الرسوم الجمركية عليها بـ 40%.

ث- الحديد: زادت نسبة الرسوم الجمركية عليها بـ 25% (الحديد المستورد لأغراض البناء فقط، أما البليت فقد تم زيادة الرسوم بواقع 15% مؤقتًا لحماية المنتج المحلي).

حيث يتم إجراء التقييم الجمركي وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على أساس طريقة قيمة المعاملة، وتحسب القيمة الفعلية للبضائع مع إضافة جميع التكاليف والنفقات الفعلية المدفوعة فيما

(1) مراد زايد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 1993.ص60

(2) محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، ابريل 1998.ص14

يتعلق بالبضائع حتى وصولها إلى ميناء الوجهة المقصودة في مصر[1].

وتعتبر الطريقة الأساسية للتقييم الجمركي، إذا تم تحديد القيمة بالعملة الأجنبية، فيتم تقديرها على أساس سعر الصرف الشهري الصادر للأغراض الجمركية الذي تعلنه وزارة المالية، كما تم تنفيذه ببرنامج خاص يمثل الصادرات والواردات، بالإضافة إلى المسارات التي تتم في جميع الموانئ في نظام التجارة الخارجية، تعتمد الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة على تقييم الجمارك للتكلفة والتأمين والشحن، وهذا يعني أن المبلغ المستخدم في تقييم الرسوم الجمركية هو مبلغ كلفة البضائع والتأمين وتكاليف الشحن إلى مصر، إذ تختلف رسوم الجمارك من 5-40%مفروضة على قيمة التكلفة والتأمين والشحن، كما تختلف ضريبة المبيعات من 10-25%على أساس قيمة التكلفة والتأمين والشحن، وفي حال كانت القيمة المصرح بها في الفاتورة التجارية غير صحيحة، قد يتم تطبيق غرامة قدرها من 10-100% من قبل الجمارك، بالإضافة إلى أن مصر تطبق رسوم تعرفة الاستيراد المختلفة وذلك وفق بنود التعرفة الجمركية، ومنشأ البضائع[2]. وينقسم المنشأ إلى قسمين[3]:-

- الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO
- والدول الغير أعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO

تتعدد المهام والأعمال الأساسية التي تقوم بها الجمارك المصرية، وهي على النحو التالي[4]:

- تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وغيرها من الضرائب والرسوم التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقاً لقانون التعريفة الجمركية، و القوانين الأخرى ذات الصلة.
- حماية إيرادات الدولة، وذلك عن طريق منع التهرب من الضرائب والرسوم والتأكد من دفعها.
- الرقابة على المستودعات بالموانئ البحرية والجوية، ومتابعة المواد الخام المعفاة من الرسوم الجمركية.
- الإشراف على حركة المخزون من البضائع في مخازن المستودعات العامة، والخاصة المصرح لها بتخزين البضائع المستوردة.
- الالتزام بتطبيق القرارات والقواعد والمعايير التي تصدرها الوزارات و المصالح الحكومية الأخرى في الدولة.

---

(1) سمير صارم، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة (دمشق، دار الفكر2000).ص35

(2) مراد زايد، الحماية الجمركية في الجزائر، مرجع سابق.ص170

(3) صباح شنايت، آليات و وسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا و الوطن العربي - دراسة وصفية إسقاطية -رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 1999.ص127-128

(4) مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.ص200

- مكافحة التهريب سواء إلى داخل أو إلى خارج مصر، وذلك عبر المنافذ الجمركية سواء البحرية أو الجوية أو البرية، و تركز الجمارك جهودها في متابعة جميع المنافذ التي يتوقع أن تتم خلالها أنشطة التهريب التي تتم بهدف التهرب من دفع الرسوم و الضرائب أو بهدف إدخال مخدرات و ممنوعات إلى الدولة، أو مخالفة التشريعات الجمركية[1].

أما بالنسبة للسلع المعفاة من الجمارك في جمهورية مصر العربية وهي من السلع التي يتزايد عليها الطلب بشكل يومي مما يخلق الفرص الاستثمارية للشباب ولرجال الأعمال أيضاً، وهذا سيساهم في رفع الاقتصاد المصري والقضاء علي مشكلة البطالة في مصر، لذلك أجرت مصلحة الجمارك في مصر بعض التعديلات الخاصة بالسلع المعفاة من التعريفة الجمركية في مصر، ومن أهم هذه السلع نشير لها على النحو التالي[2]:

- ❖ جميع السلع التي تستخدم في تعبئة المواد الغذائية فهي معفاة من التعريفة الجمركية.
- ❖ السلع التي تصنع في مصر فهي معفاة من الجمارك عند استيرادها من الخارج، ولكن هذا البند مستمر لفترة قصيرة.
- ❖ عدم بيع السلع المستوردة من الخارج بشكل مخالف.
- ❖ السلع المعفاة من الجمارك في مصر أيضاً هي تلك السلع التي تدخل في التعبئة وفقاً لقانون الاستيراد العام.
- ❖ جميع السلع التي سيتم حجزها وعدم الإفراج عنها، فمصلحة الضرائب لها أحقية التصرف بهذه السلع.
- ❖ في حالة تقدم صاحب السلع المحتجزة بالأوراق المطلوبة ودفع الرسوم والغرامة الجمركية، سيحصل على السلع الخاصة به في خلال ستة أشهر.

المطلب الثاني _ تطور القطاع الصناعي في مصر

يعد القطاع الصناعي متواجد منذ الحضارة المصرية القديمة، حيث عرف المصريين القدماء استخراج المعادن كالنحاس والفضة والذهب، ونجحوا في صهرها وتصنيعها، وعرفوا صناعة الآلات والأدوات الزراعية والمعدات الحربية وصناعة الخزف وصناعة بناء السفن وصناعة المنسوجات الكتانية وصناعة عّصر الزيوت، وبرعوا في صناعة الحلي المرصعة بالأحجار الكريمة، وتشهد الآثار

(1) محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، مرجع سابق.ص ص . 78-87
(2) مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مرجع سابق.ص180

المعروضة بالمتاحف التاريخية على دقة الصناع المصريين القدماء وجمال مشغولاتهم[1].

جدول (5)

الانتاج الصناعي السلعي العام للمدة (2005_2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	الانتاج الصناعى السلعى للقطاع العام / الاعمال العام
2005	267.80
2006	302.30
2007	278.10
2008	105.70
2009	125.80
2010	132.20
2011	140.40
2012	148.40
2013	144.10
2014	125.60
2015	189.80
2016	262.70
2017	303.50
2018	374.20
2019	236.80
2020	298.90
2021	325.90
2022	348.70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء للتعبئة العامة والأحصاء

وشهدت مصر خلال العصر الحديث نهضة صناعية في القرن الـ 19 على يد "محمد على" الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعّصر الزيوت ومضارب الأرز وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية.

بينما قاد بنك مصر الذي تم تأسيسه عام 1920 برؤوس أموال مصرية حملة للنهوض بالصناعة المصرية، ونجح البنك في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى نجحت في إقامة صناعة مصرية متطورة، ورفع المصريون شعار "المصري للمصري" ونجح

[1] سحر حسني أحمد، تطور الصناعة في مصر 1914 – 1952، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2011.ص969-985.

هذا الشعار في حماية المصنوعات المصرية[1]. وبعد ذلك جاءت ثورة يوليو عام 1952 لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والبترولية والصناعات الكيماوية بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، ثم جاءت الفترة (1967– 1973) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعي سلباً، ليعاود بداية انتعاش بعد نصر أكتوبر 1973 وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي. وصدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي، بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين في الخارج، وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي، ويمثل قطاع الصناعة عصب التنمية الاقتصادية باعتباره من أكثر القطاعات تحقيقاً لمعدلات نمو مرتفعة، بالإضافة إلى دوره في دعم الناتج القومي فهو يسهم بحوالي 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب القطاع نحو 30 % من إجمالي القوى العاملة أي مايقرب من 2.5 مليون عامل في حوالى 38 ألف منشأة صناعية.

شكل (4)

الانتاج الصناعي السلعي للقطاع العام

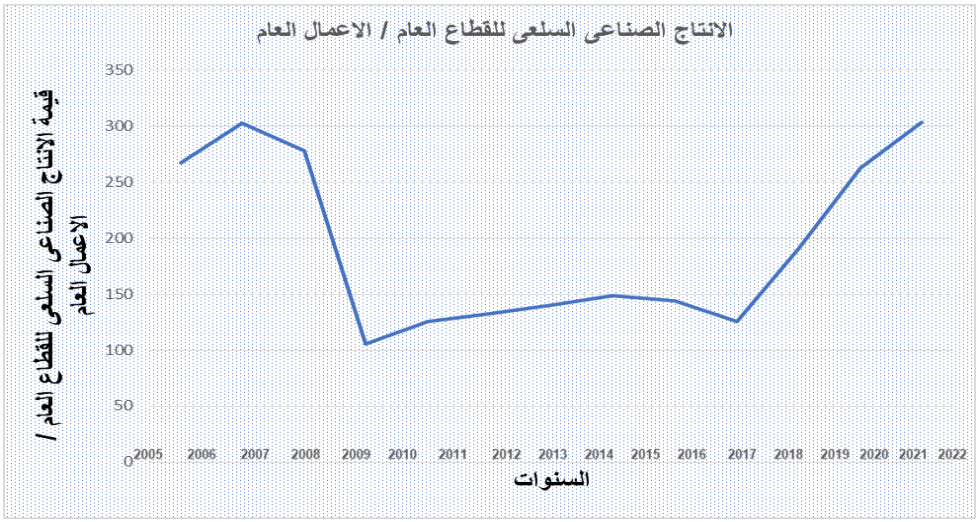

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

وتهدف الدولة الى النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعياً في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية ورفع معدل نمو الصناعة إلى 8٪ بما يؤدي لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى 21٪، وزيادة الصادرات سنوياً بمعدل 10٪ بحلول 2022 ، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها القطاع الصناعي لدعم

[1] صالح العمري، الاطار العام للاختلال الهيكلى فى الاقتصاد والصناعة المصرية نظرة تاريخية مقارنة،، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، معهد التخطيط القومى، مارس 2010.ص50

قاعدة الصناعات المصرية ودفع المنتج الصناعي المصري ليحتل مكانة مناسبة في الأسواق الخارجية، تمت زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد الصناعات الأساسية بنسبة 25 % خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، كما نجحت الصناعة المصرية في دخول مجالات جديدة مثل الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعات البرمجيات الإلكترونية الدقيقة[1].

جدول (6)

عدد المنشأت في الانتاج الصناعي

المحافظة	عدد المنشأت في الانتاج الصناعي
القاهرة	7,464.0
الدقهلية	5,477.0
الجيزة	5,456.0
القليوبية	4,285.0
الشرقية	3,622.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، بيانات قيمة الانتاج الصناعى السلعى للقطاع العام / الاعمال العام.

ويرتكز البنيان الصناعي في مصر على سبع صناعات تشكل أكثر من 80 % من المؤسسات الصناعية، وتتركز أضخم ثلاثة أنشطة صناعية في صناعة النسيج وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيميائية والمعادن الأساسية.

وتشهد محافظة القاهرة المرتبة الأولى من حيث المحافظات الصناعية الخاصة بالقطاع الخاص، ويأتي ذلك لزيادة عدد السكان بها وتوفير كافة الخدمات، ثم تأتي بعد ذلك محافظة الدقهلية في المرتبة الثانية وذلك خلال عام 2007 كماهو موضح في الشكل السابق.

وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من 13.8 مليار دولار عام 2004- 2005، لتصل إلى 22 مليار دولار عام 2006- 2007[2].

[1] محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، مرجع سابق. ص . 78-87

[2] ايمان محب زكى، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004.ص200

شكل (5)

عدد المنشآت في الانتاج الصناعي القطاع الخاص طبقًا لاكبر خمس محافظات لعام 2017

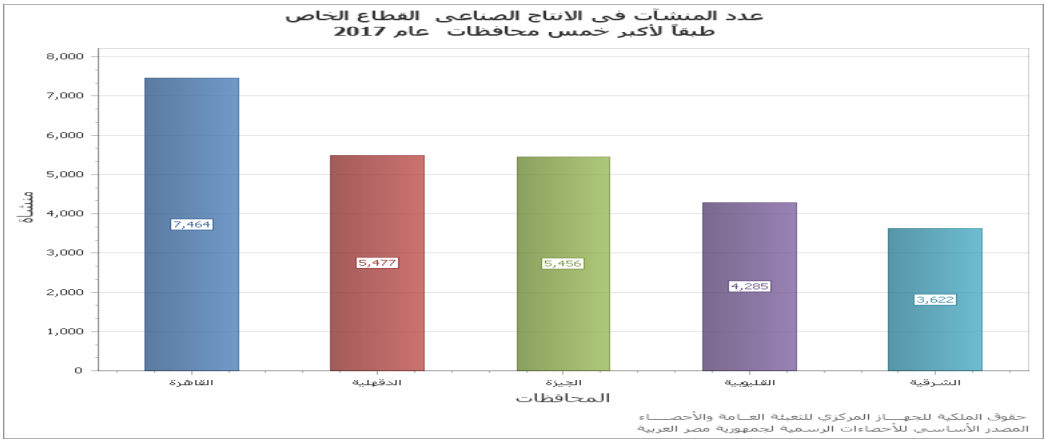

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

وقد حققت الصادرات المصرية (من السلع غير البترولية) زيادة كبيرة خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر عام 2006 بنسبة 4% حيث بلغت قيمتها 73 مليار جنيه مقابل 54 مليار جنيه عام 2005، مما يعكس التطور الحقيقي لأساليب التصدير الجديدة التي ساهمت في وضعها المجالس التصديرية ومجلس تنمية الصادرات.

المطلب الثالث _ العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لمصر

شهدت السياسة التجارية في مصر عدة تطورات، حيث اتخذت الحكومة بداية من عام 1980 عدة إجراءات، وجاءت هذه الإجراءات على مستوى التعريفة الجمركية والحواجز غير الجمركية وكذلك حوافز التصدير ونظام سعر الصرف لتطبيق السياسة التجارية في مصر[1]، كما تعد السياسة التجارية في مصر من أكثر السياسات انفتاحًا، وذلك على المستوى المحلي والدولي.

وتبين تحرّك السياسة التجارية في اتّجاه تنويع الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر خلال التسعينات، حيث تمّ خلالها توقيع عدة اتفاقيات ومنها اتفاقية التجارة التفضيلية مع الدول الأفريقية والعربية والأوروبية، وخلال تلك الفترة كانت مصر عضوًا في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) منذ عام 1970، وأيضًا عضوًا في منظمة التجارة العالمية (WTO) منذ إنشائها عام 1995، وذلك مع البلدان النامية (WTO 2005)، وحدثتْ عملية إصلاح التجارة بالتماشي مع تحرير

(1) أحمد عمر السيد غالي، فعالية السياسة التجارية في مواجهة التحديات الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2021.ص70-77

التجارة في التسعينات[1].

مرت السياسة التجارية بعدة مراحل انتقالية ارتبطت بإصلاح نظام مصر الاقتصادي، حيث إنه خلال تلك الفترة بين 1980 و 1990 تدخل القطاع الخاص في عمليات الاستيراد بغرض خلق منافسة بين القطاع العام والخاص، وذلك طبقًا لاتجاهات السياسة التجارية والتي تؤدى إلى رفع كفاءة الصناعة المحلية للإنتاج بهدف الإحلال محل الواردات أو تشجيع التصدير، وبداية من عام 1986 هدفت الإصلاحات التجارية في إصلاح هيكل التعريفة الجمركية، وذلك بغرض خلق حوافز للمنتجين المحليين عن طريق تقليل فئات التعريفة الجمركية، وبداية من التسعينيات شهدت الدولة برنامجًا للإصلاح التجاري لإزالة التشوهات الجمركية وإزالة جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية.

وخلال الفترة من 2000 وحتى 2005 عزمت الدولة على استراتيجية لتطوير تنافسية بعض القطاعات الإنتاجية والتي ركزت على عدة إجراءات تتمحور حول علاج التشوهات في التعريفة الجمركية وأيضًا مراعاة تدرجها حسب درجة الاستخدام وتوافر بديل محلي للواردات وخفض الجمارك على السلع والآلات الرأسمالية وكذلك تسهيل أنظمة السماح المؤقت وتوفير تسهيلات للمصدرين والارتقاء بمستوى الخدمات اللوجستية وتفعيل برامج للتسويق الخارجي من خلال مكاتب التمثيل التجاري.

1- نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) التفاوت في واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية وذلك خلال الفترة من 2005 وحتى 2020، حيث ارتفعت الواردات خلال الفترة 2005- 2008[2]، وتراجعت واردات مصر من السلع والخدمات خلال الفترة 2009-2020، وجاء ذلك بفعل عدم وجود اعتمادات دولارية، وبالتالي فإن الحكم الصحيح على تراجع الواردات أن يستمر في المستقبل، وشرط ألا يكون التراجع على حساب سلع ومكونات ومستلزمات إنتاج أساسية نستخدمها في الصادرات[3]. ومن الواضح أن الفجوة بين الصادرات والواردات لا تزال مرتفعة خلال 2021-2022، وهى سبب غالبية المشاكل التي نعانيها، وهذه الفجوة ندبر أكثر من نصفها من إيرادات قناة السويس وبيع الغاز المسال وبعض عائدات السياحة والمنح وربما القروض.

---

[1] Ghoneim, A. F. (2012). Investigating the relationship between trade and poverty: The case of Egypt. In *Economic and Trade Policies in the Arab World* (pp. 23-69). Routledge.

[2] سحر حسني أحمد، تطور الصناعة في مصر 1914 – 1952، مرجع سابق.985 - 969

[3] أسماء فهمي، تطور التجارة الخارجية المصرية، مرجع سابق.ص130

جدول (7)

نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي(%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
واردات السلع والخدمات	32.61	31.57	34.83	38.64
العام	2009	2010	2011	2012
واردات السلع والخدمات	31.60	26.59	24.69	24.31
العام	2013	2014	2015	2016
واردات السلع والخدمات	23.36	22.68	21.66	19.90
العام	2017	2018	2019	2020
واردات السلع والخدمات	27.82	27.93	24.48	19.65
العام	2021	2022		
واردات السلع والخدمات	26.59	28.99		

- المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي(%)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

شكل (6)

واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

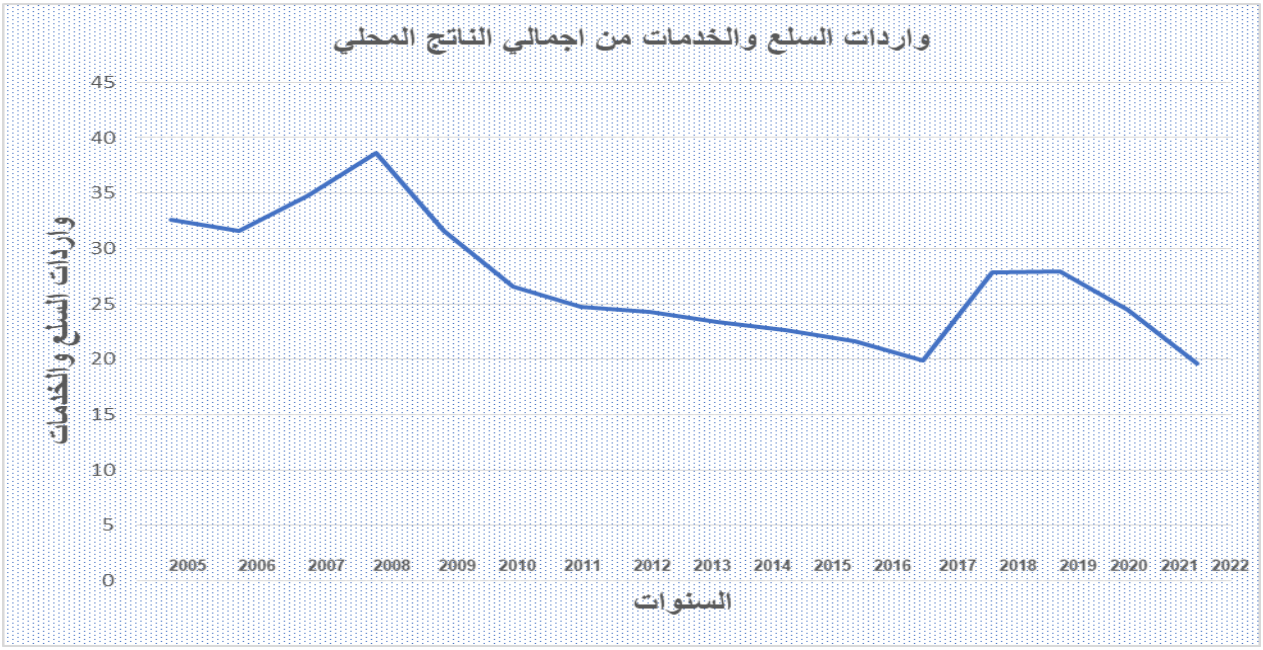

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

وتركزت الواردات المصرية طبقا لدرجة الاستخدام خلال عام 2019، في السلع الوسيطة حيث بلغت نسبتها 24.4٪ من جملة الواردات المصرية، وسجلت الواردات من السلع الوسيطة انخفاضا بنسبة 11٪ لتصل قيمتها إلى 27.8 مليار دولار خلال عام2017، مقابل 27.9مليار دولار لعام 2018، كما سجلت الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ارتفاعا بنسبة 2.4٪ لتصل قيمتها

إلى 14.3 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل 14 مليار دولار لعام 2018[1].

وخلال 2022 تتبنى الدولة برنامجا طموحا من أجل مضاعفة الصادرات المصرية خلال 5 سنوات، بالتعاون مع المجالس التصديرية، إلى جانب العمل على خفض الواردات لتخفيف الضغط على الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي، وذلك عن طريق برنامج تعميق التصنيع المحلي وإحلال المنتجات المصرية محل الواردات لترشيد الاستيراد من الخارج، وخدمة الصناعة الوطنية وتوفير مزيدا من فرص العمل

2- نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (8) بأنه خلال الفترة من 2005 وحتى 2008 ارتفاع في احجام صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي وجاء ذلك نتيجة الاستقرار الذي شهدتة الدولة خلال الفترة نفسها، في حين تراجعت صادرات السلع والخدمات خلال الفترة الاخيرة[2]

ويعد مأهم ما اتسمت به الصادرات المصرية خلال الأعوام الاخيرة هو التنوع؛ فتعددت القطاعات المتجهة ناحية التصدير إلى جانب التوسع فيما يخص الأسواق المستهدفة، وبلغت الصادرات المصرية السلعية غير النفطية نحو 32 مليارا و128 مليون دولار مقابل 25 مليارا و427 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 26%، وهو الأعلى في تاريخ مصر.

جدول (8)

نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي(%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
صادرات السلع والخدمات	30.34	29.95	30.25	33.04
العام	2009	2010	2011	2012
صادرات السلع والخدمات	24.96	21.35	20.57	16.40
العام	2013	2014	2015	2016
صادرات السلع والخدمات	17.02	14.24	13.18	10.35
العام	2017	2018	2019	2020
صادرات السلع والخدمات	15.01	17.99	16.64	12.47
العام	2021	2022		
صادرات السلع والخدمات	14.30	13.99		

- المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

[1] جودة عبد الخالق، الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى 2020، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005. ص200-320

[2] فتحي الحسيني، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة معهد التخطيط القومي، 1992.ص170

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (7)

صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

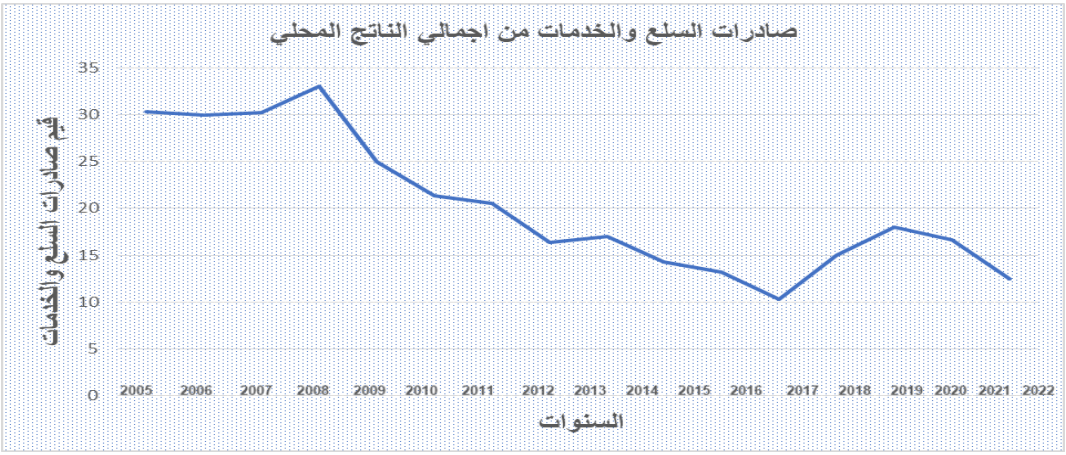

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

3- نسبة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في التصنيع

جدول (9)

صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع(%) للمدة (2005-2019)

العام	صناعات تحويلية أخرى
2005	43.1
2006	43.0
2007	43.0
2008	43.0
2009	59.6
2010	60.0
2011	63.5
2012	67.4
2013	70.8
2014	71.0
2015	64.8
2016	64.2
2017	53.4
2018	53.4
2019	54.4
2020	54.3
2021	55.9
2022	55.2

- المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع (%)،

بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية

تعد الصناعات التحويليّة من الصناعات القديمة، حيث كان المصنع المثالي في الماضي يقتصر على وجود حرفي ماهر ومجموعة من العمال المساعدين، وكان يحتفظ كل حرفي بأسرار الإنتاج وينقل خبرته للمتدربين فقط، لكن حدوث الثورة الصناعية شكل نقطة محورية في تاريخ الصناعات التحويلية.

وأدت الثورة إلى استخدام تقنيات جديدة كالمحركات البخارية التي ساهمت في إدخال الآلات في عملية الإنتاج مما أدى إلى زيادة كمية السلع المنتجة[1]، وتفاوتت نسبة مساهمة المستودين من الصناعات التحويلية عبر الفترة الزمنية الموضحة بالشكل السابق، حيث ارتفعت خلال الفترة الاولى من تلك الفترة.

بينما تراجعت النسبة حتي عام 2008 وجاء ذلك نتيجة الظروف التي تمر بها الدولة المصرية خلال الفترة نفسها. في حين شهدت الفترة من 2014 وحتى عام 2017 تطور في الصناعات التحويلية في مصر وكان تطورت الصناعات التحويلية في مصر خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، حيث ارتفع إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات، ويلاحظ وجود تركز في إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام 2020[2].

حيث بلغ إجمالي عدد المنشآت الاكثر أهمية نسبة 29.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام 2020، وأدى تحقيق ارتفاع الصادرات السلعية المصرية طفرة كمية خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق، وهذه الطفرة.

وعكست نموا في القدرات الإنتاجية السلعية للاقتصاد المصري. وعكست أيضاً تطورات صناعية ترجع إلى عوامل اقتصادية داخلية وخارجية عززها السياق الدولي، بما يثير تساؤلات حول إمكانية الاستدلال بهذه الطفرة في الصادرات السلعية على وجود تطور فعلى شهدته الصناعة التحويلية المصرية. ويمن توضيح ذلك بشكل مفصل من خلال الشكل الاتي:

[1] شروق صابر، الصناعة التحويلية المصرية .. التحديات والسياسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 50- من دورية بدائل، 2022. ص20

[2] ايمان محب زكى، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، مرجع سبق ذكره.ص150

شكل (8)

صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع(%) للمدة (2005-2019)

الوحدة (مليون دولار)

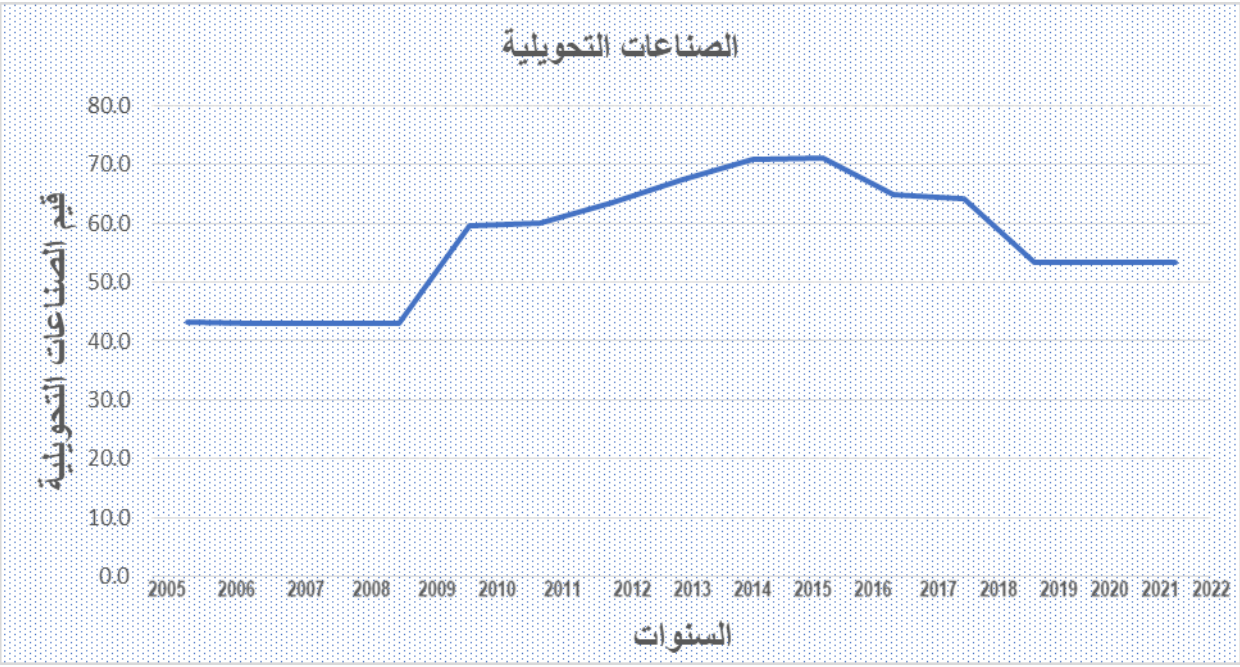

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(9)

يوضح الشكل السابق قيم الصناعات التحويلية حيث مثلت في الفترة من 2005-2008 43.0 بينما تزايدت خلال السنوات من 2009-2017 ووصلت اعلي معدل لها 2014 بقيمة 71.0 وانخفضت بعد ذلك بسبب الظروف التي مرت لها في عام 2018 ووصلت انخفاض حتي وصلت الي الثبات عام 2022 بنسبة 55.2.

3- نسبة تطور الاستيرادات الصناعية في مصر

يوضح الجدول (10) نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية من الاستيرادات، وكما هو موضح فهو في تزايد من بداية الفترة إلا حدث تذبذب خلال الفترة الأخيرة، وذلك للقرارات التي اتخذتها الدولة لتقليل الواردات، حيث ترتكز استراتيجية توفير الفرص الصناعية على 3 محاور رئيسية منها منتجات تساهم في زيادة القيمة المضافة في الصناعة المحلية ومنتجات تامة الصنع و مدخلات إنتاج تدخل في الصناعة، وهي منتجات تؤثر بشكل كبير على عجز الميزان التجاري[1] والمنتجات التي لديها فرص للنمو والتصدير، وتهدف استراتيجية توفير الفرص الاستثمارية وتوطين الصناعة، خفض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات، حيث ارتفعت قيمة الواردات المصرية من مختلف دول العالم لتصل إلى 51 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 52 مليار دولار خلال عام 2021.

[1] احمد طلعت عبد الحميد، حركة التجارة الخارجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004.ص130

جدول (10)

الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	19,601.20	202,842.13	266,609.67	521,829.57
العام	2009	2010	2011	2012
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	44,577.20	527,725.34	620,163.96	675,222.63
العام	2013	2014	2015	2016
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	651,534.54	681,899.20	697,874.47	567,058.00
العام	2017	2018	2019	2020
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	592,578.00	684,900.35	785,689.16	608,808.22
العام	2021	2022		
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد	527,725.34	510,163.96		

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع (%)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:-

شكل رقم (9)

الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد

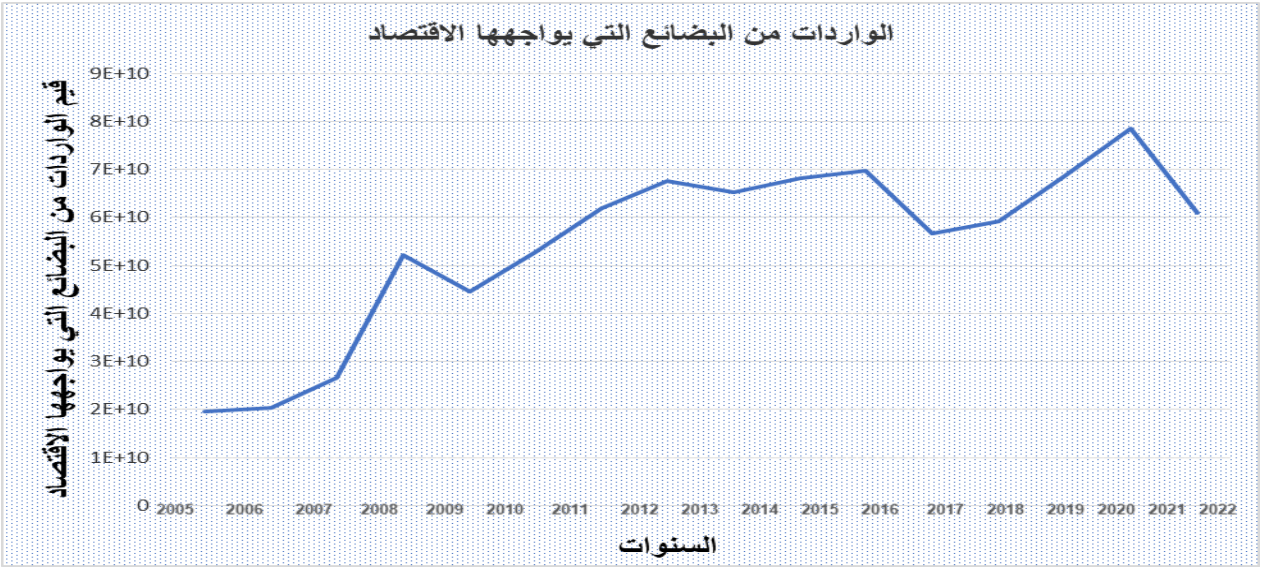

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10).

5_ نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية

جدول (11)

نسبة صادرات المصنوعات من صادرات السلع للمدة (2005-2022)

العام	الصادرات الصناعية
2005	23.56
2006	20.71
2007	18.59
2008	36.96
2009	41.80
2010	41.67
2011	42.59
2012	43.45
2013	47.22
2014	50.14
2015	51.66
2016	48.41
2017	49.42
2018	49.10
2019	23.56
2020	20.71
2021	18.59
2022	36.96

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى (%) من القيمة المضافة في التصنيع)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

شكل (10)

الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية

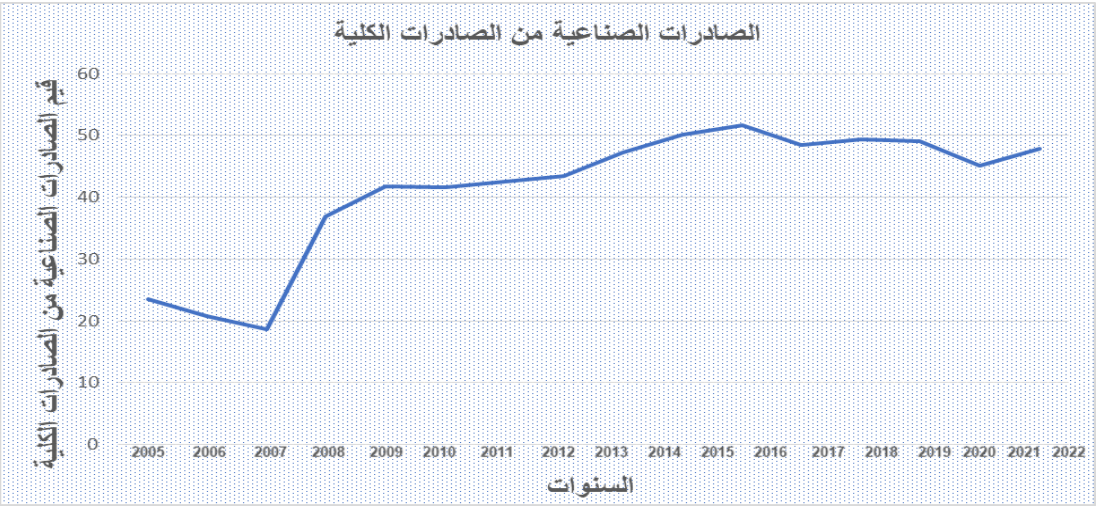

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11).

شهدت الصادرات خلال الفترة من 2005 وحتى عام 2007 تراجع كبيراً، بينما ارتفعت الصادرات خلال السنوات التالية، كما تأتى الزيادة في الصادرات الصناعية لتسجل 35 مليار دولار مدفوعة بالتوسع الكبير في النشاط الصناعي خلال 2022 والذى يقترب حجم إنتاجه من التريليون جنيه لأول مرة[1].

كما ارتفعت الصادرات خلال الفترة 2008-2015،وذلك على صعيد الصادرات البترولية التي تخطت 10 مليارات دولار فجاءت تلك الزيادة مدفوعة بالاكتشافات البترولية والغازية العملاقة التى وضعت مصر على مصاف الدولة المصدرة للغاز الطبيعى بعد أن كانت دولة مستوردة، وتخطط الدولة المصرية للوصول بحجم الصادرات الكلية إلى 100 مليار دولار خلال الفترة المقبلة من خلال التوسع الكبير فى المشروعات والتجمعات الصناعية العملاقة. الجدول التالي (12)يوضح الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والنمو للاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي وعدد العمال وراس المال ومعدل النمو لعدد العمال ومعدل النمو لراس المال

جدول (12)

الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والنمو وللاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي وعدد العمال وراس المال ومعدل النمو لعدد العمال ومعدل النمو لراس المال

السنة	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد العمال	راس المال
2005	157.9	———	123.0	———	89,600,665,557.0	20.6	18.0
2006	174.1	10.3	140.3	14.1	107,426,000,000.0	20.4	18.7
2007	187.0	7.4	171.8	22.5	130,438,000,000.0	21.4	20.9
2008	196.5	5.1	195.1	13.6	162,818,000,000.0	19.8	22.4
2009	206.1	4.9	198.6	1.8	189,147,000,000.0	18.8	19.2
2010	212.6	3.2	216.5	9.0	218,984,000,000.0	17.6	19.5
2011	200.3	(5.8)	208.5	(3.7)	235,990,000,000.0	17.8	17.1

[1] شروق صابر، الصناعة التحويلية المصرية، مرجع سابق.ص35

16.0	17.0	279,117,000,000.0	20.5	251.2	(3.4)	193.5	2012
14.2	21.2	288,434,000,000.0	(2.7)	244.5	0.8	195.1	2013
13.6	19.9	305,595,000,000.0	2.2	249.9	(5.3)	184.7	2014
14.3	20.0	329,367,000,000.0	9.1	272.6	(6.2)	173.3	2015
15.0	16.5	332,442,000,000.0	(7.5)	252.2	23.3	213.7	2016
17.1	18.0	248,363,000,000.0	4.2	262.7	(6.1)	200.6	2017
18.7	15.9	262,589,000,000.0	9.1	286.7	(1.8)	196.9	2018
20.1	17.5	318,679,000,000.0	0.6	288.4	9.2	215.1	2019
16.0	16.7	383,818,000,000.0	(15.2)	244.6	(7.4)	199.2	2020
15.2	16.2	424,672,000,000.0	(18.9)	198.3	11.3	221.7	2021
17.0	15.6	476,748,000,000.0	(2.3)	193.7	(4.7)	211.3	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي : Gr = (Pt-Po)/Po×100

- النسب داخل الاقواس سالبة.

-استخرجت معدلات النمو في الاعمدة مِن قبل الباحثة

المبحث الثاني

تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية

المطلب الأول_ تطور السياسة التجارية في المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة العربية السعودية المشاركة في الجات (GATT) بصفة عضو مراقب منذ عام 1985م، وتقدمت المملكة بطلب انضمام لمنظمة التجارة العالمية نهاية عام 1995م وجاء ذلك بعد تأسيسها في 1995م.

وخلال العقدين الماضيين كان مجال تجارة البضائع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية متبايناً، ولم تحافظ صادراتها من البضائع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، على مستوى الذروة التي تحققت خلال عام 2008، وقد انخفضت إلى أكثر من النصف بحلول عام 2016 مقارنة بمستوى الذروة[1].

وبخلاف ذلك، حافظت وارداتها من البضائع على مستويات مماثلة خلال العقدين الماضيين، وأظهرت التجارة في مجال الخدمات في المملكة العربية السعودية تباينًا كبيرًا منذ عام 1995 ولكن مستواها لا يزال منخفضًا إلى حد ما، وكان صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية في تراجع قبل عام 2005.

في حين تم تسجيل مستويات عالية نسبيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في النصف الثاني من عام 2000، تلاها تدفق أضعف لكنه ثابت من التدفقات، وتغطي آلية مراجعة السياسة التجارية للمملكة العربية السعودية محاور عدة أبرزها البيئة الاقتصادية، وأنظمة التجارة والاستثمار، وتحليل أدوات السياسة التجارية، والأداء وفقاً للقطاعات، حيث ضُمِّنَت في الملحق الثالث لاتفاقية مراكش المُنشِئَة للمنظمة عام 1994م[2].

وترمي آلية مراجعة السياسات التجارية إلى الإسهام في تحسين التزام الدول الأعضاء في المنظمة بالقواعد والأنظمة والالتزامات التي أقرت بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف وأداة لزيادة التوعية بالنظام التجاري العالمي، وتتناول التجارة السلع والخدمات والجوانب المتصلة بالتجارة بهدف زيادة الشفافية وضمان عدم تأثير هذه السياسات التجارية على النظام التجاري المتعدد الأطراف (MTS).

---

(1) جون هدسون – مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة لـ: طه عبد الله منصورومحمد عبد الصبور علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.ص45

(2) إبراهيم آدم محمد، أ.، أمجد، جعفر عبد الرحيم عثمان، & اياس. (2019). أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي. *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*، *49*(4)، 13-40.

وتشتمل عملية مراجعة السياسات التجارية على تقريرين هما[1]:

أ- "تقرير السكرتارية" الذي تعده سكرتارية منظمة التجارة العالمية وهو عبارة عن تقرير مفصل حول السياسات التجارية للدولة العضو ويشتمل على تلخيص للمبادئ والتطورات والنمو والتوجهات الأساسية ذات العلاقة بالتجارة، ويشير هذا التقرير إلى التغيرات في الأنظمة والتشريعات.

ب-"تقرير الحكومة" الذي تقوم حكومة الدولة العضو بإعداده وفيه إيضاح للسياسات التجارية المطبقة حاليًا وذكر النقاط الإيجابية التي لم يتطرق إليها تقرير السكرتارية الذي يعكس التطورات والتقدم الذي أحرزته المملكة خلال فترة المراجعة في السياسات التجارية والاستثمارية ما انعكس إيجابيًا على بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، وظهر مدى توافق تلك السياسات وعملها على تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ومن أهم التطورات التي تضمنها التقرير إلغاء نظام الكفالة وتطوير الإجراءات الجمركية والإجراءات الجاذبة للاستثمارات الخارجية ووضع سياسة تجارة خارجية طموحة للمملكة تستهدف تنويع الصادرات.

أولاً: تحليل واقع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية

1- تطور التجارة الخارجية

يوضح الجدول (13) ارتفاع في التجارة الخارجية خلال الفترة (2005-2008) ارتفاع في حجم التجارة الخارجية للمملكة، وجاء ذلك بدعم من الصادرات النفطية.

في حين تراجعت التجارة خلال (2009-2022) حيث لجأت الحكومة السعودية إلى القطاع الخاص والمصارف لتغطية العجز ودعت الشركات[2]. وخلال الآونه الاخيرة ارتفعت التجارة الخارجية نتيجة زيادة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع الأسعار والإنتاج، ويأتي تسجيل الفائض وارتفاع التجارة الخارجية مع رفع قيود جائحة كورونا والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي مدعومة ببرامج التحفيز المالي، التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص، إضافة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية معا في ظل برامج تنويع الاقتصاد ضمن رؤية السعودية 2030.

[1] حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستيرعلوم اقتصادية فرع نقود ومالية،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002- 2003.ص110-120

[2] أمجد إبراهيم آدم - اياس جعفر عبد الرحيم، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، مرجع سابق.ص 25

جدول (13)

نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي(%) في السعودية

العام	2005	2006	2007	2008
التجارة	82.0	89.9	94.9	96.1
العام	2009	2010	2011	2012
التجارة	84.9	82.6	84.9	82.9
العام	2013	2014	2015	2016
التجارة	81.9	79.6	69.5	59.9
العام	2017	2018	2019	2020
التجارة	61.8	62.0	60.2	49.7
العام	2021	2022		
التجارة	49.2	48.7		

–المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، التجارة من إجمالي الناتج المحلي (%)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية

شكل (11)

التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي

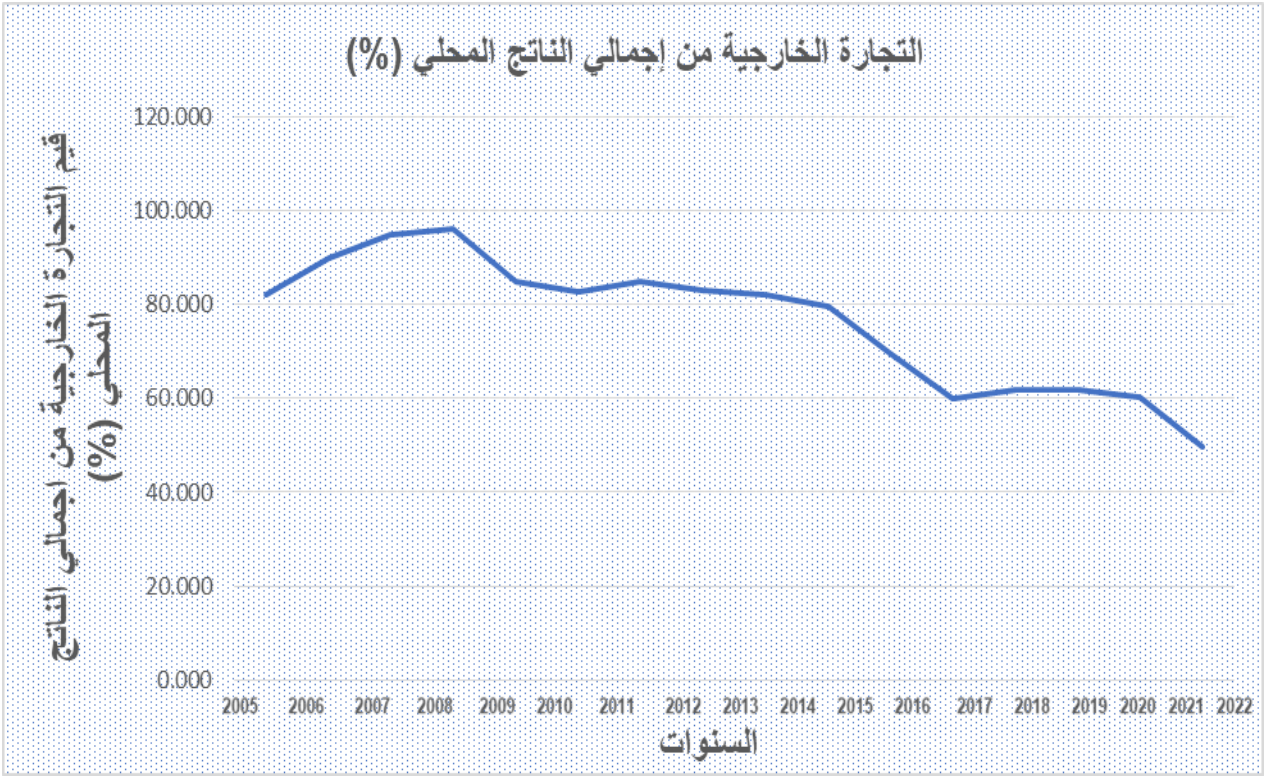

–المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

أ_هيكلية الصادرات

يوضح الجدول (14) ارتفعت احجام الصادرات للمملكة العربية السعودية من عام 2005 وحتى 2018 وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات غير النفطية، يعود إلى زيادة الطلب العالمي وبدء تعافي الطاقات الإنتاجية في الدول الكبرى مثل الصين والهند وغيرها، وبالتالي ارتفع الطلب على المنتجات البتروكيماويات الأساسية والمملكة تكاد تكون المصدر الأول لتلك القطاعات بشكل عام وبالتالي انعكس ارتفاع الأسعار النفطية إيجابا على المشتقات النفطية، وعاد بتأثيره على ارتفاع صادرات المملكة من هذه القطاعات، وخلال الفترة الاخيرة تراجع حجم الصادرات للمملكة[1].

جدول (14)

مؤشر حجم الصادرات بالأسعار الثابتة للمدة (2005-2022) الوحدة(مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
مؤشر حجم الصادرات	134.4	132.0	129.0	140.4
العام	2009	2010	2011	2012
مؤشر حجم الصادرات	126.2	136.4	145.9	152.4
العام	2013	2014	2015	2016
مؤشر حجم الصادرات	151.2	148.0	149.2	159.6
العام	2017	2018	2019	2020
مؤشر حجم الصادرات	153.6	161.7	155.3	144.0
العام	2021	2022		
مؤشر حجم الصادرات	143.7	143.0		

-المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مؤشر حجم الصادرات، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل التالي:-

شكل (12)

مؤشر حجم الصادرات

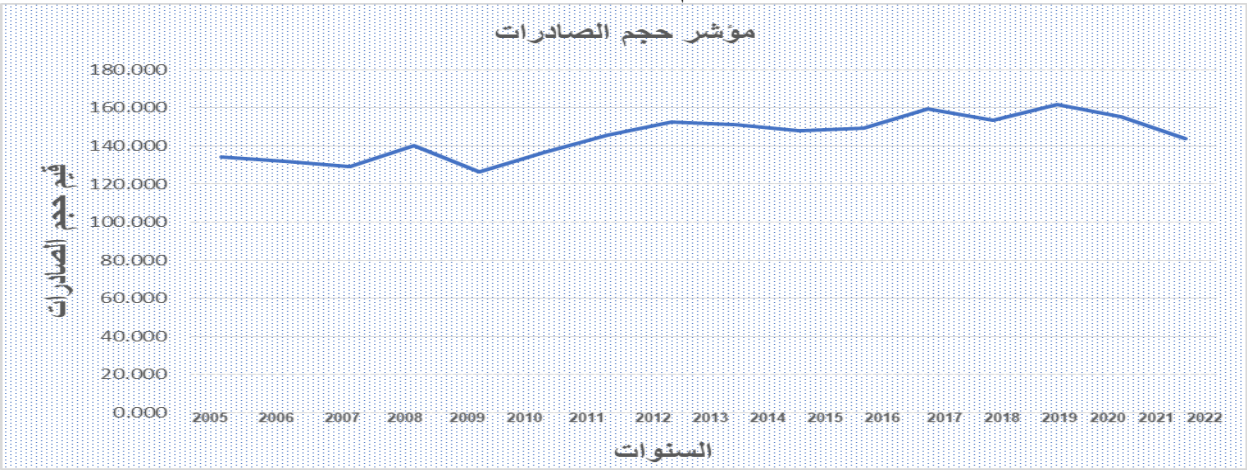

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14).

[1] حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق.ص20

أ- هيكلية الاستيرادات

يوضح الجدول رقم (15) ارتفاع في أحجام الواردات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2015)، في حين شهدت الفترة التالية لها من عام 2016 وحتى 2022 تباين في حجم الواردات، وجاء ذلك نتيجة استبعاد القواعد التجارية السعودية الجديدة من الاتفاق الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سلع الشركات التي تقل نسبة العاملين المحليين فيها عن 25% من قوة العمل[1]، الأمر الذي يعد مشكلة، ويعود ارتفاع واردات المملكة خلال 2022 إلى ارتفاع وارداتها من آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية، وأجزائها بقيمة 2.3 مليار ريال وبنسبة 25%.

جدول (15)

مؤشر حجم الواردات للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
حجم الواردات	169.7	149.8	170.4	196.1
العام	2009	2010	2011	2012
حجم الواردات	167.8	179.9	200.2	228.3
العام	2013	2014	2015	2016
حجم الواردات	249.5	267.1	303.4	259.1
العام	2017	2018	2019	2020
حجم الواردات	250.7	224.9	280.1	253.7
العام	2021	2022		
حجم الواردات	252.1	251.8		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية[2]

وسوف نوضح ذلك في الشكل التالي

شكل (13)

مؤشر حجم الواردات

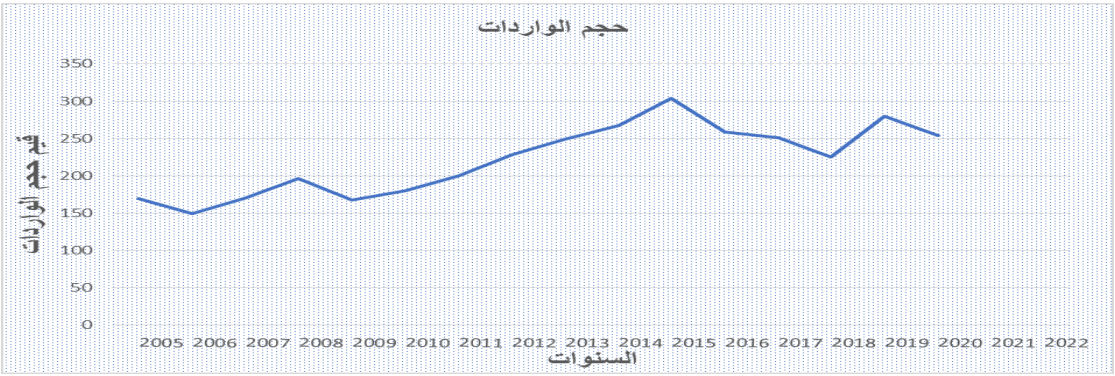

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15).

[1] ماهر حسن حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة فلسطين، 2018.ص90-110

[2] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مؤشر حجم الواردات، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.ص15

وارتفاع وارداتها من منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بقيمة 1.35 مليار ريال وبنسبة 32%، إضافة إلى ارتفاع أقسام أخرى.

92	كرواتيا	CROATIA	325	12	205	166	529	179	120	-154
93	بورتريكو	PUERTO RICO	3		131	177	134	177	-128	**-177**
94	فلسطين	PALESTINE	81	96	138	74	220	170	-57	**22**
95	براغواى	PARAGUAY	19	39	208	120	227	160	-189	**-81**
96	اورغواى	URUGUAY	13	89	28	69	41	158	-15	**20**
97	جورجيا	GEORGIA	59	20	41	131	100	152	19	**-111**
98	صربيا	SERBIA	1	1	210	150	211	151	-208	**-148**
99	لوكسمبورج	LUXEMBOURG	28	4	219	142	247	146	-192	**-138**
100	قبرص	CYPRUS	29	30	111	110	139	140	-82	**-80**

-المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الهيئة العامة للاحصاء السعودية 2022 -ص17[1]

الجدول (16) يوضح ارتفاع حجم التبادل التجاري من الصادرات بين المملكة العربية السعودية وبين كوريا الجنوبية وكذلك ايضا ارتفاع الصادرات والتبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2020، في حين تراجع التبادل التجاري بين كلا من ماليزيا والمملكة المتحدة وبين المملكة العربية السعودية.

وخلال عام 2022 بلغت الصادرات إلى الصين 65.6 مليار ريال سعودي، مما جعل الصين الوجهة الرئيسية لصادرات السعودية، تليها كوريا الجنوبية واليابان بـ 40.0 مليار ريال سعودي و39.6 مليار ريال سعودي على التوالي، وكانت الهند وأمريكا والإمارات وماليزيا ومصر وتايوان وفرنسا من بين أهم 10 دول تم التصدير إليها، وبلغت صادرات السعودية إلى تلك الدول العشر 263.6 مليار ريال، وهي تمثل 65.9٪ من إجمالي الصادرات.

الجدول (16)

التوزيع الجغرافي للصادرات للمدة (2011-2022)

السنة	ماليزيا	الامارات	كوريا الجنوبية	هونج كونج	الولايات المتحدة الامريكية	المملكة المتحدة
2011	9,471.0	37,881.3	137,391.9	1,896.8	187,522.4	5,729.6
2012	9,328.5	38,927.2	133,585.0	1,746.6	208,338.7	7,652.0
2013	8,243.2	38,896.0	131,750.1	868.0	199,060.4	11,683.4
2014	10,788.9	44,356.2	123,557.0	1,036.6	162,459.7	9,543.2
2015	7,894.1	40,160.8	66,099.1	1,238.5	80,524.9	6,899.3
2016	7,149.9	45,154.4	57,432.5	997.1	66,128.1	5,245.0
2017	7,562.7	57,428.5	74,026.9	1,176.1	68,866.8	7,061.4

[1] الهيئة العامة للاحصاء، مؤشرات التجارة الدولية، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.ص20

2018	11,937.5	62,073.1	97,592.2	1,532.8	95,621.7	7,060.0
2019	12,176.1	50,608.6	78,155.0	1,366.9	49,023.8	8,951.2
2020	9,549.3	44,349.2	54,379.1	1,078.2	31,024.3	3,299.9
2021	8,243.2	62,073.1	97,592.2	1,036.6	80,524.9	6,899.3
2022	7,894.1	38,896.0	131,750.1	1,176.1	68,866.8	7,061.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للاحصاء، مؤشرات التجارة الدولية، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.2022-ص20

ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل التالي:-

الشكل (14)

التوزيع الجغرافي للصادرات

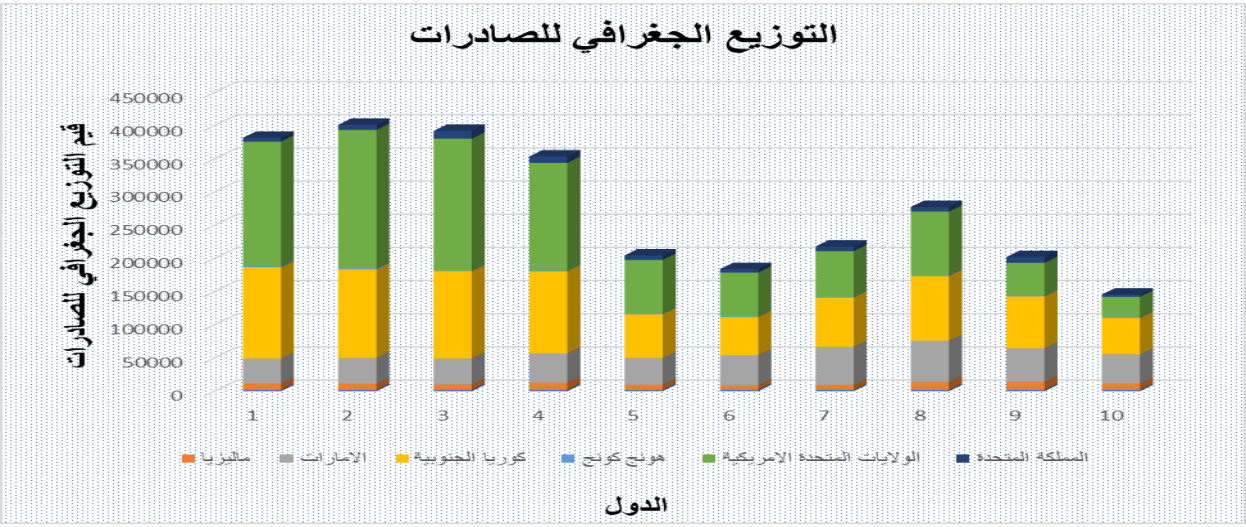

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (17)

ب-التوزيع الجغرافي للاستيرادات

يوضح الجدول (17) ارتفاع حجم الواردات خلال عام 2015 من جانب الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية وايضا شهدت الدولتين ارتفاع في حجم الواردات خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2015، بينما جاءت كوريا الجنوبية والامارات في المرتبة التالية.

وكانت أهم البضائع المستوردة هي الآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية والتي تشكل 18.7٪ من إجمالي الواردات، ومعدات النقل بنسبة 13٪ من إجمالي واردات البضائع، وتعد الصين الشريك التجاري الرئيسي للسعودية في تجارة البضائع[1].

[1] شروق صابر، الصناعة التحويلية المصرية، مرجع سابق.ص35

الجدول (17)

التوزيع الجغرافي للواردات للمدة (2011-2022) الوحدة (مليار دولار)

السنة	ماليزيا	الامارات	كوريا الجنوبية	هونج كونج	الولايات المتحدة الامريكية	المملكة المتحدة
2011	6,128.9	20,425.8	29,075.7	277.3	61,943.3	14,312.6
2012	5,840.1	24,495.1	35,467.0	223.0	78,769.9	15,719.5
2013	4,833.5	31,939.6	36,017.9	209.1	85,375.7	16,043.1
2014	5,249.6	31,018.8	32,336.1	151.7	84,729.9	17,271.2
2015	4,694.4	33,264.1	37,250.6	160.7	89,678.2	18,799.2
2016	4,051.7	28,616.3	23,327.7	88.1	77,727.7	12,428.7
2017	4,733.2	32,830.8	19,737.9	202.3	68,086.5	11,735.5
2018	4,381.6	43,441.3	16,195.3	444.3	70,642.2	11,868.2
2019	4,105.7	39,806.6	15,504.8	3,027.7	71,023.8	12,013.6
2020	4,760.8	34,286.8	14,724.6	3,954.2	55,144.5	11,922.5
2021	4,051.7	32,830.8	19,737.9	3,066.7	70,642.2	13,013.6
2022	4,433.2	32,830.8	19,737.9	3,854.3	71,023.8	12,622.5

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، مؤشرات التجارة الدولية، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

شكل (15)

التوزيع الجغرافي للواردات

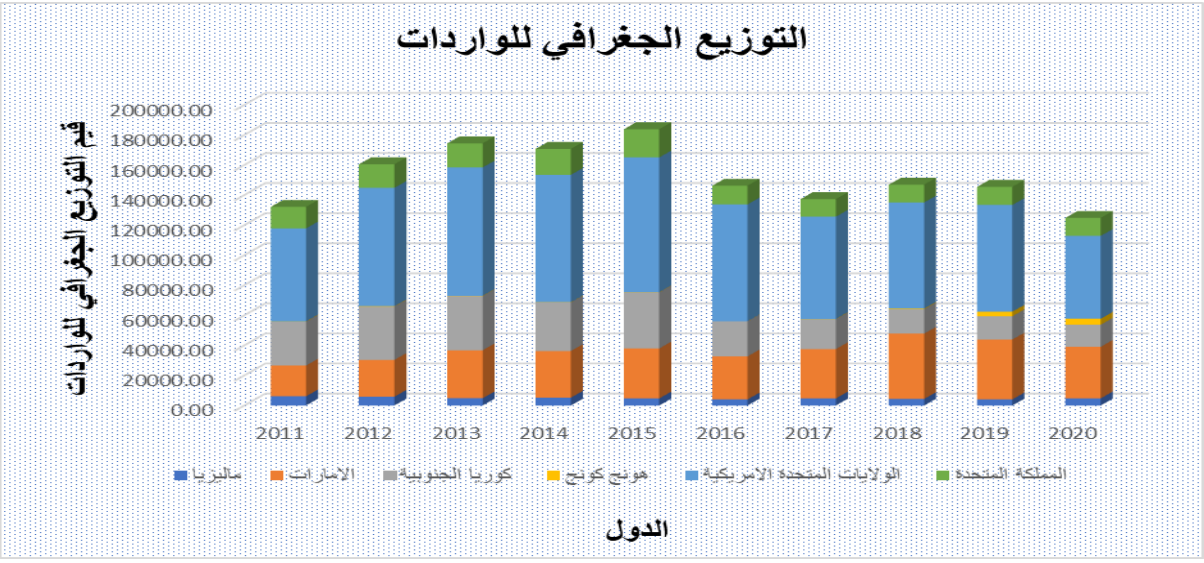

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17).

ثانياً: تطور مسار الحماية في المملكة العربية السعودية

1- الضرائب الجمركية

يعد نظام الضرائب الجمركية السعودية، حيث تختلف قيمة ضريبة الجمارك السعودية من حالة لأخرى، حيث تتغير بموجب عدة عوامل، وسوف يتم توضيح قيمة الرسوم الجمركية لمعظم المنتجات[1].

- قامت مصلحة الجمارك السعودية بتحديد رسوم الجمارك السعودية للمنتجات المستوردة من الخارج بنسبة تصل إلى 15% وذلك على جميع أنواع الخضروات الطازجة.
- فرضت مصلحة الجمارك السعودية رسوم الجمارك على البضائع من المنتجات المنزلية بحوالي 15%، والتي كانت في السابق بحوالي 5% ، وتشمل المنتجات المنزلية.
- فرضت الهيئة العامة للجمارك السعودية رسوم جمركية مقدرة بحوالي 15% على السيارات والمنتجات المتعلقة بها من قطع غير والمكابح، وخزانات.
- فرضت مصلحة الجمارك السعودية رسوم جمركية على اللحوم تبدأ من 2% وحتى 15%.
- تتراوح نسبة الرسوم من 0% وحتى 15% لمنتجات الحليب من الأجبان وخلافه والرخام، والجرانيت، وغيرها.

كما تقوم مصلحة الجمارك في المملكة باحتساب قيمة رسوم الجمارك السعودية للبضائع من خلال اعتبار القيمة التجارية للسلع، وهو أهم الأسس في احتساب القيمة المالية للتعريفة الجمركية، حيث يتم التعامل مع السلعة بصورة منفردة، ويتم احتساب القيمة من خلال نسبة محددة من القيمة الشعرية للسلعة، وتكون السلطات الجمركية في المملكة هى الجهة المنوط بها تحديد، واحتساب النسبة المقررة على السلع والبضائع[2].

و تؤثر القوانين الموضوعة والخاصة بالضريبة الجمركية على البضائع، والتي تتم وفق الاتفاقيات الدولية للتبادل التجاري بين المملكة، وكل دولة من دول الاستيراد على حدة، ومنها على سبيل المثال اتفاقيات التبادل الحر بين الدول.

2- تخفيض سعر الصرف

إن المملكة العربية السعودية لا تزال تتبنى نظام سعر صرف ثابت منذ أكثر من ثلاثين عامًا،

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، قضايا معاصرة، الاتحاد الأوروبي واليورو، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الشارقة - مكتبة دار الآداب 1998). ص20

(2) شريف رفاعي عبد الحميد، دور الاعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصرخلال الفترة من عام 1989حتى عام 1997، رسالة ماجيستير، كلية تجارة، جتمعة عين شمس، 2002.ص130

وذلك رغم تكاليفه العالية على فعالية الاقتصاد ككل فالمرحلة التي تعيشها الدول العربية هي مرحلة تحول من تحرير التجارة الخارجية[1].

وايضا تطوير الأسواق المالية وتحريرها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن لظهور اليورو تأثير كبير على اختيارات الدول العربية فظهور اليورو غير من هيكلة النظام النقدي الدولي وزاد من خيارات نظم الصرف المتاحة للدول النامية والدول العربية وذلك للعوامل التالية[2].

- ارتباطها التجاري والاقتصادي الكبير مع أوروبا.
- التغيرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة تنوع الإنتاج ولاعتمادها الأقل على قطاع النفط والغاز كمصدر لدخل الحكومة وسلعة سياستها المتمثلة في التكامل الاقتصادي الدولي ولاسيما الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة تصدير رئيسية.

في حين انه من المتوقع أن يدفع انخفاض أسعار النفط السعودية إلى خفض قيمة عملتها الريال في المستقبل، وتعد أزمة انهيار أسعار النفط الحالية أدت لعودة التساؤلات بشأن استمرارية حالة الارتباط بين العملتين الأميركية والسعودية، وعى الرغم من الصدمة الاقتصادية التي سببها تفشي فيروس كورونا، فإن هذا الارتباط من المتوقع أن يتواصل على المدى القريب، إلا أن التغيرات الهيكلية في سوق النفط العالمية وفي الاقتصاد السعودي، يؤشران على أن الرياض سوف تقوم على الأرجح بخفض قيمة عملتها في وقت ما خلال السنوات الخمس المقبلة، في حين أن السعودية ستجد نفسها مضطرة إلى عدم التعويل على تعافي أسواق النفط وعودة صادراتها إلى مستواها السابق، حتى تكون قادرة على إعادة تعبئة مواردها من النقد الأجنبي التي تمكنها من الحفاظ على استمرارية العملة وارتباطها بالدولار، وخلال العقود العديدة، شكّل ربط العملة المحلية بالدولار خطوة مفيدة للرياض، بالنظر إلى اعتماد هذه العملة الأميركية في تسعير أغلب صفقات تجارة النفط[3].

ثالثاً: حرية التجارة من خلال تخصيص نسبة الرسوم الجمركية على البضائع

إن القيمة في الجمارك للبضائع المستوردة هي القيمة التعاقدية أي الثمن المدفوع فعلا أو المستحق عن البضائع التي تم بيعها من أجل التصدير، وذلك بعدة شروط ومنها:

1. ألا تكون هناك قيود تفويت أو استعمال البضائع من طرف المشتري، غير القيود:

---

(1) محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، ابريل 1998.ص12-15

(2) إبراهيم آدم محمد، أ.، أمجد، جعفر عبد الرحيم عثمان، & اياس. (2019). أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي. *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*، *49*(4)، 13-40. ، مرجع سابق.

(3) BELHOUCHI ABDELMOAMEN, T. A. (2020). أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة من 2006-2018.ص 45-51 .

- التي يفرضها أو يشترطها القانون أو التنظيم الجاري به العمل.
- التي تحدد المنطقة الجغرافية التي يمكن إعادة بيع البضائع فيها أو التي لا تؤثر بصفة كبيرة على قيمة البضائع.

2. ألا يخضع البيع أو الثمن لشرط أو مقابل لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تقييمها.
3. ألا يستحق البائع مباشرة أو بشكل غير مباشر أي جزء من حصيلة إعادة بيع البضائع أو تفويتها أو استعمالها في مرحلة موالية من طرف المشتري، ما عدا إذا كان من الممكن إجراء تعديل مناسب.
4. ألا يكون البائع والمشتري مرتبطين، فإذا كانا مرتبطين، تكون القيمة التعاقدية مقبولة للأغراض الجمركية[1].

- عندما يكون البائع والمشتري مرتبطين، تعتبر القيمة التعاقدية مقبولة شريطة أن يتبين بعد دراسة الظروف المحيطة بعملية بيع البضائع المستوردة بأن هذه العلاقة لم تؤثر على الثمن.
- تقبل القيمة التعاقدية في عملية بيع بين أشخاص مرتبطين، عندما يتبث المستورد أو المصرح بأن القيمة المصرح بها للبضائع التي يجري تقييمها هي قريبة جدا من إحدى القيم المعيارية التالية، المحددة في نفس الوقت أو نحوه:
- قيمة تعاقدية عند بيع بضائع مطابقة أو مماثلة، لمشتريين غير مرتبطين، من أجل تصديرها.
- قيمة جمركية لبضائع مطابقة أو مماثلة.

ويراعى عند تطبيق القيم المعيارية السابقة، الاختلافات المثبتة بين المستويات التجارية، ومستويات الكميات وعمليات التعديل التي تمت بعده والتكاليف التي تحملها البائع في عمليات البيع التي يكون فيها البائع والمشتري غير مرتبطين[2].

[1] عبير غريب محمد علي سالم، دور السياسات الجمركية في حماية وتطور الصناعات المصرية بالتطبيق على صناعة الجرارات الزراعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر1998.ص95-120

[2] بورويس عبد العالي، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر، 1999.ص110

المطلب الثاني _ تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

إن الصناعة في المملكة لم تكن وليدة اللحظة بل بُنيت على إرث يمتد لعقود طويلة، بدءاً من المرحلة التي زامنت اكتشاف النفط، والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي قامت عليها الصناعة الحديثة في المملكة، حيث بدأت عملية التنمية في القطاع الصناعي أولى خطواتها عقب اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، بفضل العوائد النفطية ودورها في إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوجيهها.

وقد أولت الدولة أهمية كبيرة للتنمية الصناعية، فقدمت كافة أشكال الدعم والمساندة والتشجيع، بإنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي عام 1974م وذلك لتمويل ودعم وتنمية القطاع الصناعي عن طريق تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة، أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة، إضافة إلى تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمنشآت الصناعية بالمملكة[1].

وفي عام 1975م تم تحويل المشاريع الصناعية والبتروكيماوية إلى وزارة الصناعة والكهرباء حينها، وفي العام نفسه تم إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع والتي تُعنى بتطوير مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتكونا شاهدتين على نهضة صناعية وتحول كبير في القطاع.

تلاها إنشاء شركة سابك في عام 1976م، وكان من أهدافها تبنّي المشروعات الصناعية الضخمة، والعمل على دعم وتنمية الصناعات السعودية، وأصبحت الشركة حالياً شركة رائدة عالميّاً في مجال صناعة البتروكيماويات.

وقد شهد العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله العديد من القفزات التنموية التي أضاءت ولا زالت تضيء مسيرة النهضة الصناعية لبلادنا، وجاءت رؤية المملكة 2030م في عام 2016م؛ لتكون بمثابة تصحيح للمسار الاقتصادي في المملكة[2].

وتم ضمّ قطاع الصناعة إلى الطاقة والثروة المعدنية، حيث صدر أمر ملكي بتعديل اسم وزارة البترول والثروة المعدنية لتصبح (وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية)، وكان عدد المصانع السعودية يصل إلى 7741 مصنع، فيما يقارب عدد العاملين في المصانع إلى أكثر من مليون عامل.

وفي خطوة تؤكد الاعتماد على قطاعي الصناعة والتعدين كرافدين اقتصاديين مهمين صدر أمر

---

[1] حازم بن حسين، تطوير الصناعة السعودية ومقارنتها بالمؤشرات الدولية يعظّمان الفائدة الاقتصادية، الرياض، يناير 2022.ص2

[2] حازم بن حسين، تطوير الصناعة السعودية ومقارنتها بالمؤشرات الدولية يعظّمان الفائدة الاقتصادية، مرجع سابق.ص2

ملكي بإنشاء وزارة مستقلة باسم (وزارة الصناعة والثروة والمعدنية)، ليعكس مدى الاهتمام بتطوير الصناعة وتوطينها لتشكّل حجر الأساس في تنويع مصادر الدخل كما ورد في رؤية 2030، ومن ثمار ذلك تجاوز عدد المصانع في المملكة إلى 10 آلاف مصنع هذا العام 2021.

وفي عام 2020م تبنّت الاستراتيجية الوطنية للصناعة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء شعار: (نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة) والتي تهدف إلى تنويع القاعدة الصناعية والاقتصادية، وحماية الاقتصاد الوطني من التقلّبات العالمية في أسعار وعائدات النفط، بما يضمن استقراراً ونموّاً متوازناً لكافة المؤشّرات الاقتصادية، وهو ما أكّدته رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني عبر شراكات مع القطاع الخاص[1].

ويعد إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية أحد برامج رؤية المملكة 2030 من أهم التطورات في الآونة الأخيرة، حيث يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة لقوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية دولية في عدد من المجالات الواعدة.

من خلال توليد فرص عمل للمواطن السعودي، وتعزيز الميزان التجاري، وتعظيم المحتوى المحلي، وتوفير التمويل المطلوب، وتطوير البنية التحتية والأراضي الصناعية، والتوسع في تطبيق إجراءات الرقمنة، وتوطين التقنيات الخاصة بالصناعة، وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مما سيسهم في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة وكسائر الأنشطة فإن الصناعة السعودية هي نتاج طبيعي لتطور الاقتصاد واتساع أنشطته وقد واكبت حالياً صناعات في دول ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، بل وتخطتها أحياناً، فساهمت الصناعة عبر عقود من الزمن في توفير فرص عمل كثيرة لمختلف شرائح المجتمع، كما تمكنت من تلبية الاحتياج المحلي في عدد من المنتجات، وتجاوزت إلى التصدير للعديد من الأسواق العالمية[2]، وبرزت العديد من الأنشطة التي سجلت فيها المملكة تميزاً ملحوظاً كقطاع البتروكيماويات، والمعادن، وكذلك الصناعات الغذائية، واليوم تحتل الصناعة الوطنية مكانة جيدة في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية وغيرها من القطاعات التي تتواصل الجهود لتوطينها بما يحقق الأمن الصحي للوطن، وتأتي إجراءات وزارة الصناعة والثروة المعدنية انطلاقًا من أهداف رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الصناعية من خلال توفير بيئة صناعية جاذبة ومستقرة تعزز من تنافسية قطاع الصناعة محلياً ودولياً وتزيد من قيمة المحتوى

---

[1] أمجد إبراهيم آدم - اياس جعفر عبد الرحيم، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، مرجع سابق.ص30

[2] عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1998.ص190

المحلي ودعم المنتجات المصنعة محلياً بمختلف أشكالها بما يعزز من حجمها وارتفاع صادراتها[1].

المطلب الثالث _ العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية

1- نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (18) ارتفاع في حجم الواردات من السلع والخدمات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2005 وحتى 2009 ويرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات البترولية، بينما خلال الفترة من 2010 وحتى الان شهدت تلك الفترة تذبذب نحو الانخفاض ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض المقدرة الاستيرادية للاقتصاد نتيجة لانخفاض عوائد البترول ومن ثم الناتج المحلي[2]. وتعتبر المملكة العربية السعودية من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية[3]، وقد ارتبطت أهمية الواردات ارتباطاً طردي مع الناتج المحلي.

جدول (18)

نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
واردات السلع والخدمات	24.9	30.1	34.9	34.0
العام	2009	2010	2011	2012
واردات السلع والخدمات	37.8	33.0	29.3	29.0
العام	2013	2014	2015	2016
واردات السلع والخدمات	30.5	33.3	36.9	29.7
العام	2017	2018	2019	2020
واردات السلع والخدمات	28.2	24.8	26.1	24.8
العام	2021	2022		
واردات السلع والخدمات	2,477.0	24.0		

-المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

كما في الشكل التالي:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق.ص201

[2] عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد (19)، العدد (32)، جامعة الأزهر، 2007.ص10-ص25

[3] يحيي عرودكي، الطريق إلى عمليات استيراد ناجحة، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999.ص65

الشكل (16)

واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

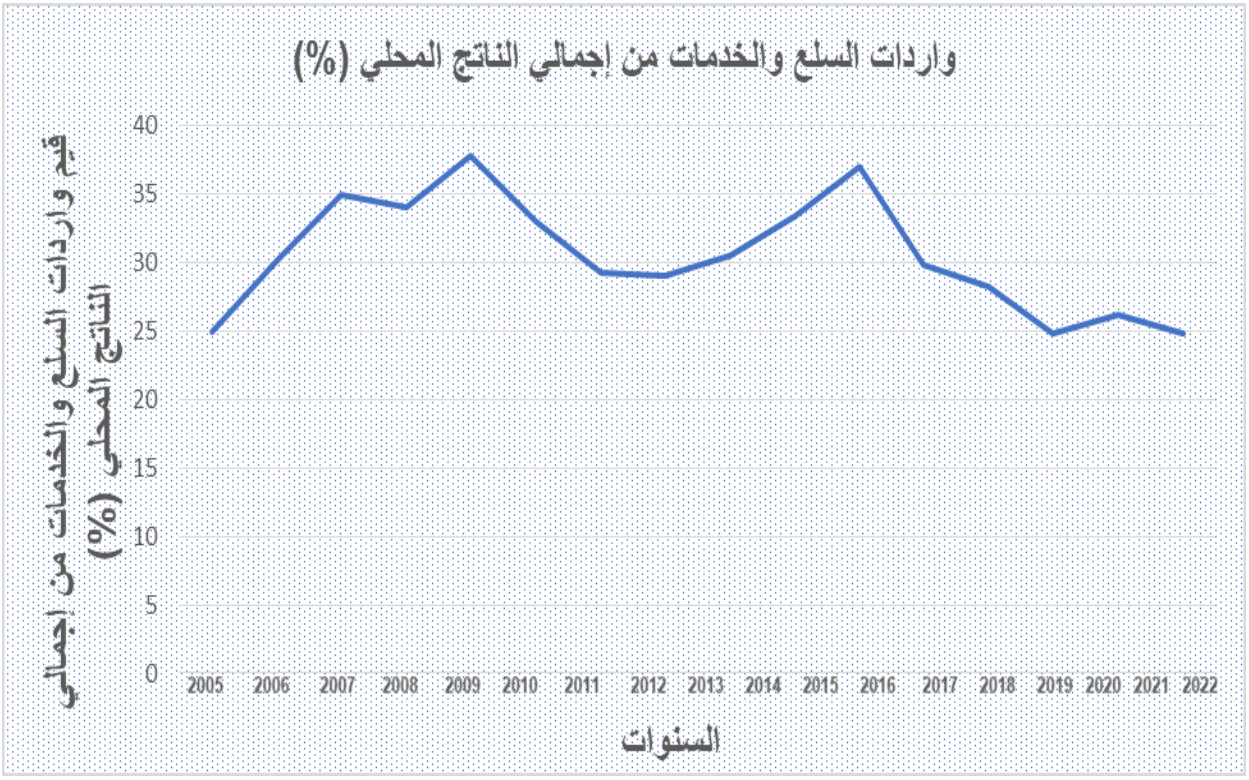

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (18).

2- نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (19) ارتفاع في حجم صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2005 وحتى 2008، وجاء ذلك الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على النفط، بينما شهدت أحجام الصادرات من السلع والخدمات للمملكة خلال الفترة 2009 وحتى عام 2022 تذبذب متجهاً نحو التراجع، وكان ذلك التراجع نتيجة الظروف الاقتصادية والاضطرابات التي مرت بها المملكة خلال تلك الفترة مروراً بتفشي فيروس كورونا خلال الآونة الأخيرة[1]، كما تعتبر الصادرات النفطية في المملكة العربية السعودية ضرورية للإيرادات الحكومية وتطوير البلد، ومع ذلك، انخفضت حصة النفط في مجموع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية تدريجيا.

وتستحوذ الصادرات النفطية على حصة كبيرة من إجمالي الصادرات السعودية وتتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، فقد شهدت أسواق النفط العالمية على مدى العقود الخمسة

[1] ايمان محب زكى، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، رسالة ماجيستير، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.ص162

الماضية، تغيرات كبيرة، وأثرت الأحداث الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والتقلبات في الاقتصاد العالمي بشدة على أسعار النفط وبالتالي على صادرات النفط السعودية

الجدول (19)

نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
صادرات السلع والخدمات	57.1	59.8	59.9	62.1
العام	2009	2010	2011	2012
صادرات السلع والخدمات	47.1	49.6	55.6	53.8
العام	2013	2014	2015	2016
صادرات السلع والخدمات	51.4	46.2	32.6	30.2
العام	2017	2018	2019	2020
صادرات السلع والخدمات	33.6	37.2	34.1	24.9
العام	2021	2022		
صادرات السلع والخدمات	24.1	23.8		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:-

الشكل (17)

صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

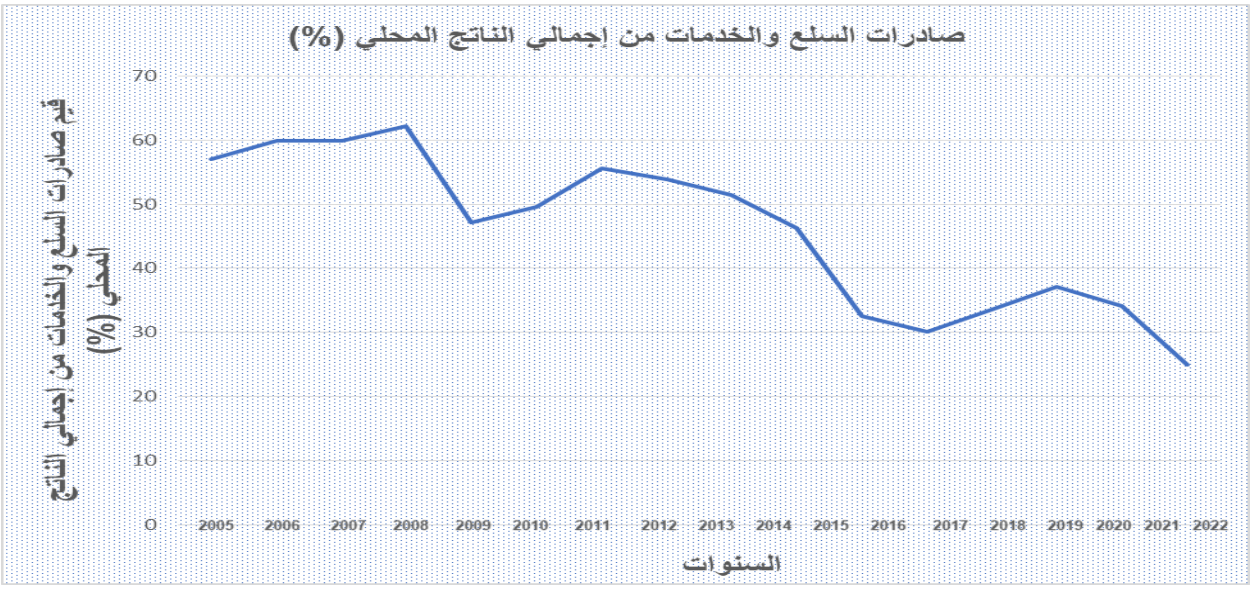

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20).

2- نسبة مساهمة مدخلات المستوردين من الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية هي لها تحفيز كبير من أجل الإبتكار والحصول على الحلول البديلة نظرا لإعتمادها على الطاقات المتجددة مثل طاقة الشمس وطاقة الرياح والطاقة المولدة من المخلفات والنفايات، كما تتمكن السعودية من العيش في حالة من الإصلاح الإقتصادي والتي تتمثل في جوانب متعددة منها تصحيح أسعار الطاقة والتي تعمل بشكل كبير على زيادة الأهمية في المشاريع التنموية والمشاريع الصناعية[1]. ويعد قطاع تكرير الزيوت من أكبر قطاعات الصناعات التحويلية بالمملكة، بينما يأتي قطاع صناعة المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية من حيث القيمة، لكنه في نفس الوقت يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المشتغلين في هذا القطاع[2].

وأيضًا فإن مجال صناعة المشروبات يعد من أهم قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة، كما تشمل صناعة المنسوجات عدد كبير من الصناعات تشمل صناعة الملبوسات والجلود والغزل والنسيج[3].

الجدول (20)

صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
صناعات تحويلية أخرى	37.5	43.1		
العام	2009	2010	2011	2012
صناعات تحويلية أخرى		57.0	56.4	54.2
العام	2013	2014	2015	2016
صناعات تحويلية أخرى	53.6	53.1	49.1	48.8
العام	2017	2018	2019	2020
صناعات تحويلية أخرى	51.4	51.1	52.1	51.1
العام	2021	2022		
صناعات تحويلية أخرى	52.1	52.1		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى (% من القيمة المضافة في التصنيع)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية

(1) خيالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي، الجزائر، 2016.ص130

(2) ماهر حسن حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، مرجع سابق.ص60

(3) حسان محمد سليمان، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سوريا، رسالة ماجيستير، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2007.ص155-160

الشكل (18)

صناعات تحويلية اخرى

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (21).

3- تطور الاستيرادات الصناعية في المملكة العربية السعودية

يوضح الجدول (22) الواردات من البضائع التى يواجهها اقتصاد المملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت احجام الصادرات من البضائع من عام 2005 وحتى وصلت لذروتها عام 2015، في حين شهدت الاونة الاخيرة خلال الفترة 2016 وحتى عام 2022 تراجع في حجم الواردات من البضائع التي يواجهها اقتصاد المملكة[1].

الجدول (22)

الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد للمدة (2005-2022) الوحدة (مليار دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
الواردات من البضائع	59	68	88	113
العام	2009	2010	2011	2012
الواردات من البضائع	93	104	128	152
العام	2013	2014	2015	2016
الواردات من البضائع	164	169	174	140
العام	2017	2018	2019	2020
الواردات من البضائع	127	126	131	131
العام	2021	2022		
الواردات من البضائع	133	133		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

[1] فتحي الحسيني، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مرجع سابق.ص53

الشكل (19)

واردات البضائع من الواردات الكلية

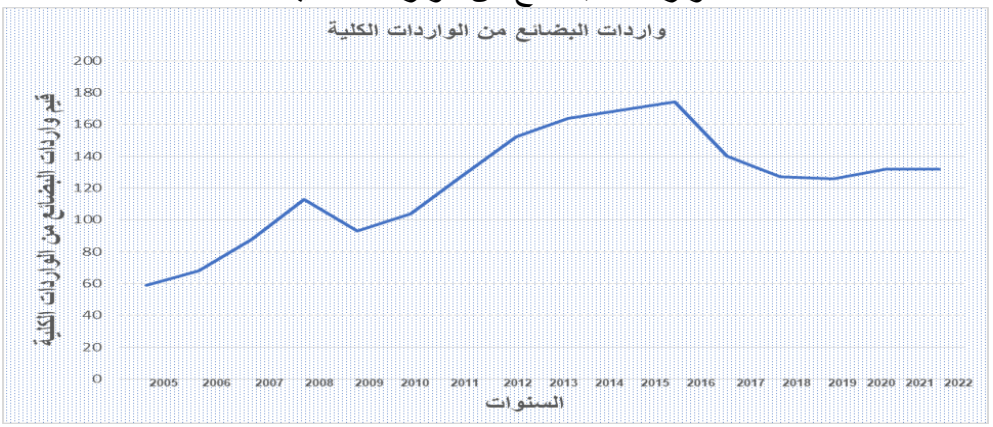

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (22).

4- نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية

يوضح الجدول (23) تطور أحجام صادرات البضائع للملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2022)، وتذبذبت الصادرات السعودية النفطية بمرور الوقت وكان للعديد من العوامل دور في تشكيل هذا التذبذب، ومن بين هذه العوامل الرئيسة تغير ظروف وأحوال سوق النفط والتعاملات مع منتجي أوبك الاخرين والاحداث الجيوسياسية الاقليمية[1]

ولقد تسببت هذه العوامل في حدوث تقلبات شديدة في الصادرات السعودية النفطية، وفي هذا السياق، يستحق تنويع الصادرات السعودية وتحديد مصادر دخل بديلة للنمو الاقتصادي طويل المدى إيلاء اهتمام خاص كما هو موضح في رؤية السعودية2030[2]

ارتفعت احجام الصادرات من 2006 وحتى عام 2012، في حين تراجعت احجام الصادرات من 2013 وحتى 2022.

الجدول (23)

صادرات البضائع التي بالتقرير الاقتصاد للمدة (2005-2022) الوحدة (مليار دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
صادرات البضائع	284	319	328	471
العام	2009	2010	2011	2012
صادرات البضائع	214	297	458	520
العام	2013	2014	2015	2016
صادرات البضائع	475	442	244	206
العام	2017	2018	2019	2020

[1] احمد التويجري، دليل الاستثمار الصناعي، الدار السعودية للخدمات الاستشارية، الطبعة السادسة، المملكة العربية السعودية، 1984.ص32

[2] محمد جمجوم، مقومات الصناعة والمملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1967.ص320-323

صادرات البضائع	220	295	259	180
العام	2021	2022		
صادرات البضائع	179	178		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الصادرات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل التالي:-

الشكل (20)

الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية

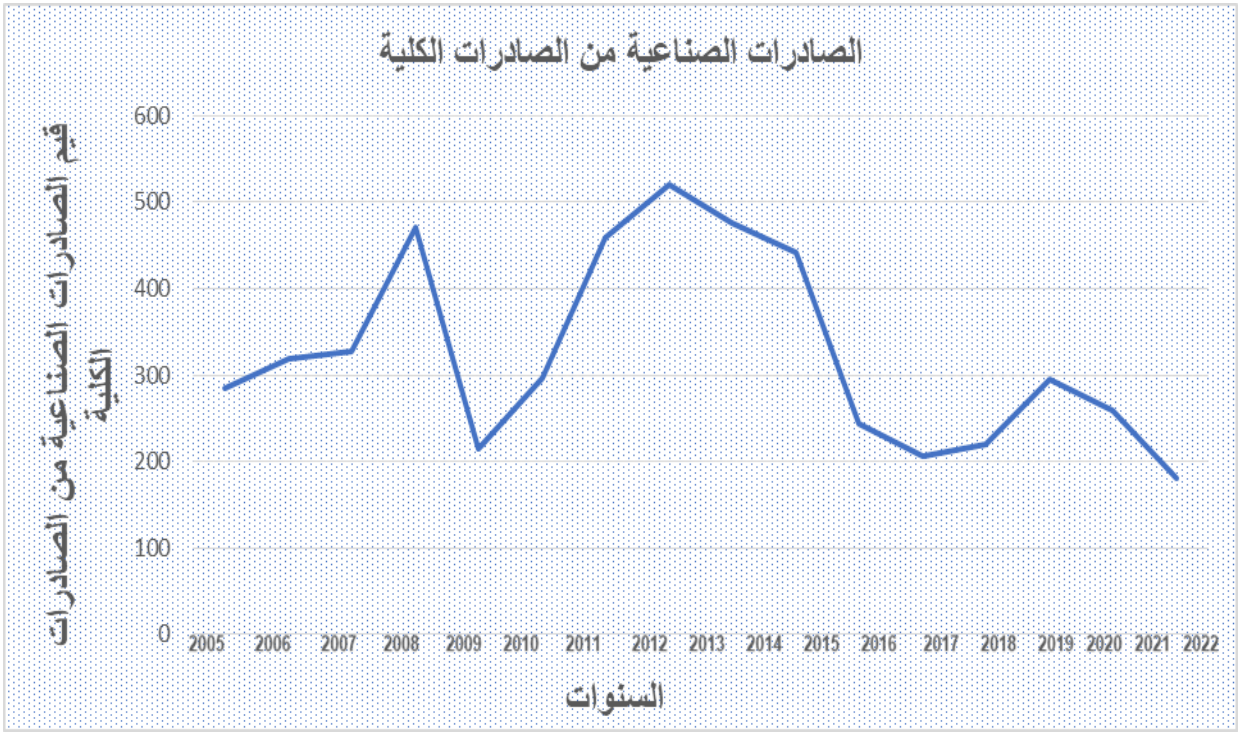

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (23).

جدول (24)

الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والنمو للاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي وعدد العمال وراس المال ومعدل النمو لعدد العمال ومعدل النمو لراس المال

السنة	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد العمال	راس المال	معدل النمو لعدد العمال	معدل النمو لراس المال
2005	414,000,000	____	59,300,000,000	___	1,230,000,000,000	51,276,797	85,500,000,000	____	____
2006	414,000,000	4,393	68,200,000,000	15	1,410,000,000,000	50,467,013	108,000,000,000	(2)	26
2007	18,600,000,000	4,393	88,500,000,000	30	1,560,000,000,000	49,869,735	130,000,000,000	(1)	20
2008	36,800,000,000	98	113,000,000,000	28	1,950,000,000,000	48,525,716	162,000,000,000	(3)	25
2009	59,300,000,000	61	93,200,000,000	(18)	1,610,000,000,000	47,822,185	156,000,000,000	(1)	(4)
2010	68,200,000,000	15	104,000,000,000	12	1,980,000,000,000	46,937,133	175,000,000,000	(2)	12
2011	88,500,000,000	30	129,000,000,000	24	2,540,000,000,000	46,052,081	197,000,000,000	(2)	13
2012	113,000,000,000	28	153,000,000,000	19	2,780,000,000,000	45,167,029	202,000,000,000	(2)	3
2013	128,000,000,000	13	164,000,000,000	7	2,830,000,000,000	44,281,977	204,000,000,000	(2)	1
2014	146,000,000,000	14	170,000,000,000	4	2,870,000,000,000	43,396,925	217,000,000,000	(2)	6
2015	164,000,000,000	12	175,000,000,000	3	2,510,000,000,000	42,511,872	229,000,000,000	(2)	6
2016	182,000,000,000	11	140,000,000,000	(20)	2,500,000,000,000	41,626,820	204,000,000,000	(2)	(11)
2017	201,000,000,000	10	128,000,000,000	(9)	2,680,000,000,000	40,741,768	198,000,000,000	(2)	(3)
2018	219,000,000,000	9	127,000,000,000	(1)	3,170,000,000,000	39,856,716	179,000,000,000	(2)	(10)
2019	237,000,000,000	8	132,000,000,000	4	3,140,000,000,000	38,971,664	209,000,000,000	(2)	17
2020	255,000,000,000	8	133,000,000,000	1	2,750,000,000,000	38,086,612	187,000,000,000	(2)	(11)
2021	273,000,000,000	7	104,000,000,000	(22)	3,260,000,000,000	37,201,560	201,000,000,000	(2)	7
2022	292,000,000,000	7	175,000,000,000	68	4,160,000,000,000	36,316,508	209,000,000,000	(2)	4

- المصدر : من اعداد الباحثة بتالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي : $Gr = (Pt-Po)/Po\times100$

- النسب داخل الاقواس سالبة.

- استخرجت معدلات النمو في الاعمدة(3-5-9-10) مِن قبل الباحثة

المبحث الثالث

تحليل تطور العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لتركيا

المطلب الأول _ تطور السياسة التجارية في تركيا

ترتبط علاقات تركيا بشمال أفريقيا بروابط تاريخية وثقافية، إلا أنها انقطعت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. تركزت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية على تعزيز علاقاتها مع الغرب، لكن مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، أعادت تركيا اهتمامها بشمال أفريقيا. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح لزامًا على تركيا مواءمة سياستها الخارجية مع البعد الاقتصادي، خاصة مع مصر وليبيا بعد الربيع العربي عام 2011. تركز الجهود على تعزيز التجارة والاستثمارات وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع شمال أفريقيا، ويعتبر اهتمام تركيا بالقارة الإفريقية ظاهرة حديثة لكنها ذات جذور تاريخية عميقة تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، وقد عرفت فترات من الازدهار والتراجع. [1].

كما تعد السياسة التجارية واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تمثل ركيزة مهمة لبناء اقتصاد قوي ومتين، فهي وسيلة لتنظيم التبادل الدولي، أي من خلالها يتم اقتناء التكنولوجيا الحديثة وفتح اسواق خارجية واسعة ومن ثم زيادة عمليات الإنتاج، وتأتي اهمية البحث في دور السياسات التجارية كأحد فروع السياسات الاقتصادية الكلية في تحفيز أداء النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والصناعية والخدمية، مما ينعكس ذلك بشكل كبير في تحسين الاقتصاد التركي[2]

أولاً: تحليل واقع التجارة الخارجية في تركيا

يعتبر النشاط التجاري في تركيا الأكثر تأثيرًا على اقتصاد البلاد هو التجارة الخارجية، حيث اضطرت تركيا، التي واجهت صعوبات واختناقات كبيرة في السنوات الأولى للجمهورية، إلى شراء جميع أنواع المنتجات الصناعية تقريبًا، بما في ذلك السكر، باستثناء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية مثل القطن والتبغ، استمر هذا الوضع حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

خلال فترة تقدمت على مدى حوالي 20 عامًا، شهدت تركيا سيطرة قوية للرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية المرتبط به. بمبدأ "عدم وجود مشاكل"، سعت تركيا لتحسين العلاقات

---

[1] أبو العلا، ر.، & رحاب. (2023). البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي 2011. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية*، *8*(15)، 723-724.

[2] أبو العلا، ر.، & رحاب. (2023). البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي 2011. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية*، *8*(15)، 725-726.

مع جيرانها، لكن الوضع تغير بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 وتصاعد التوترات مع الغرب بسبب التدخلات في ليبيا، سوريا، والقوقاز. تحولت سياسة تركيا الخارجية لتتضمن تورطا أكبر في الشؤون الإقليمية، بما في ذلك النزاعات حول الغاز مع اليونان، الأزمة الليبية، ونزاع ناغورنو كاراباخ. كما تواجه تركيا علاقات متوترة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما أدى إلى إعادة صياغة دورها الإقليمي والدولي. [1].

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، كانت صادرات البلد أكثر من الواردات، ومن أسباب هذا الحدث الذي وقع لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية:

- عدد سكانها قليل جدًا في هذه الفترة.
- يمكنه بيع المنتجات الزراعية الفائضة.
- القدرة على بيع أهم معادنها، الكروم، إلى الدول الأوروبية استعدادًا للحرب العالمية الثانية ودخول سباق التسلح.

وتعد الزيادة في عدد سكان البلاد، وزيادة الإنتاج والاستهلاك نتيجة لذلك، والدخول في فترة مخططة بخطط التنمية الاقتصادية لم تحدث فرقًا كبيرًا لتركيا وكانت الواردات دائمًا أكثر من الصادرات، وفي هذا الصدد، تظهر التجارة الخارجية لتركيا خصائص البلدان النامية. علامة التطور هي زيادة الصادرات وتطور الواردات[2].

كما تعد التجارة الخارجية المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي لدول العالم المتقدمة منها والنامية، حيث توسعت فيما بين تلك الدول خاصة بعد نشوء التكتلات الاقتصادية و منظمة التجارة العالمية، إذ لا يمكن عزل بعضها عن البعض الآخر في جانبين أساسين[3].

1. تصدير الفائض الإنتاجي من السلع الرأسمالية و الوسيطة و الأولية و الاستهلاكية إلى الدول الأخرى.
2. استيراد السلع الرأسمالية و الوسيطة لتسهم في عملية النمو الاقتصادي لقسم منها، فضلا عن استيراد السلع الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايدة خاصة الدول النامية.

---

[1] أبو العلا، ر.، & رحاب. (2023). البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي 2011. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية*، *8*(15)،ص 735

[2] عصام ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، المنعقد في الخرطوم، 2013،ص55.

[3] سمير حنا، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (1990-2009)، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، ديسمبر 2011،ص23.

ويزداد الطلب على سلع البلدان التي تنتج منتجات رخيصة وعالية الجودة في التجارة الدولية، أفضل مثال على ذلك هو الدخول السريع والمبتكر لهواتف سامسونج المحمولة في السوق حيث تم بيع علامات تجارية مثل Nokia و Ericsson بشكل جيد، هذا هو المثال الأكثر وضوحًا لمدى تغير وتطور التجارة، هكذا ولدت التجارة الخارجية في تركيا، وبالمثل، تتأثر الأسواق الدولية[1].

- بالحروب
- والتمردات والصراعات
- والنظم السياسية والاقتصادية للدول
- والتعريفات الجمركية وغيرها من القضايا

1- هيكلية التجارة الخارجية

أ- هيكلية الصادرات

يوضح الجدول (25) ارتفاع في حجم الصادرات اعتبارا من عام 2005 وحتى عام 2022، حيث شهد عام 2005 احجام صادرات بلغت 198.5 مليون دولار حتى وصلت عام 2020 نحو 440.5 مليون دولار وجاء ذلك الارتفاع خلال تلك الفترة إلى ثلاثة اعتبارات أساسية:

- تشجيع القطاع الخاص الضخم في تركيا
- الاتجاه نحو التوسع في الصناعات
- تقديم إعفاءات ضريبية استثنائية للصادرات الخارجية.

وتظهر متابعة نشاط الاقتصاد التركي وقطاع الصادرات منه على وجه التحديد عددا كبيرا من الأنشطة التي مارستها تركيا خلال السنوات الأخيرة والتي أفضت في محصلتها إلى القفزة الكبيرة في الصادرات، فقد استفادت أنقرة اقتصاديا من بعض أزمات الجوار، فملأت صادراتها الفراغ الذي خلفته العقوبات الأميركية على إيران[2].

كما وقعت تركيا خلال الاونه الاخيرة اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم خارجية نوعية وآخرها "اتفاقية الشراكة التجارية والاقتصادية" مع قطر التي تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات والتعاون في التجارة الإلكترونية وجذب الاستثمارات بين الطرفين[3].وبموجب برنامج اقتصادي، تسعى

---

(1) عصام ملكاوي، مصدر سابق،ص56.

(2) محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الاردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999،ص78.

(3) نجلاء محمد ابراهيم، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية، المجلة العلمية وللاقتصاد والتجارة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2013،ص18

تركيا للتحول إلى تسجيل فائض في حساب المعاملات الجارية من خلال تعزيز الصادرات وخفض أسعار الفائدة على الرغم من ارتفاع التضخم وتهاوي العملة خلال السنوات الماضية.

الجدول (25)

مؤشر حجم الصادرات للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
مؤشر حجم الصادرات	198.5	223.3	248.5	264.7
العام	2009	2010	2011	2012
مؤشر حجم الصادرات	244.2	263.4	279.9	325.2
العام	2013	2014	2015	2016
مؤشر حجم الصادرات	323.5	358.9	368.5	382.4
العام	2017	2018	2019	2020
مؤشر حجم الصادرات	414.2	434.1	453.0	450.5
العام	2021	2022		
مؤشر حجم الصادرات	463.0	440.5		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مؤشر حجم الصادرات، بيانات خاصة بتركيا.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:-

الشكل (21)

مؤشر حجم الصادرات

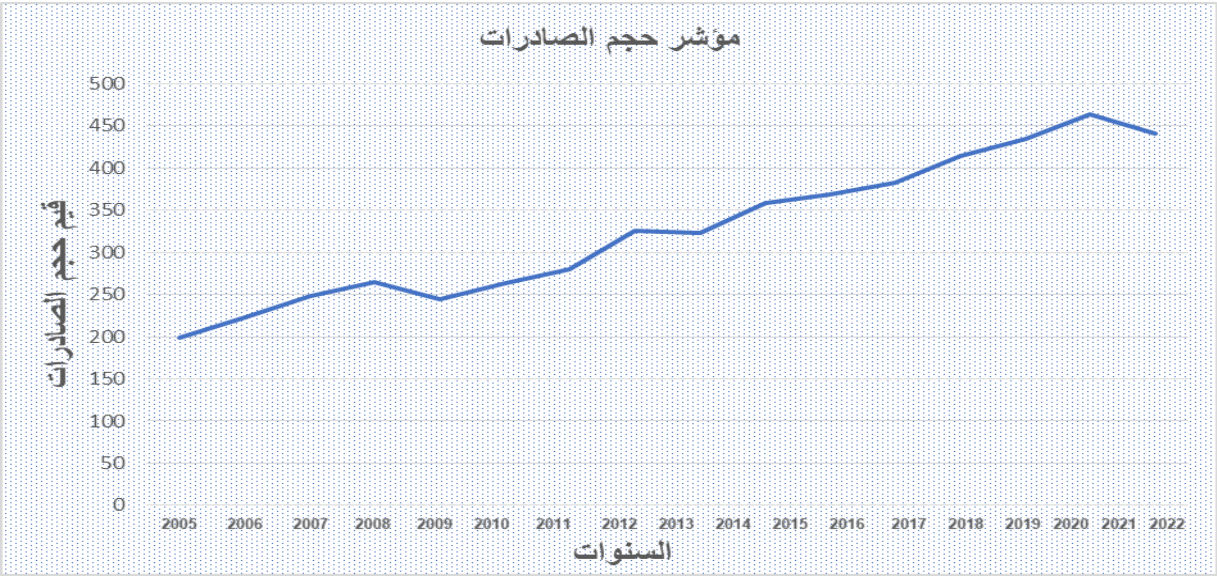

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (25).

ب- هيكلية الاستيرادات

يوضح الجدول (26) تطور احجام الواردات بدولة تركيا خلال الفترة 2005-2022، حيث شهدت تلك الفترة تذبذب متجها نحو الارتفاع بشكل مستمر، وجاء ذلك نتيجه عجز الحساب الجاري

المزمن الذي يعتبر نقطة ضعف رئيسية في اقتصاد تركيا، في حين تسعى السلطات لسد هذا العجز من خلال تقليل اعتماد تركيا على الواردات.

حيث ارتفعت الواردات خلال الفترة من 2005 وحتى 2007، بينما تراجعت الواردات لتركيا خلال الفترة 2007-2009، ثم اتجهت الواردات لدولة تركيا مرة اخرى نحو الارتفاع خلال الفترة 2010 وحتى 2022.

كما ركزت تركيا على تحقيق استقرار المالية الخارجية من خلال تقليص الطلب المحلي وسن تدابير أكثر مع السياسات النقدية التقليدية، بما في ذلك رفع الفائدة وتقييد واردات الذهب[1].

الجدول (26)

مؤشر حجم الواردات للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
مؤشر حجم الواردات	157.5	173.3	192.5	190.4
العام	2009	2010	2011	2012
مؤشر حجم الواردات	165.2	200.7	226.7	228.6
العام	2013	2014	2015	2016
مؤشر حجم الواردات	247.1	253.1	259.6	268.4
العام	2017	2018	2019	2020
مؤشر حجم الواردات	295.1	267.8	254.0	282.7
العام	2021	2022		
مؤشر حجم الواردات	283.0	286.7		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مؤشر حجم الواردات، بيانات خاصة بتركيا.

الشكل (22)

مؤشر حجم الواردات

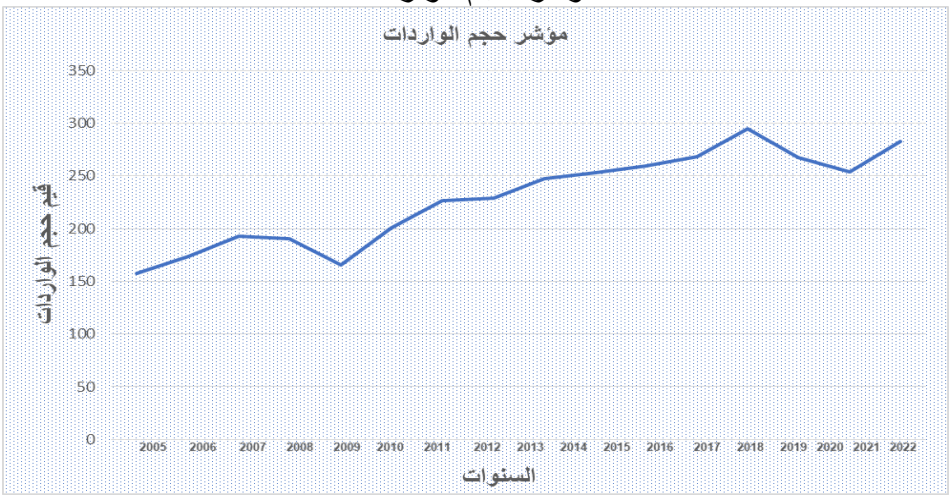

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (26).

[1] عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، ص46

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في تركيا

التوزيع الجغرافي للصادرات

يوضح الجدول (27) حسب أرقام معهد الإحصاء التركي، تربع العراق على عرش الدول العربية المستقبلة للصادرات التركية عام 2019 بأكثر من 10,2 مليار دولار، ويظهر الفرق شاسعا بينه وبين الدولة التي تأتي في المركز الثاني، وهي الإمارات بحوالي 3,6 مليار دولار، ثم مصر بـ3,5 مليار دولار، تليها السعودية بـ3,2 مليار دولار، والملاحظ أن الدول التي حلت بين المركزين الثاني والرابع لم تكن تجمعها علاقات جيدة مع تركيا في عام 2019، إذ كانت الخلافات قوية بينها، ولم يبدأ أردوغان في تغيير سياسته بالبحث عن صلح مع عدد من خصومه العرب إلا في عام 2020، ولم تبدأ بوادر الأثر الفعلي لتغيير هذا التوجه إلا لاحقا في عامي 2021 و2022، حيث تغيرت الأرقام نحو نمو أكبر[1].

وبلغ التبادل التجاري بين تركيا والعراق حوالي 20 مليار دولار عام 2020، وتعد العراق في المركز الرابع بين زبائن تركيا، بعد ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع نسبياً هذا التبادل إلى حوالي 15,2 مليار دولار عام 2022، لكنه حقق نموا سواء في الصادرات التركية، أو مثيلتها العراقية، ما يجعل تركيا لاعبا مهما للغاية في الاقتصاد العراقي[2].

الجدول (27)

التوزيع الجغرافي للصادرات لعام 2019 الوحدة (مليار دولار)

الدولة	القيمة
الامارات	3.6
مصر	3.5
العراق	10.2
السعودية	3.2
المغرب	2.3
إيران	1.9

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معهد الاحصاء التركي، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات خاصة بتركيا لعام 2019

[1] ايمان محب زكي، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، مرجع سابق.ص70

[2] نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص33

الشكل (23)

قيمة الصادرات

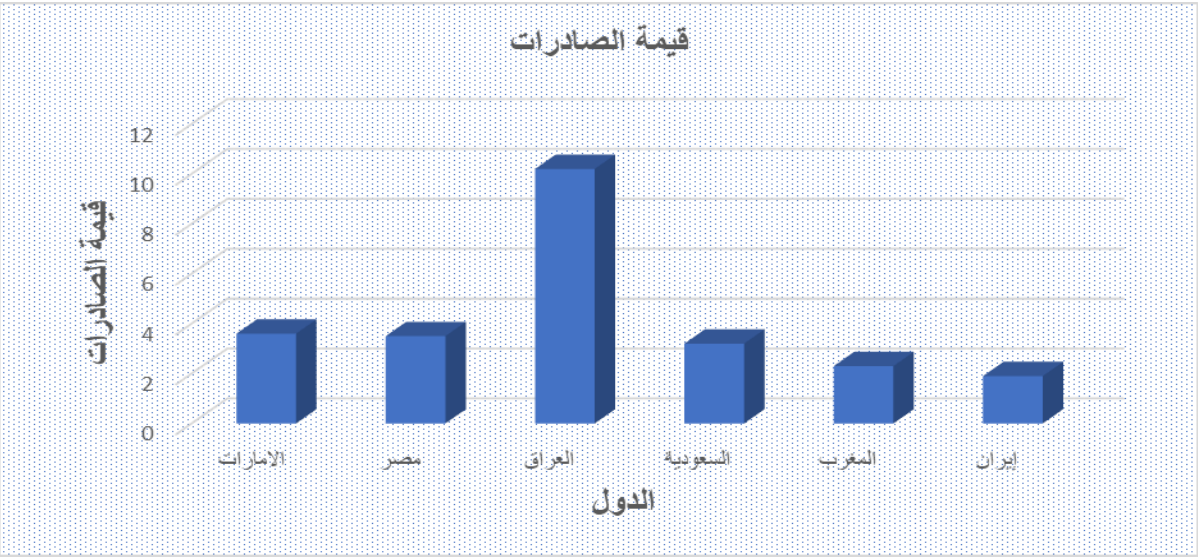

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (27).

ولم تتأثر علاقات دولة عربية مع تركيا كما تأثرت علاقات مصر معها، ووصلت حد قطع العلاقات الدبلوماسية بعد عزل الجيش المصري للرئيس الراحل محمد مرسي عام 2013، واستضافت تركيا لعدد من المعارضين المصريين، لكن المثير أن قطع العلاقات لم ينتج عنه توقف لمعاهدة التجارة الحرة بين البلدين التي بدأت عام 2007[1].

وتظهر بيانات أن حجم التجارة نما بينهما في الفترة ما بين 2013 و2022 ثلاثة أضعاف، إذ بلغت 11,4 مليار دولار، كما احتلت تركيا المركز الثالث في قائمة زبائن مصر، فيما احتلت المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لمصر حسب المصدر ذاته.

وتستورد تركيا من مصر سلع الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، وكذلك المنتجات الكيماوية والأسمدة، فيما تصدر إليها الحديد والصلب والمنتجات الكهربائية والسيارات والآلات الثقيلة، وبلغ التبادل بين تركيا والسعودية 5,9 مليار دولار عام 2022 حسب أرقام هيئة الإحصاء السعودية، وذلك بنمو بلغ 32%، ووضع البلدان هدفاً بتنمية التبادل وإيصاله إلى 10 مليارات دولار، كما أعلن الصندوق السعودي للتنمية، عن توقيع اتفاقية لإيداع 5 مليارات دولار لدى البنك المركزي التركي دعما لأنقرة في مواجهة تداعيات الزلزال، لكن عكس العراق والإمارات ومصر، فالعلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا شهدت ركوداً كبيراً بين عامي 2015 و2019، ولم يتجاوز هذا التبادل ثلاثة مليارات

[1] محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الإقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1999،ص97.

دولار عام 2018، رغم أن العلاقات السياسية بين الجانبين[1].

ثانياً: تطور مسار الحماية في تركيا

1- الضرائب الجمركية

تعد الضرائب الجمركية في تركيا المفروضة على السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي تم تخفيضها، وهذا يعزو إلى الانفتاح على السوق الأوروبية من دولة تركيا، علاوةً على أن رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد تعدد سببًا قويًا لتخفيضها تلك الضرائب[2].

في حين يتيح القانون التركي في الجمارك للمستورد أن يعمل على مقايضة البضائع المستوردة من أوروبا بالنحاس دون أي عقبات، ومن تلك البضائع: منتجات الصناعة والزراعة، على جانب آخر نجد أن تركيا فرضت على دول العالم الثالث رسوم جمركية تصل إلى 15%، الأمر الذي يعود إلى عدم وجود منافسة تُذكر بين الطرفين الأوروبي والآسيوي، وهناك بعض السلع المعفية من الرسوم على الجمارك وفقًا لما تضمنه قانون الجمارك في تركيا على السلع المصدرة والمستوردة، وكانت[3]:

- الملابس المصنوعة من الفرو، إذا كانت مسموح بحملها.
- أقمشة صنع الملابس للمسافر
- كافة الضرورات الشخصية التي يحتاجها المسافر في رحلته.
- مستلزمات الملابس والسفر.
- البضائع التي لا تتجاوز قيمتها 150 يورو.
- الكتب أو المطبوعات المماثلة للاستخدام الشخصي والتي لا تتجاوز 150 يورو.
- المواد التعليمية والأدوات المنزلية التعليمية الأخرى للطلاب الذين يأتون إلى تركيا للدراسة.
- مركبات النقل الخاصة المستعملة أو غير المزودة بمحركات، والتي لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات في تاريخ الاستلام، مملوكة لأشخاص حقيقيين في تركيا.
- أدوات المطبخ.
- الدواء الذي يستخدمه المسافر بشكل مباشر.
- المشروبات الشخصية.
- الأدوات الرياضية.

---

[1] سمير حنا، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (1990-2009)، مصدر سابق.،ص65.

[2] زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر1993.ص80-90

[3] حنا داؤد، أكرم، محمود الكواز، & سعد. (2013). تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (1990–2009). *Regional Studies Journal (RSJ)*، *10*(30)، 131-162.

ومن الجدير بالذكر أن استيراد الأدوات الحادة والأسلحة أمر ممنوع في تركيا بسبب أنها من مهددات الأمن على المواطنين، أما عن الوسائل التقنية والإلكترونية فليست جميعها متاح لها الإعفاء من الضرائب الجمركية.

2- تخفيض سعر الصرف

تعد أسعار صرف الدولار الامريكي أو اليورو أو الجنيه الاسترليني من أكثر المؤشرات الاقتصادية اليومية متابعة بالنسبة للمواطن التركي العادي، حيث يعتبر الكثيرون التقلبات قصيرة المدى في قيم العملات مؤشرا على سير الاقتصاد المحلي وخاصة في العصر الذي تسارعت فيه العولمة والتتبع الفوري لأسعار صرف العملات، حيث ان هناك مراحل مرت بها الليرة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية:

- تخفيض سعر الصرف في 1946: حيث كانت الثلاثينات من القرن الماضي فترة شهدت ميلا نحو سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد وتم تطبيق ضوابط صارمة على النقد الأجنبي، وخلال الحرب العالمية الثانية، ظلت قيمة الليرة التركية مرتفعة مقابل العملات الاخرى[1].
- تخفيض سعر الصرف في 1958: حيث كان الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مختلفا تماما عن الثلاثينيات من جميع النواحي، حيث انقسم العالم إلى معسكرين محور الولايات المتحدة ومحور الاتحاد السوفييتي[2].
- تخفيض سعر الصرف في 1970: خلال فترة الستينات مرت تركيا فترة تخطيط وتحديد لأولويات سياسات الاستثمار خلال الخطة الخمسية التي بدأت مع تأسيس هيئة تخطيط الدولة عام 1960 بالإضافة لمؤسسات أخرى، ولكن عدم التوافق بين الخطط الموضوعة والاقتصاد الكلي قصير الاجل كان أهم عقبة في سياسات التخطيط.
- تخفيض سعر الصرف خلال الفترة 1970-1980: شهدت فترة السبعينيات حالة عدم استقرار اقتصادي على مستوى عالي في تركيا والدول النامية والمتقدمة، من حيث الصراع ثنائي القطب الذي تسبب في زيادة النفقات الدفاعية وتقييد الموارد من الدول العظمى للبلدان في معسكراتها، وانهيار نظام بريتونوودز الذي حدد النظام الاقتصادي من جديد[3].

وفي اغسطس 1971 أعلن رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون فك ارتباط الدولار بالذهب

---

(1) عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.،ص65.
(2) عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات، مصدر سابق،ص34.
(3) محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية ، 1998مجلة المستقبل العربي، أبريل 2000،ص32.

أي إلغاء التحويل الدولي المباشر من الدولار الامريكي إلى الذهب، وتحولت العملات العالمية إلى التعويم الحر.

وفي نهاية عام 1973 أدى تضاعف أسعار النفط أربع مرات في منظمة أوبك في غرق الاقتصادات النامية في الديون، بما في ذلك تركيا، ودخول أزمة جزيرة قبرص وحظر السلاح الامريكي على تركيا، أدخل تركيا في أزمة دائرية مستمرة، وبسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المستحقة، أجبرت تركيا على عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي عام 1978.

- الانتقال إلى نظام سعر الصرف الحر في 1981: حيث بدأ البنك المركزي التركي الاعلان بشكل يومي عن القيمة السوقية لليرة التركية مقابل الدولار، لتتحول تركيا من نظام الصرف الثابت إلى العائم الموجه من قبل البنك المركزي، ومع إنشاء أسواق النقد الاجنبي داخل المركزي التركي[1].

المطلب الثاني _ تطور القطاع الصناعي في تركيا

حققت الصناعات التركية تطور كبير في الفترة الاخيرة والذي يظهر بوضوح من خلال انتشار المنتجات المحلية في الأسواق التركية وأيضا الأسواق العربية التي تفاعلت بشكل كبير مع هذه المنتجات واهتمت بها ويتضح ذلك من مستويات الاستيراد العالية من قبل الدول العربية للبضائع التركية من جهة وانتشار السياحة من أجل التسوق عند العرب من جهة أخرى[2].

وتتعد الصناعات التركية وتنوع لكن قطاع صناعة المنسوجات والملابس حققا نجاحا باهرا ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي والدولي، حيث وصلت العديد من العلامات التجارية التركية إلى مصاف العالمية كأرقى الماركات، والاحصاءات خير دليل على هذا التطور الكبير حيث تحتل تركيا المركز الثامن عالميا في تصدير المنسوجات والسابع في صناعة الألبسة الجاهزة، والثالث على مستوى الدول المصدرة لأوروبا[3].

برزت اهمية قطاع الخدمات منذ الستينيات، ولا سيما تطور دوره باستمرار في الاقتصاد التركي منذ الثمانينيات، وذلك أحد أهم أسباب ذلك هو أن التقدم في التكنولوجيا، يؤدي إلى زيادة استغلال الخدمات في إنتاج السلع المصنعة، كما يؤدي هذا الوضع إلى زيادة المحتوى الخدمي للبضائع

---

(1) سعد محمود خليل – اكرم حنا، تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (1990-2009)، مصدر سابق،ص76.

(2) عبير غريب محمد علي سالم، دور السياسات الجمركية في حماية وتطور الصناعات المصرية بالتطبيق على صناعة الجرارات الزراعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 1998،ص22.

(3) إبراهيم غالي، حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مجلة القدس، العدد74، 2005،ص12.

المستوردة والمصدرة.

ويحتل القطاع الصناعي مكانة مهمة للغاية في تطور تركيا، و عنوان ذلك هو النمو والتطور التكنولوجي والابتكار، ويجري السباق الاقتصادي في مجالين، نمو الدخل والاستقلال الاقتصادي، ويمكن تحقيق كل من الاستقلال الاقتصادي والنمو الدائم من خلال قطاع الصناعة، في حين يحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى التنمية فيها، وذلك لأن غالبية المواد الغذائية والمواد الخام التي يستخدمها الناس لبقائهم على قيد الحياة، يتم توفيرها من قبل القطاع الزراعي، إلى جانب ذلك، وفي عملية التنمية الاقتصادية، هناك علاقة وتفاعل وثيق بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي[1].

بينما يعد قطاع الطاقة مهم للاقتصادات النامية، حيث إن بروز تركيا في المنافسة العالمية لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا من خلال إنتاج وتصدير منتجات صناعية رخيصة وعالية الجودة، ويعد العامل الأكثر أهمية لذلك هو أداء قطاع الطاقة الذي يقلل الاعتماد على الأجانب في إنتاج الطاقة، ويعطي الأولوية لمواردنا، وهناك علاقة وثيقة بين إجمالي الاستثمار في البناء والنمو الاقتصادي، على وجه التحديد بالنسبة للبلدان النامية مثل تركيا، لقد تقرر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تمتد من استثمارات البناء في القطاع العام، إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى استثمارات البناء في القطاع العام، وإلى استثمارات البناء في القطاع الخاص[2].

وبسبب عمليات التصنيع في العالم، تزداد صادرات المنتجات الصناعية وواردات المواد الخام، وحجم التجارة الخارجية بشكل عام، بينما ينخفض معدل السكان العاملين في الزراعة، يزداد معدل السكان العاملين في الصناعة، وينخفض عدد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى ذلك فإن دخل الفرد ومعدل التحضر ومتوسط العمر المتوقع، آخذ في الازدياد.

المطلب الثالث _ العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لتركيا

1- نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجول (28) نسبة واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي لدولة تركيا خلال

[1] نجلاء محمد ابراهيم، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية، مصدر سابق،ص21.
[2] إبراهيم غالي، حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.ص35

الفترة من 2005 وحتى عام 2022، شهدت تلك الفترة تذبذب متجها نحو الارتفاع كما موضح الجدول السابق، وجاء ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها الدولة، وخلال عام 2005 بلغت واردات السلع والخدمات نحو 24.2 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي، في حين وصلت نسبة واردات السلع والخدمات نحو 32.2 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي خلال عام 2020.

كما يعد تعزيز التعاون الصناعي والتكنولوجي بين البلدان امرآ مهمآ في تطوير العلاقات، خاصة أن تركيا تمتلك 354 منطقة صناعية، وتبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي التركي 27%، وبقيمة 240 مليار دولار، إلى جانب الاستفادة من فرص الاستثمار الصناعي المشترك، والتعاون في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة[1].

الجدول (28)

نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
واردات السلع والخدمات	24.3	26.4	26.0	27.0
العام	2009	2010	2011	2012
واردات السلع والخدمات	23.4	25.5	30.3	28.5
العام	2013	2014	2015	2016
واردات السلع والخدمات	28.7	28.6	26.6	25.2
العام	2017	2018	2019	2020
واردات السلع والخدمات	29.7	31.4	30.2	32.2
العام	2021	2022		
واردات السلع والخدمات	31.2	32.2		

– المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، بيانات خاصة بتركيا.

الشكل (24)

واردات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

[1] سعيد عبد الله عواد، أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، جامعة المجمعة، السعودية، نوفمبر 2015.ص463-468

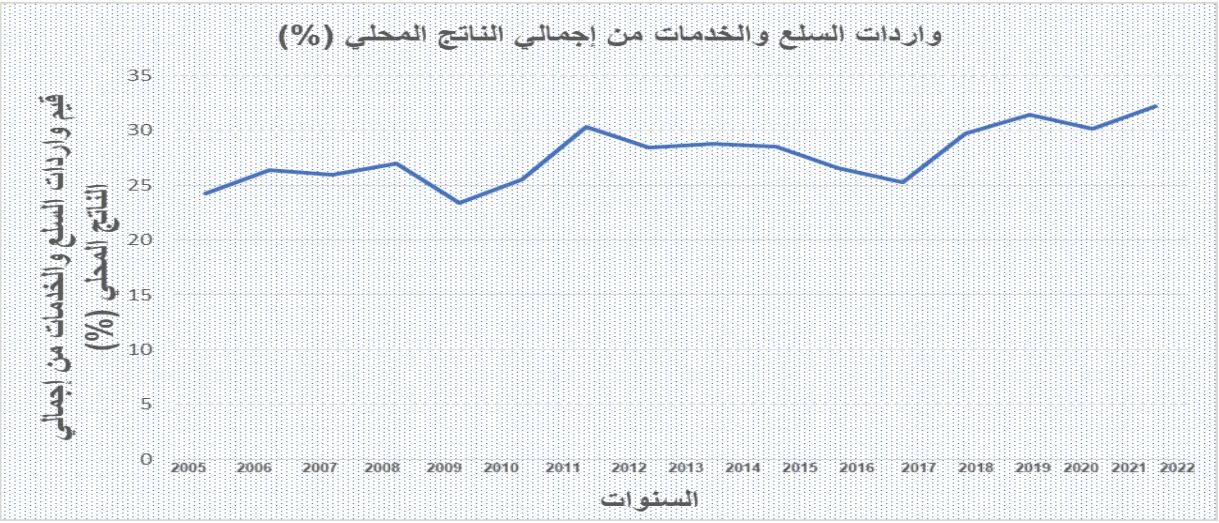

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (28).

2- نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (29) نسبة الصادرات من السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي لتركيا وجاء ذلك خلال الفترة 2005 وحتى عام 2020، حيث سجلت صادرات عام 2005 نحو 21.8 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي لتركيا وظلت الصادرات في ارتفاع مستمر خلال تلك الفترة حتى وصلت الصادرات من السلع والخدمات لعام 2020 نحو 28.7 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي للدولة.

كما تعد المنافسة الاقتصادية العالمية والآخذة بالتصاعد تجعل أمام تركيا المزيد من التضحيات فيما يخص الواقع الاقتصادي عموماً وزيادة صادرات تركيا بشكل خاص، ولذلك تضع تركيا خطة واضحة المعالم لتحقيق هدفها لزيادة حصص الصادرات لعدة بلدان مستهدفة، وتأتي في إطار عودة مناخ العلاقات السياسية إلى الدفء مرة أخرى[1].

كما تتبنى تركيا نموذج نمو قائم على الإنتاج والصادرات بشكل ليهدف إلى زيادة حصتها في التجارة العالمية وبالتالي إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية.

الجدول (29)

نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008

[1] مراد زايد، الحماية الجمركية في الجزائر، مصدر سابق،ص45.

صادرات السلع والخدمات	21.9	22.4	21.9	23.6
العام	2009	2010	2011	2012
صادرات السلع والخدمات	23.4	21.2	23.0	24.4
العام	2013	2014	2015	2016
صادرات السلع والخدمات	23.8	25.2	24.5	23.1
العام	2017	2018	2019	2020
صادرات السلع والخدمات	26.0	31.2	32.5	28.7
العام	2022			
صادرات السلع والخدمات	29.4			

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، بيانات خاصة بتركيا.

الشكل (25)

صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي

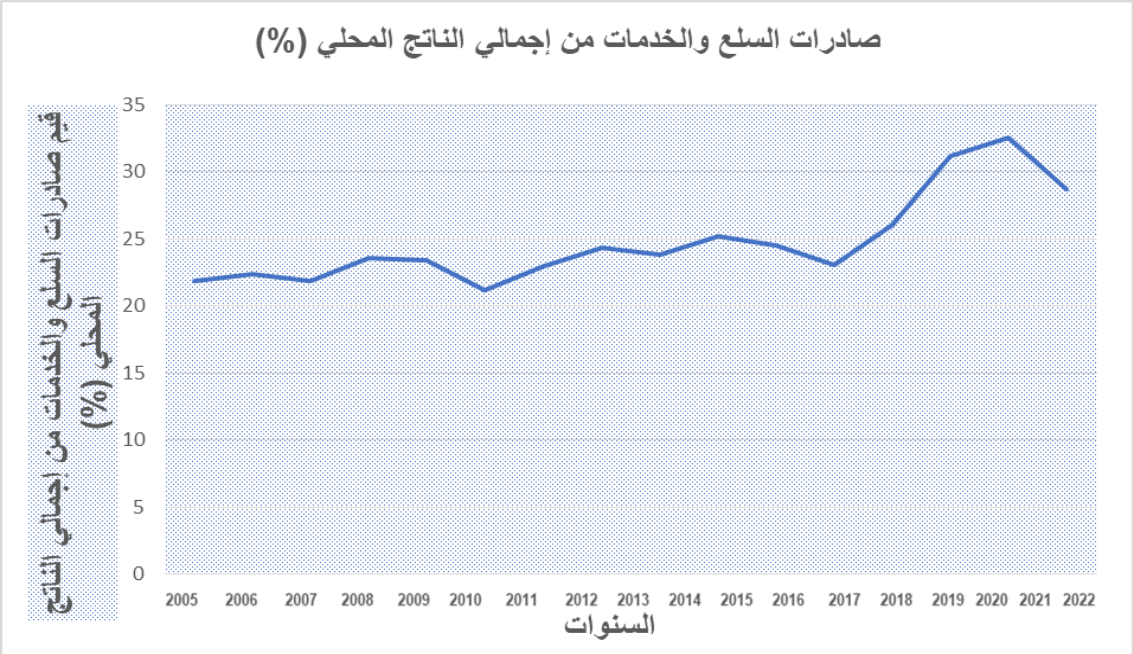

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (29).

3- نسبة مساهمةمدخلات المستوردين من الصناعات التحويلية

يوضح الجدول (30) الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في التصنيع لتركيا خلال الفترة

من 2005 وحتى عام 2022، وشهدت الفترة نفسها تذبذب في قيمة الصناعات التحويلية.

وتعتبر الصناعات التحويلية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد التركي، فهي تمثل 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزايد معدل نمو الصناعات التحويلية التركية خلال العقد الماضي.

كما يظهر دور تركيا في المنطقة باعتبارها مركزًا للتصنيع، وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية الصناعية (GMCI) لديلويت وتقع تركيا في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتاريخيًا كانت تركيا دائمًا في منتصف بؤرة طرق التجارة العالمية[1].

تدعم الحكومة التركية بقوة الشركات العالمية لنقل مقارها الإقليمية إلى تركيا، ومع التعديل الأخير لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للشركات الأجنبية الآن إنشاء مراكز الإدارة الإقليمية في تركيا تحت مسمى مكتب اتصال دون دفع ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي أو ضريبة الدمغة[2].

الجدول (30)

نسبة صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع (%) للمدة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
صناعات تحويلية أخرى	40.5	42.0	43.2	44.9
العام	2009	2010	2011	2012
صناعات تحويلية أخرى	43.8	44.5	45.9	44.6
العام	2013	2014	2015	2016
صناعات تحويلية أخرى	45.4	44.2	44.4	44.0
العام	2017	2018	2019	2020
صناعات تحويلية أخرى	44.8	44.5	40.5	42.1
العام	2021	2022		
صناعات تحويلية أخرى	41.5	42.1		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى (% من القيمة المضافة في التصنيع)، بيانات خاصة بتركيا.

ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل التالي:-

الشكل (26)

صناعات تحويلية اخرى

[1] حمد عيد سيد أحمد، م & ., محمد. (2021). تقييم قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق القدرة التنافسية: دراسة حالتي مصر وكينيا منذ عام 2003. *مجلة الدراسات الأفريقية*, *43*(2), 231-284.

[2] أشرف حلمى سلامة، دور الدولة في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع المصري من خلال تعظيم الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011. ص180-220

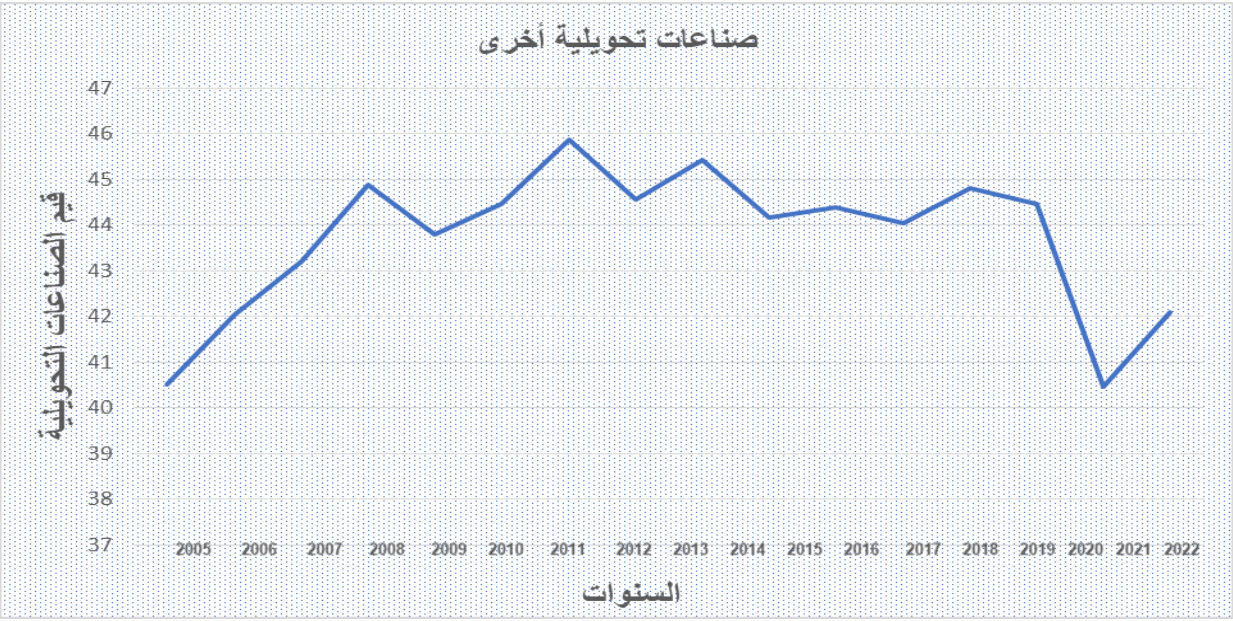

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (30).

4- تطور الاستيرادات الصناعية في تركيا

يوضح الجدول (31) مراحل تطور واردات البضائع من الاستيرادات الكلية لتركيا خلال الفترة من 2005 وحتى عام 2022، حيث شهدت الفترة 2005-2008 ارتفاع مستمر في حجم الواردات وجاء ذلك نتيجة زيادة واردات الطاقة، لا سيما الزيادة في الغاز الطبيعي والنفط الخام.

في حين تراجعت الواردات خلال 2008-2009 وجاء ذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الازمة العالمية التي مرت بها الدول مما كانت لها تأثير على واردات تركيا.

وجاءت الفترة 2010-2022 ارتفاع للواردات، كما تعد زيادة حجم التجارة الخارجية في تركيا من اهم الاسباب التي دفعت الواردات من البضائع الي الارتفاع، حيث تعد اكثر المنتجات استيرادا هي المواد الخام والمواد نصف مصنعة.

الجدول (31)

العام	2005	2006	2007	2008

الواردات من البضائع	116	139	169	201
العام	2009	2010	2011	2012
الواردات من البضائع	140	185	240	236
العام	2013	2014	2015	2016
الواردات من البضائع	260	251	213	202
العام	2017	2018	2019	2020
الواردات من البضائع	238	231	210	219
العام	2021	2022		
الواردات من البضائع	212	220		

الواردات من البضائع للمدة (2005-2022) الوحدة (مليار دولار)

– المصدر: من اعداد الباحث بالاعتمادعلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،): الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، بيانات خاصة بتركيا.

الشكل (27)

واردات البضائع من الواردات الكلية

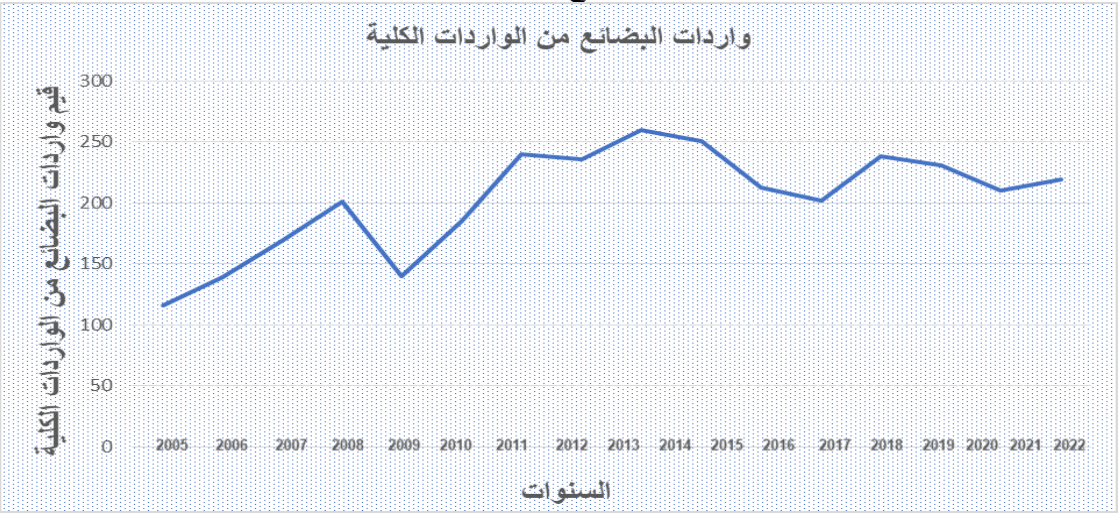

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (31).

5- تطور الصادرات الصناعية في تركيا

الجدول (32) يوضح صادرات تركيا من البضائع خلال الفترة 2005-2022، وخلال الفترة من 2005 وحتى 2008 سجلت الصادرات ارتفاع مستمر وجاء ذلك نتيجة الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به البلاد ومن ضمنهم تركيا، وكذلك زيادة عدد المصانع من 3 آلاف مصنع إلى أكثر من 30 ألف مصنع تغطى مجالات تصنيع السيارات والملابس والمواد الغذائية والكيماويات والأجهزة الكهربائية[1].

بينما سجلت الفترة 2009 وحتى 2022 تذبذب في الصادرات مصحوبا بالارتفاع وجاء ذلك

[1] كمال اسماعيل كركوكلي & ,جمال. (2008). أزمة الرئاسة التركية 2007 ,5(10) *Regional Studies Journal (RSJ)* . 184-224.

نتيجة الازمة العالمية التي مر بها العالم وبالتاكيد اثرت على دولة تركيا، ويعد الموقع الجغرافي المميز الذي يتوسط أسواقا عالمية وخاصة السوق الأوروبية إلى جانب الأسواق العربية والأفريقية والآسيوية من ضمن الاسباب التي تساعد على ارتفاع الصادرات.

كما تتميز تركيا بجودة القوى العاملة، وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأخرى، ولذلك حددت الحكومة التركية الإجراءات، التي عليها القيام بها التى ادت لزيادة صادراتها، والمتمثلة في[1].

- القوى العاملة المؤهلة
- الكفاءات الاقتصادية في الإدارة
- البنية التحتية
- حوافز الضرائب المنخفضة

الجدول (32)

الصادرات من البضائع للمدة (2005-2022) الوحدة (مليار دولار)

العام	2005	2006	2007	2008
صادرات البضائع	73	85	106	132
العام	2009	2010	2011	2012
صادرات البضائع	102	113	134	152
العام	2013	2014	2015	2016
صادرات البضائع	161	166	150	149
العام	2017	2018	2019	2020
صادرات البضائع	164	177	180	169
العام	2021	2022		
صادرات البضائع	170	168		

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الصادرات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، بيانات خاصة بتركيا.

الشكل (28)

[1] حسني حسن مهران، تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر العربية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991.ص200

الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية

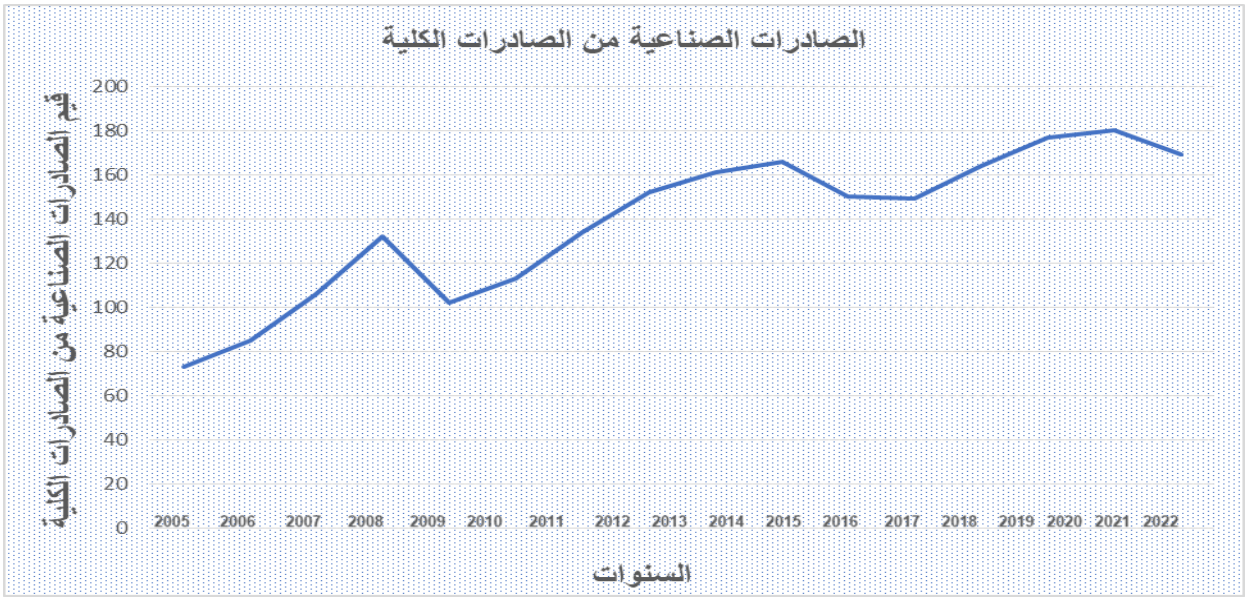

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (32).

يوضح هذا الشكل الذبذب في الصادرات الصناعيه حيث بلغت اقل قيمة لها عام 2005 (73) وواصلت الارتفاع بمعدل مناسب حتي وصلت الي اعلي معدل لها عام 2022 بقيمة 168

جدول (33)

الصادرات والاستيرادات والنمو للصادرات والنمو للاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي وعدد العمال وراس المال ومعدل النمو لعدد العمال ومعدل النمو لراس المال

السنة	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد العمال	راس المال	معدل النمو لعدد العمال	معدل النمو لراس المال
2005	217,743,000,000.0	___	116,527,000,000.0	____	9.0	33.3	133,611,000,000.0	___	____
2006	219,986,000,000.0	1.0	139,429,000,000.0	19.7	6.9	31.1	154,168,000,000.0	15.4	15.4
2007	239,447,000,000.0	8.9	169,913,000,000.0	21.9	5.0	29.5	162,643,000,000.0	5.5	5.5
2008	241,191,000,000.0	0.7	201,964,000,000.0	18.9	0.8	28.6	158,222,000,000.0	(2.7)	(2.7)
2009	235,191,000,000.0	(2.5)	140,928,000,000.0	(30.2)	(4.8)	29.2	125,698,000,000.0	(20.6)	(20.6)
2010	233,795,000,000.0	(0.6)	185,544,000,000.0	31.7	8.4	28.1	153,306,000,000.0	22.0	22.0
2011	245,355,000,000.0	4.9	240,842,000,000.0	29.8	11.2	27.4	189,602,000,000.0	23.7	23.7
2012	278,460,000,000.0	13.5	236,545,000,000.0	(1.8)	4.8	26.9	195,030,000,000.0	2.9	2.9
2013	298,895,000,000.0	7.3	260,823,000,000.0	10.3	8.5	26.6	222,809,000,000.0	14.2	14.2
2014	319,517,000,000.0	6.9	251,142,000,000.0	(3.7)	4.9	25.6	233,750,000,000.0	4.9	4.9
2015	336,645,000,000.0	5.4	213,619,000,000.0	(14.9)	6.1	24.7	255,444,000,000.0	9.3	9.3
2016	343,231,000,000.0	2.0	202,189,000,000.0	(5.4)	3.3	24.7	261,077,000,000.0	2.2	2.2
2017	363,823,000,000.0	6.0	238,715,000,000.0	18.1	7.5	25.0	282,633,000,000.0	8.3	8.3
2018	386,529,000,000.0	6.2	231,152,000,000.0	(3.2)	3.0	24.9	281,941,000,000.0	(0.2)	(0.2)
2019	398,978,000,000.0	3.2	210,345,000,000.0	(9.0)	0.8	24.8	246,767,000,000.0	(12.5)	(12.5)
2020	352,024,000,000.0	(11.8)	219,517,000,000.0	4.4	1.9	24.1	264,957,000,000.0	7.4	7.4
2021	401,581,000,000.0	14.1	205,332,000,000.0	(6.5)	11.4	23.4	284,563,000,000.0	7.4	7.4
2022	387,901,000,000.0	(3.4)	197,492,000,000.0	(3.8)	5.6	22.6	292,498,000,000.0	2.8	2.8

- المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانت البنك الدولي.

-تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي : Gr = (Pt-Po)/Po×100

- النسب داخل الاقواس سالبة.

استخرجت معدلات النمو في الاعمدة(3-5-9-10) مِن قبل الباحثة ..

الفصل الثالث

العلاقة بين السياسة وتطوير القطاع الصناعي في العراق

تمهيد :

في العراق، ترتبط السياسة بتطوير القطاع الصناعي لتحقيق التنمية المستدامة. تعمل السياسات الحكومية على تشجيع الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، مع التركيز على تطوير المهارات والتكنولوجيا. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يعرضه لتقلبات أسعار النفط ويقلل من تحقيق التنمية المستدامة. الهيمنة النفطية تقلص دور القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يستدعي البحث عن استراتيجيات لتنوي diversification) في الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وتناول الفصل مبحثين

المبحث الاول _ملامح الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني_ تطور السياسة التجارية والقطاع الصناعي في العراق

المبحث الأول _مدخل الاقتصاد العراقي

ملامح الاقتصاد العراقي:

بدأت الاقتصاد العراقي في دخول مرحلة جديدة بعد عام 2003 وبدأ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية للعمل على معالجة التفاوتات الاقتصادية نتيجة للنتائج الناجمة عن الظروف التي مرت بها العراق بالإضافة إلى متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. تهدف ملامح هذه الإصلاحات إلى تحرير الاقتصاد العراقي في اتجاهاته المختلفة وتحرير الأسعار. وتقليل الدعم الحكومي لفئة معينة، كما حدث مع أسعار المشتقات النفطية في عام 2005، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير القطاع الخاص بطريقة تؤدي إلى نظام اقتصادي حر، من أجل تمكين سياسة المالية والسياسة النقدية بمفهومها الواسع وتنسيق بينهما في مواجهة المشاكل الناتجة عن ظاهرة الفقر والحرمان والتفاوت في توزيع... الدخل لتحل محل الآليات الإدارية والسياسية السائدة في ذلك الوقت التي كانت تعمل على إدارة الاقتصاد، من خلال تخلي الدولة عن التدخلات غير المدروسة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظروف معيشية صعبة وانتشار الفقر وتعمق ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى البطالة المتفشية وتعطيل الطاقات الإنتاجية. على الرغم من بعض التحسن في مستويات الدخل، إلا أن الوضع يضغط ما زال على فئات كبيرة من الشعب العراقي، مما يعمل على عرقلة تحقيق الاحتياجات الأساسية، مما يمنح أهمية كبيرة لاتخاذ قرارات جادة وحاسمة في مجال تطوير برامج التنمية المتوسطة والطويلة الأمد من خلال التأكيد على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وبخاصة دور رأس المال البشري والاجتماعي في مكافحة الفقر.[1]

يمتلك الاقتصاد العراقي مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزة، فالاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على الريع النفطي، في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي، يقف في مقدمة قائمة الدول النفطية، فضلاً عما يحظى به من تنوع موارد مادية وبشرية، وكذلك بالنظر إلى خصوصية مورد النفط كمورد طبيعي ناضب، يتأثر بشدة بظروف الأسواق الدولية، التي تقرر مستوى الأسعار، ومعدلات وسقوف الإنتاج، وحجم الصادرات، وبالتالي حجم الإيرادات النفطية[(2)].

لذلك تعد هذه الظروف أسهمت في تجريد الاقتصاد العراقي من ملامحه التنموية التي يفرضها

[1] روز مهدي تعبان، & رشا خالد شهيب. (2022). تحليل مؤشرات الاقتصادية الفقر في العراق للمدة (2003-2018). *مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية*، *18* (الجزء الرابع).ص117

[(2)] مظهر محمد صالح، توصيف النظام الاقتصادي في العراق.. الماركنتالية الوطنية بين السوق الحرة ومركزية الدولة، وكالة أنباء الإعلام العراقي 2015.ص20

تنوع الموردي والبشري وجعلته رهينة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، التي ظلت تعصف بحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأفقدت عملية التنمية صفة الاستدامة، لذلك فإن القطاع النفطي والإيرادات النفطية دورا أساس في الاقتصاد العراقي، إذ تُسهم بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 94% من موارد الموازنة العامة، و98% من قيمة الصادرات[1].

كما توضح النسب السابقة أن هذا الاقتصاد يعاني من الهيمنة الريعية أو الأحادية الاقتصادية؛ بسبب الاعتماد شبه الكامل على هذا النفط في تسيير بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى.

في الجانب الاخر يقابلها الإهمال الكبير والتهميش المستمر لدور القطاعات الأخرى (الزراعي، الصناعي، الخدمي)، الأمر الذي أدى بمرور الوقت إلى استفحال هذه الظاهرة مسببة اختلالات مزمنة، يعاني منها الاقتصاد العراقي، الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن استراتيجيات أو سيناريوهات تستند إلى تخطيط علمي واضح يؤدي بدوره إلى تعظيم الطاقات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك يسهم في التخفيف والحد من الهيمنة الريعية[2].

هناك عدة عوامل دفعت نحو تفاقم التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي في العراق بعد عام2003 من أبرزها[3]:

1- **تبني فكرة المحاصصة أو نظام المكونات في دستور 2005:** جعلت هذه الفكرة تركيز السياسات المالية على مدار عقد كامل ينحصر في تصميم آليات لتوزيع موارد الريع النفطي على المكونات، أكثر من تركيزه على تصميم استراتيجيات للنهوض بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2- **تلبية رغبة المكونات:** ودفع ذلك الأمر إلى الإنفاق التشغيلي إلى رأس سلم أولويات المالية العامة، فخلال المدة 2004 – 2014 تم صرف ما يزيد على النصف تريليون دولار على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير المنتج.

3- **طغيان النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية:** ساهم ذلك بدوره في تغذية التوجه الريعي

---

(1) عبد المنعم السيد علي، دور الدولة المتغير في التنمية في العراق والسعودية وتونس، بحوث اقتصادية عربية (القاهرة)، العدد5، 1996.ص17

(2) أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2017.ص19

(3) حسن محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2006 . ص 688 - 713

وإهمال قطاعات الإنتاج، دون أن يجد استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي، فكان القوة الدافعة لتوليد الضغوط التضخمية وبخاصة في ظروف الصدمات الخارجية وانخفاض معدلات الاستيراد عندما تتدهور إيرادات النفط.

4- التوجه الخارجي للنظام الاقتصادي: عمل هذا التوجه على تجميد التشريعات التي تراعي التنمية وحقوق المستهلك والمنتج الوطني، من مخاطر الإغراق التجاري كقوانين للتعرفة الجمركية والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك، ولم يول أي اهتمام بالتنمية الداخلية، وقد خلق هذا التوجه نوعا من التصادم بين سعي الحكومة لتعزيز المركزية، وبين طموح النشاط الخاص نحو توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وتقوية استقلالية السوق الداخلي.

5- الاقتصاد العراقي بعد 2003

اتسمت تلك المرحلة بعدة سمات:

أ- البدء بتأسيس المنظومة المالية والمصرفية وإعادة هيكلة المصرف المركزي، وقد شهد العراق محاولات لإدارة عمليات إدارة سعر صرف الدينار العراقي وصدور عدد من القوانين المنظمة للعمل المالي والمصرفي، فكان هناك نوع من الاستقرار النسبي بسعر صرف الدينار العراقي[1].

ب-محاولة مواجهة العراق لمشاكل كبيرة في تحويل الأموال ولكن الأهم كان كل هذا إيذانا بانتشار الفساد المالي وبروز ظاهرة هيمنت وعطلت التطور والتقدم في ظل إيرادات نفطية عالية وتطور كبير في حجم الموازنات العراقية للسنوات 2008 – 2013[2].

كما تميزت أعوام 2003 – 2018 بإصدار مجموعة من التشريعات ذات الجهة الليبرالية، التي استهدفت تحرير السوق العراقية وتقوية اندماجها بالسوق العالمية من خلال تجميد تشريعات التعرفة الجمركية والتشريعات ذات الصلة بحماية المنتوج الوطني وحماية المستهلك، إلا أن تلك التشريعات لم تول قدراً مماثلا من الاهتمام لتنشيط القطاع الخاص المحلي وبخاصة في المجال الإنتاجي[3].

وعلى الرغم من تبني النموذج الليبرالي واقتصاد السوق، لا يزال هناك عدد كبير من القوانين المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، ويمكن القول بأن القطاع الخاص الإنتاجي قد تعرض لأسوأ انتكاسة في تاريخه بسبب استمرار تلك القيود، إلى جانب التدهور الأمني وعدم الاستقرار

---

(1) سهام حسين البصام، وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، لسنة 2013. ص18

(2) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، لسنة 2012. ص22

(3) مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي في العراق، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، 2010. ص170

الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة المذكورة، الذي تسبب بتوقف عدد كبير من المشروعات الصناعية الخاصة، إما بسبب التدمير الذي تعرضت له منشآتها وأعمال السلب والنهب التي ترافقت مع ظروف الاحتلال الأمريكي عام2003، وإما نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج أو تراجع القدرة التنافسية لها بفعل سياسات الإغراق[1].

ويعد غياب الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية للسياسات المالية من أبرز أسباب تعثر الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، فقد غيبت تلك السياسات برامج الاستثمار، لمصلحة الزيادات الهائلة في الإنفاق الاستهلاكي، إذ دفع النظام الاقتصادي الريعي الاستنزافي نحو زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وبخاصة الإنفاق الأمني والدفاعي، في مقابل التدهور المستمر في البنية الإنتاجية وتدهور البنية التحتية المساندة لقطاعات الإنتاج[2].

وساهم كل ذلك في تفاقم معدلات الفائض في الطلب الكلي، الذي أدى بدوره إلى زيادة معدلات الاستيراد، بدلا من الاهتمام في تطوير قطاعات الإنتاج، وقاد هذا النهج إلى تخصيص ما يقارب ثلاثة أرباع الموازنة من النفقات التشغيلية، خلال المدة 2004 – 2018 بالمقابل تراجعت النفقات الاستثمارية فسجلت نسبة أقل من 25% كمتوسط لنفس المدة، وهي نسبة منخفضة جداً لا توائم متطلبات إعادة إعمار البنية التحتية والإنتاجية والنهوض بقطاعات الإنتاج غير النفطي، كل هذه العوامل دفعت نحو زيادة أعباء الدولة المالية المتعلقة بتغطية الرواتب والخدمات المقدمة للجهاز الإداري[3].

6- دور القطاع الخاص في النظام الاقتصادي في العراق

دخل القطاع الخاص العراقي في حالة من الفوضى والتخبط وانعدام التخطيط على المستوى الوطني والمستوى القطاعي بعد عام2003، تركزت بوضوح في قطاعي الزراعة والصناعة اللذين تحملا الثقل الأكبر من هذه المخاطر[4].

7- التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الخاص

- ضعف إمكانياته المالية لضعف التمويل المصرفي، وتعقيدات عملية الحصول على القروض

---

(1) وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدة 2003- 2009، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2011.ص90-110

(2) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، لسنة 1982. ص55

(3) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مرجع سبق ذكرة.ص65

(4) مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002.ص90

الزراعية

- مشكلة الملوحة، التي أدت إلى ارتفاع نسب التصحر إلى 40%.
- ضعف الخدمات التسويقية وبخاصة النقل والخزن الذي يتسبب في تلف الكثير من المحاصيل الزراعية.
- محدودية الموارد المائية، ومحدودية الطاقات الخزينة المتاحةً حاليا.
- إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة إلى درجة باتت تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي في العراق.
- التخلف التقني لتقادم الآلات والمعدات وتدهور شبكات الري والمجاري ونقص الأسمدة والبذور المحسنة وغيرها.
- تحول الشباب نحو العمل في المجالات التي تتميز دخولها بالارتفاع والاستقرار مثل أجهزة الشرطة والجيش ووظائف أخرى.
- ضعف دور الإرشاد الزراعي، إلى جانب تدني مستوى أساليب فحص وتصديق البذور.

8- تحديات القطاع الصناعي الخاص[1]

- تدهور القدرة التنافسية بسبب سياسة الانفتاح التجاري الذي أدى إلى أغلاق الكثير من معامل القطاع الخاص
- عدم شمول القطاع الصناعي الخاص بتمليك الأرضي في قانون الاستثمار الرقم 13 لسنة 2006
- إجراءات تسجيل الشركة الصناعية لدى وزارة الصناعة والمعادن تتسم بالروتينية والتعقيد
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب فرض ضرائب جمركية مرتفعة تصل إلى 20%
- فرض ضرائب مرتفعة على دخول أصحاب الشركات الصناعية، الذي أدى إلى تآكل رؤوس أموال الصناعيين ورجال الأعمال
- ضعف التمويل بسبب انخفاض القروض التي تمنح من قبل هيئة التنمية الصناعية والمصرف الصناعي
- نقص الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود، الذي أثر سلبا في نسب استغلال الطاقات الإنتاجية لمنشآت القطاع الصناعي الخاص تخلف المناطق الصناعية وافتقارها إلى الخدمات
- تقادم التكنولوجيا ورداءة نوعية الإنتاج الصناعي، وهو ما أدى إلى تفضيل المستهلكين للسلع

[1] وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، مرجع سبق ذكرة.ص60

الصناعية المستوردة.

وخلال الفترة السابقة مازالت العراق رهين الازمات الاقتصادية والسياسية على الرغم من الوفرة في السيولة النقدية في العراق لكن العراق لم يقدم اي خطوة في تطوير التنمية البشرية لهذا السبب العراق لايتملك او يفتقر للتنمية بصفة الاستدامة[1].

وبناءً على ماتم ذكره يمكن ان نقول ان المشكلة الاقتصادية العراقية تبدأ من فشل الانظمة الي حكمت العراق منذ خمسينيات القرن الماضي وفشلت في تحقيق مهمة الانتقال نحو الاقتصاد التنموي من خلال الاستثمار النفطي في مجالات مختلفة وخلق فرص عمل للجيل الحالي[2].

وتبع الفشل السياسي الحالي العملية السياسية مابعد 2003 حيث اخفت العمليات السياسية السابقة والحالية النظام الاقتصادي العراقي، بل ساعدت في تفاقم الاختلالات السكانية بمختلف الانواع.[3]

9- الأداء العام للقطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي

إن غياب تنوع الانتاج العراقي نتيجة هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العاملية، مما أدى إلى تراجع أداء القطاعات الانتاجية، وبالخصوص القطاع الصناعي، والسبب في ذلك غياب الاستراتيجيات الناجحة النعاش واقع في الانتاج كبيرا القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي[4].

لذلك شهد هذا القطاع تراجعا كبيرا في الانتاج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كبيرة نتيجة التراجع المستمر في أسعار النفط العاملية وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية[5].

وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي، وبالاخص القطاع الصناعي الذي يعاني منذ القرن الماضي من تدهور وانخفاض في الانتاجية الصناعية.

---

[1] حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.ص294 - 279

[2] وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، مرجع سبق ذكرة.ص19

[3] روز مهدي تعبان، & رشا خالد شهيب. (2022). تحليل مؤشرات الاقتصادية الفقر في العراق للمدة (2003-2018). *مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية*، *18* (الجزء الرابع).ص30

[4] حاتم محمد حمود العبيدي، أثار اتفاقيات منظمة التجارة العاملية على قطاع الصناعة التحويلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004. ص20

[5] حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظلّ الهيمنة الريعية للواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلّة المنصور، العدد 27، 2015.ص16

وبعد عام 2003 فقد زادت معاناة هذا القطاع من خلال تعرض كافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي إلى عمليات السلب والنهب والتدمير، وفي الوقت الحاضر فإن أغلب المنشآت الصناعية العامة والخاصة، أما متوقفة عن الانتاج أو ذات إنتاجية واطئة لا تسد حاجة السوق المحلية، لذلك فهذا القطاع قد شكل عبئا على الموازنة العامة للدولة بسبب عدم تحقيق أقل للايرادات من أجل تغطية نفقات الانتاجية في الصناعة[1].

[1] السيد علي & ,عبد المنعم. (1996). دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية-دراسة أثر ثلاثي (الايديولوجيا، والسياسة، والاقتصاد) في العراق والسعودية وتونس .*بحوث اقتصادية عربية*144-97 ,(5)5 ،. مرجع سبق ذكرة.

المبحث الثاني _ تطور السياسة التجارية والقطاع الصناعي في العراق

المطلب الأول _ السياسة التجارية

تعد السياسة التجارية من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهم الوسائل التي في ضوئها يمكن للاقتصاد وعن طريق ادوات هذه السياسة من التوجه نحو القطاع الخاص، اذ ان السياسة التجارية واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تمثل ركيزة مهمة لبناء اقتصاد قوي ومتين فهي الوسيلة لتنظيم التبادل الدولي وعن طريقها يتم اقتناء التكنولوجيا الحديثة وفتح اسواق خارجية وتوفير عملة صعبة ومن ثم خلق الوظائف واستمرار النمو الاقتصادي[1].

إن هذه السياسة في الاقتصاد العراقي تعد بأنها أحادية الجانب إذ انها اعتمدت على النفط كسلعة اساس للتصدير وما يرافق ذلك من خطورة كبيرة نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط عالمياً فضلا عن انخفاض واضح جداً في حجم الصادرات من السلع والخدمات مما شكل ذلك عقبات بوجه التنمية الاقتصادية[2].

وقد تبين أن الميزان التجاري العراقي بعد عام 2003 يعاني من عجز دائم اذا ما استبعدنا الايرادات النفطية والسبب يعود إلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقابل الاستيرادات كون الجهاز الانتاجي متراجع، كما أن هناك علاقة طردية بين درجة حرية التجارة والميزان التجاري فكلما زادت الحرية التجارية زاد العجز في الميزان بسبب زيادة نسبة الأستيرادات، ولغرض تنويع الصادرات ينبغي التوجه إلى تشجيع التوجه نحو القطاع الخاص وتقديم كل التسهيلات لأقامة مشاريع داخل الاقتصاد العراقي، و ان النهوض بالصادرات وتنويعها يستلزم ايجاد التنسيق بين القطاع العام والخاص.[3]

المطلب الثاني _ القطاع الصناعي

واجهت الصناعة العراقية عبر مراحلها المختلفة نكسات وضربات موجعة ومتتالية تركت آثارها المدمرة على واقع وتطور النشاط الصناعي، ابتداءً من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من المصانع الأهلية في عام 1964، ثم الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، والعدوان

---

(1) وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، مرجع سبق ذكرة.ص22

(2) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998.ص144-97

3 روز مهدي تعبان، & رشا خالد شهيب. (2022). تحليل مؤشرات الاقتصادية الفقر في العراق للمدة (2003-2018). *مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية*، *18* (الجزء الرابع).مرجع سابق ص32

الأمريكي على العراق في عام 1991، ومروراً بالحصار الشامل وغير المسبوق عالمياً الذي امتد لاثني عشر عاماً، وانتهاءً بالغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 والاطاحة بالنظام الاستبدادي.

وتلاحظ أنه بعد الغزو، تم الاعتداء على مؤسسات الدولة وتدميرها وحرقها ونهبها، بما في ذلك المصانع والمصارف الحكومية، ولم تسلم حتى المتاحف والمكتبات. ونتيجة لهذه الأحداث، انهارت وتوقفت معظم المصانع عن العمل والإنتاج. وأما المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة النشاط، فإنها تعاني من ظروف ومشاكل عديدة مثل انعدام الخدمات الأساسية، وخاصة الطاقة الكهربائية ومستلزمات الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وخاصة أجور النقل وأجور العمل وغيرها من الأمور التي ليست في صالح النشاط الإنتاجي.[1].

واجهت الصناعة العراقية عبر مراحلها المختلفة نكسات وضربات موجعة ومتتالية تركت آثارها المدمرة على واقع وتطور النشاط الصناعي، ابتداءً من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من المصانع الأهلية في عام 1964، ثم الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، والعدوان الأمريكي على العراق في عام 1991، ومروراً بالحصار الشامل وغير المسبوق عالمياً الذي امتد لاثني عشر عاماً، وانتهاءً بالغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 والاطاحة بالنظام الاستبدادي. وتلاحظ أنه بعد الغزو، تم الاعتداء على مؤسسات الدولة وتدميرها وحرقها ونهبها، بما في ذلك المصانع والمصارف الحكومية، ولم تسلم حتى المتاحف والمكتبات. ونتيجة لهذه الأحداث، انهارت وتوقفت معظم المصانع عن العمل والإنتاج. وأما المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة النشاط، فإنها تعاني من ظروف ومشاكل عديدة مثل انعدام الخدمات الأساسية، وخاصة الطاقة الكهربائية ومستلزمات الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وخاصة أجور النقل وأجور العمل وغيرها من الأمور التي ليست في صالح النشاط الإنتاجي.[2].

دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخري باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية

[1] يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ 1945، ج1، البلدان العربية الآسيوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.ص30

[2] Smith, A. (2002). An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. *Readings in economic sociology*, 6-17..

الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد علي تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية والتي تأتي من خلال[1]:

1. إختيار الكفاءات العلمية والتي لديها الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب القيادية لإدارة هذا القطاع الحيوي.
2. الإسراع بوضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها الثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.
3. العمل الحقيقي وبِنيّة صادقة على سرعة إعادة تأهيل المنشآت والمصانع والمعامل الحكومية وإعادة زج الخبرات الكفء من الأيدي العاملة.
4. العمل بجد للقضاء على جميع حلقات الفساد في المؤسسات الحكومية وخاصة التابعة لوزارة الصناعة وذلك من خلال تفعيل القوانين والإجراءات الصارمة التي تحُدّ من استفحال هذا الوباء الفتاك.
5. تشريع وسن قوانين جديدة وتعديل القوانين الملغاة والخاصة بتنظيم جميع حلقات عمل القطاع الصناعي في البلاد.
6. تفعيل قوانين التعرفة الجمركية وبشكل علمي مدروس يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تم الاتفاق عليها بين الدول ضمن منظمات التجارة العالمية والعربية لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية للعراق وحماية الصناعة المحلية.
7. دعم واحتضان القطاع الخاص والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزاوج بينه وبين القطاع العام وتوجيهه مركزياً بتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص.
8. وضع خارطة استثمارية حقيقية عامة لجميع محافظات العراق وبالتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار وعدم فسح المجال أمام المحافظات بالاستثمار العشوائي خاصة في

[1] الاستاذ الدكتورة سهام حسين البصام، & المدرس المساعد سميرة فوزي شهاب الشريدة. (2013). مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية. *Journal of Baghdad College of Economic sciences University*، (36). ، مرجع سبق ذكرة.

المجال الصناعي ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة.

9. التعاون بين الحكومة والبرلمان والكتل السياسية على تحسين الوضع الأمني لجعل العراق بيئة اقتصادية واستثمارية آمنة تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبيرة وخاصة الصناعية منها.

ويحتل الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي العراقي موقعا متميزا ويلعب دورا استثنائيا وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية، لما له من تأثير مهم في هذه العملية ولما يؤديه من دور واضح في تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق وتحليل مؤشرات الأداء فيه ويمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي بسبب قدرته على تكوين قدرات إنتاجية جديدة تؤدي الى زيادة حجم الإنتاج والدخل[1].

معوقات مستوى الصناعة

بلا شك، هناك طيف واسع جداً من المعوقات والتحديات التي تعيق الصناعة العراقية، والتي يصعب حرصها بسبب تنوعها وكرثتها، ومع ذلك، فقد سعت العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية والعالمية، إلى محاولة طرح مقارباتها لدراسة المعوقات التي تعيق القطاع الصناعي حول العامل.

ويبدو ان ادارات القطاع الصناعي العام قطعت شوطاً بتبني استراتيجية لاصلاح البيئة الاقتصادية وتعزيز السياسة الاستثمارية ووضع خطط وبرامج بهذا القطاع الحيوي من خلال اجراء مسح وتحليل لواقع المعامل القائمة، وتحديد متطلبات التأهيل لتحسين انتاجيتها والتطوير المطلوب لبعض الصناعات الاستراتيجية كالاسمنت، البتروكيمياويات، الصناعات المعدنية والمشاريع الجديدة المطلوبة وفق التقنيات الحديثة بما يغطي الطلب المتزايد عليها.

- **حجم التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) في العراق**

التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج

[1] علي جعفر نظر & ,أ. م. د سلام منعم زامل. (2021). تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمده 1990-2018 وافاق التطوير. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, *13*(41) *Pages 442-460*.

المحلي.

جدول رقم (34)

يوضح حجم التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) في العراق سنة (2005-2021)

العام	2005	2006	2007	2008
التجارة	115.74	89.651	74.093	81.056
العام	2009	2010	2011	2012
التجارة	78.687	73.497	72.171	73.609
العام	2013	2014	2015	2016
التجارة	67.41	68.982	69.592	54.588
العام	2017	2018	2019	2020
التجارة	59.781	65.802	68.99	57.742
العام	2021	2022		
التجارة	62.096	52.671		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بالعراق

من خلال الجدول (34) تبين مراحل تطور التجارة للعراق من إجمالي الناتج المحلي، حيث شهدت الفترة بين 2005 – 2008 انخفاض في حجم التجارة من اجمالي الناتج المحلي، في حين أيضا تراجعت مؤشرات التجارة خلال الفترة بين 2009 – 2016، وايضا شهدت الفترة الاخيرة من الفترة انخفاضاً في حجم التجارة من الناتج الاجمالي المحلي، فخلال الفترة بين 2007-2020 شهدت التجارة الخارجية العراقية انخفاضا كبيراً مقارنةً بالفترة الماضية، مقارنتا بسابقتها من السنين.

ويمكن توضيح ذلك مما سبق خلال الشكل الاتي:-

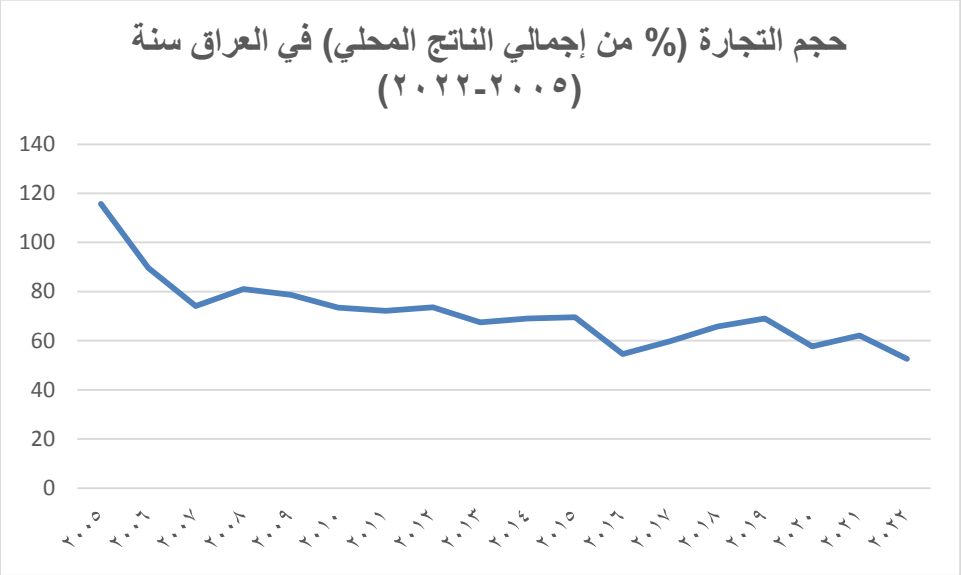

- **مؤشر حجم الواردات في العراق :**

تُستقى مؤشرات حجم الواردات من سلسلة مؤشرات الحجم الخاصة بالأونكتاد وتمثل نسبة مؤشرات قيمة الواردات إلى مؤشرات قيمة الوحدة المقابلة. تعتمد مؤشرات قيمة الوحدة على البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان التي تظهر اتساقاً في ظل معايير ضبط الجودة للأونكتاد، والتي تم استكمالها من خلال تقديرات الأونكتاد مستخدمة في ذلك القيم التجارية للسنة السابقة والتي تقدر بمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من ثلاثة أرقام كأوزان مرجحة. لتحسين تغطية البيانات، ولاسيما فيما يتعلق بأحدث الفترات، أنشأ الأونكتاد مجموعة من مؤشرات متوسطات الأسعار في تصنيف المنتجات المكون من ثلاثة أرقام في دليل التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، باستخدام إحصاءات السلع الأولية بالأونكتاد، والمصادر الدولية والوطنية، وتقديرات أمانة الأونكتاد، كما يحسب مؤشرات قيمة الوحدات على المستوى القطري باستخدام قيم التجارة للسنة الجارية كأوزان مرجحة. بالنسبة للبلدان التي لا ينشر الأونكتاد بيانات خاصة بها، فتستخدم مؤشرات حجم الواردات (البند 73) من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

جدول رقم (35)

يوضح حجم الواردات في العراق سنة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
حجم الواردات	50.00	41.78	39.35	55.75
العام	2009	2010	2011	2012
حجم الواردات	68.70	75.13	71.12	89.40
العام	2013	2014	2015	2016
حجم الواردات	100.24	93.98	100.00	77.72
العام	2017	2018	2019	2020
حجم الواردات	83.29	92.71	118.09	86.85
العام	2021	2022		
حجم الواردات	90.97	110.05		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بالعراق

نلاحظ من خلال الجدول (35) الذي يوضح المراحل التي مرت بها الاستيرادات العراقية خلال الفترة من (2005) وحتى (2022)، حيث شهدت الفترة من (2005 _ 2007) انخفاضا في حجم الواردات العراقية.

بينما يلاحظ ارتفاعا فى حجم الواردات خلال المدة بين 2007 – 2010، بينما انخفاضا بسيط لسنه 2011 وبعدها ارتفاعا كبيرا لسنة 2015 بينما انخفاضا في سنة 2016 ثم ارتفاعا ملحوظا لسنة 2019 ثم انخفاضا حادا في سنة 2020 بسبب ازمة كورونا ثم الرجوع للارتفاع مره أخرى لسنة 2022

فشهدت الفترة تقلبات من ارتفاع كبير وملحوظ وتراجع في سنين معدودة على المدى في حجم الواردات للدولة العراقية ، كما أكدت الصدمات الاقتصادية التي مرت بها العراق وشهدتها خلال الآونة الأخيرة، ضرورة استمرار الاصلاحات لمواجهة التحديات طويلة المدى، وكذلك تعزيز دور الدولة في تهيئة المناخ الداعم للنشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص.

- **مؤشر حجم الصادرات في العراق :**

تُستقى مؤشرات حجم الصادرات من سلسلة مؤشرات الحجم الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وتمثل نسبة مؤشرات قيمة الصادرات إلى مؤشرات قيمة الوحدة المقابلة. تعتمد مؤشرات قيمة الوحدة على البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان التي تظهر اتساقاً في ظل معايير ضبط الجودة للأونكتاد، والتي تم استكمالها من خلال تقديرات الأونكتاد مستخدمة في ذلك القيم التجارية للسنة السابقة والتي تقدر بمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من ثلاثة أرقام كأوزان مرجحة. لتحسين تغطية البيانات، ولاسيما فيما يتعلق بأحدث الفترات، أنشأ الأونكتاد مجموعة من مؤشرات متوسطات الأسعار في تصنيف المنتجات المكون من ثلاثة أرقام في دليل التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، باستخدام إحصاءات السلع الأولية بالأونكتاد، والمصادر الدولية والوطنية، وتقديرات أمانة الأونكتاد، كما يحسب مؤشرات قيمة الوحدات على المستوى القطري باستخدام قيم التجارة للسنة الجارية كأوزان مرجحة. بالنسبة للبلدان التي لا ينشر الأونكتاد بيانات خاصة بها، فتستخدم مؤشرات حجم الصادرات (البند 72) من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

جدول رقم (36)

يوضح حجم الصادرات في العراق سنة (2005-2022)

العام	2005	2006	2007	2008
حجم الصادرات	39.714	40.465	48.199	52.123
العام	2009	2010	2011	2012
حجم الصادرات	58.567	57.094	65.23	73.104
العام	2013	2014	2015	2016
حجم الصادرات	74.769	77.634	100	98.455
العام	2017	2018	2019	2020
حجم الصادرات	101.96	112.53	116.55	103.14
العام	2021	2022		
حجم الصادرات	112.93	124.89		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بالعراق

نلاحظ من خلال الجدول (36) الذي يوضح المراحل التي مرت بها الصادرات العراقية خلال الفترة من (2005) وحتى (2022)، حيث شهدت الفترة من (2005 _ 2022) ارتفاعا في حجم الواردات العراقية.

بينما يلاحظ انخفاضا طفيفا جدا في سنة 2010 فى حجم الواردات خلال المدة بين 2007 – 2010،

وتاتى الزيادة المتصاعدة في حجم الصادرات العراقية والتي حققتها العراقا كارقام قياسية لم تصل اليها الأعوام السابقة بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الايرادات النقدية الأجنبية المتأتية من الصادرات ولاسيما النفطية ليحقق العراق ارتفاعا في سعر النفط إلى 111 دولار للبرميل الواحد[1]

وعادت العراق للانخفاض في عام 2015 و 2016 وبعد ذلك عادت للارتفاع مره أخرى في 2017 ثم انخفاضا اكبر في سنة 2020 بسبب ازمة كورونا ثم الرجوع للارتفاع مره أخرى لسنة 2022

[1] قاسم زويد راهي، & أ. م. د ازهار شمران جبر. (2024). تأثير أنظمة سعر الصرف المتبعة على الصادرات السلعية للعراق للمدة 1990-2019. Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 16(50), 452-483.

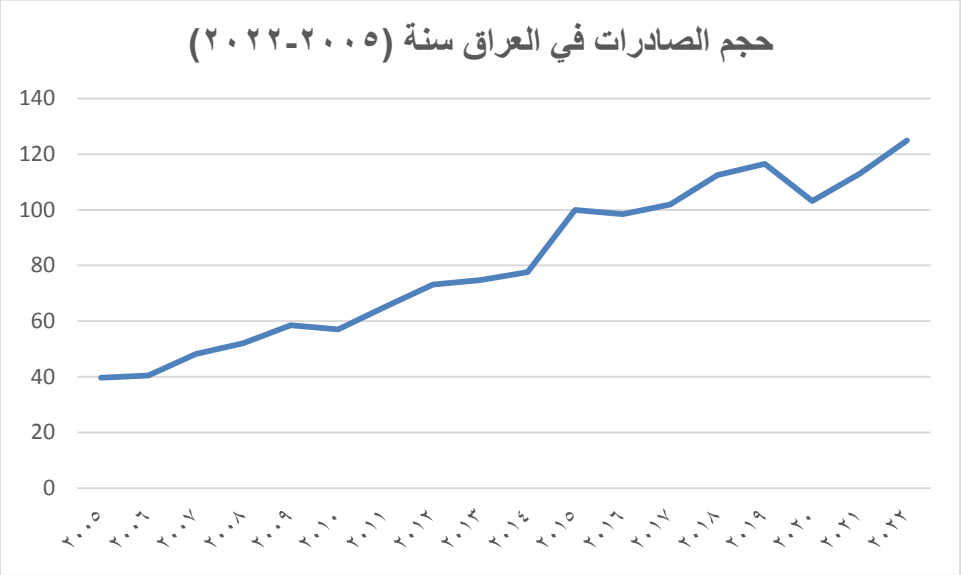

قياس اثر الصادرات، والواردات ورأس المال والقوي العاملة على الناتج المحلى الإجمالي في (العراق) :

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج قياس اثر الرقم القياسي للصادرات، والواردات ورأس المال والقوي العاملة على الناتج المحلى الإجمالي في (العراق)

الجدول التالي يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير خلال الفترة الزمنية من 2005-2022

جدول رقم (37)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة(2005 -2022)

WORKFORCE	CAPITAL	IMPORT	EXPORT	GDP	
9,152,682	20,800,000,000,000	56,400,000,000	44,400,000,000	4,438	**المتوسط**
9,547,485	19,700,000,000,000	56,500,000,000	40,700,000,000	4,547	الوسيط
11,183,808	43,900,000,000,000	75,200,000,000	69,900,000,000	5,204	القيمة العظمي
6,932,361	196,000,000,000	35,000,000,000	19,000,000,000	3,493	القيمة الصغرى
1,554,418	11,900,000,000,000	10,000,000,000	16,400,000,000	568	الانحراف المعيارى
(0)	0	(0)	0	(0)	الالتواء
1	2	3	2	2	التفرطح
2	0	0	2	1	قيمةJarque-Bera
0	1	1	0	1	القيمة الأحتمالية
165,000,000	375,000,000,000,000	1,020,000,000,000	800,000,000,000	79,890	المجموع
18	18	18	18	18	عدد المشاهدات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ EViews10

حيث يوضح الجدول السابق لكل متغير مستخدم في التقدير بعض مقاييس الإحصاء الوصفية

الخاصة بالنزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والوسيط هذا بالإضافة إلى أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري وبعض المقاييس الأخرى مثل معاملي الألتواء والتفلطح أيضا توضح الأرقام المذكورة أقصى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير خلال الفترة (2021–1990) وكذلك مجموع قيم كل متغير وعدد المشاهدات الخاصة بكل متغير وعددها 32 مشاهدة (قيمة) خلال الفترة الزمنية المذكورة الجدول السابق يحتوي على الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في نموذج اثر الرقم القياسي للصادرات ، و الواردات و رأس المال و القوي العاملة على الناتج المحلى الإجمالي في (العراق) خلال الفترة من 2005 إلى 2022. فالجدول يقدم ملخصًا مهمًا للبيانات ويمكن استخدامه لتحليل العلاقات بين هذه المتغيرات الاقتصادية.

المتوسط والوسيط والقيمة الصغرى والقيمة العظمى هذه الإحصاءات تعطي فكرة عامة عن توزيع البيانات. يمكن ملاحظة أنه في معظم المتغيرات، الوسيط (القيمة الوسطية) أقل بكثير من المتوسط، وهذا يشير إلى وجود بيانات توزعت بشكل مائل .بينما الانحراف المعياري يقيس مدى تباين البيانات حول المتوسط. إذا كان الانحراف المعياري أعلى، فإن هذا يشير إلى تباين كبير في البيانات.

الالتواء هذا المؤشر يشير إلى توزيع البيانات. إذا كان أقل من 1، فإن توزيع البيانات يعتبر قريبًا من التوزيع الطبيعي. بينما التفرطح يقيس تباين البيانات بين الربعين الأول والثالث. قيمة أعلى تشير إلى وجود تفرق كبير بين البيانات Jarque–Bera .قيمة: يستخدم هذا المؤشر لاختبار مدى توزيع البيانات. إذا كانت القيمة أعلى من قيمة الحد النقدي المعياري، فإن هذا يشير إلى أن البيانات ليست منتظمة. القيمة الاحتمالية: يقيس مدى توزيع البيانات. إذا كانت القيمة أقل من 0.05، فإن هذا يشير إلى أن البيانات غير منتظمة.

يمكن استخدام هذه الإحصاءات الوصفية كخطوة أولى لفهم توزيع البيانات واستقرارها. و استخدام هذه المعلومات لتحديد العلاقات المحتملة بين هذه المتغيرات والتي ستساعد في تحقيق أهداف البحث في قياس اثر الرقم القياسي للصادرات ، و الواردات و رأس المال و القوي العاملة على الناتج المحلى الإجمالي في (العراق)

متوسط الناتج المحلي الإجمالي في العراق هو 112.95، مما يشير إلى حجم القيمة الاقتصادية الإجمالية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل البلاد خلال الفترة من 2005 إلى 2022. يُظهر هذا المتوسط القدرة الاقتصادية الإجمالية للدولة في تلبية احتياجات سكانها وتحقيق

النمو الاقتصادي. وانحراف معيارى 567.8 بقيمة عظمي 5203.558 وقيمة صغرى 3493.345 متوسط رأس المال في العراق خلال الفترة من 2005 إلى 2022 هو 20,800,000,000,000، مما يُظهر على أهمية الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويبرز الانحراف المعياري البالغ 11,900,000,000,000.0 مدى تباين قيم رأس المال خلال هذه الفترة، والذي يُشير إلى التقلبات الكبيرة في مستوى الاستثمار واستعداد الاقتصاد لتحمل التحديات.

بالنسبة للقوة العاملة، فإن متوسطها خلال نفس الفترة هو 9,152,682، مما يظهر حجم القاعدة البشرية المشاركة في الإنتاج الاقتصادي. وتُسهم القيمة العظمى للقوة العاملة (11,183,808) في فهم الاستعداد لتلبية الطلب العملي على مر الزمن، بينما القيمة الصغرى (6,932,361) تُسلط الضوء على التقلبات التي قد تحدث في هذا القطاع.

بالنسبة للصادرات، يُظهر متوسطها في العراق خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022 قيمة قدرها 44,400,000,000.0 ، مشيرًا إلى الحجم الإجمالي للسلع والخدمات التي تم تصديرها. يُبرز الانحراف المعياري الذي بلغ 16,400,000,000.0 التباين الكبير في حجم الصادرات على مدار هذه الفترة، والذي يمكن أن يعكس التحولات في هيكل الصادرات أو تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية ، وفيما يتعلق بالقيمة العظمى للصادرات 69,900,000,000.0 يظهر الجدول العلوي للصادرات، في حين تُسلط القيمة الصغرى(19,000,000,000.0) الضوء على الحد الأدنى للصادرات. يمكن أن تُعتبر هذه التغييرات في قيم الصادرات مؤشرًا على تقلبات في أسواق الصادرات أو اختلافات في هيكل الطلب العالمي على المنتجات العراقية.

بالنسبة للواردات، يتضح من البيانات أن متوسط قيم الواردات في العراق خلال الفترة من 2005 إلى 2022 بلغ 56,400,000,000.0 ، مما يُظهر حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها من الخارج. يُشير الانحراف المعياري الذي بلغ 10,000,000,000 إلى مدى التباين في قيم الواردات على مدار هذه الفترة، ويمكن أن يكون ذلك ناتجًا عن تغيرات في هيكل الاستهلاك أو تقلبات في الأسواق العالمية. أما بالنسبة للقيمة العظمى للواردات (75,200,000,000.0)، فتوضح هذه القيمة الحد الأقصى للواردات، في حين تُسلط القيمة الصغرى (35,000,000,000.0) الضوء على الحد الأدنى للواردات. يُعتبر تحليل هذه التغييرات هامًا لفهم التأثيرات المحتملة لتغيرات حجم الواردات على الناتج المحلي الإجمالي والتوازن التجاري.

شكل (29)

السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي في العراق من 2005-2022

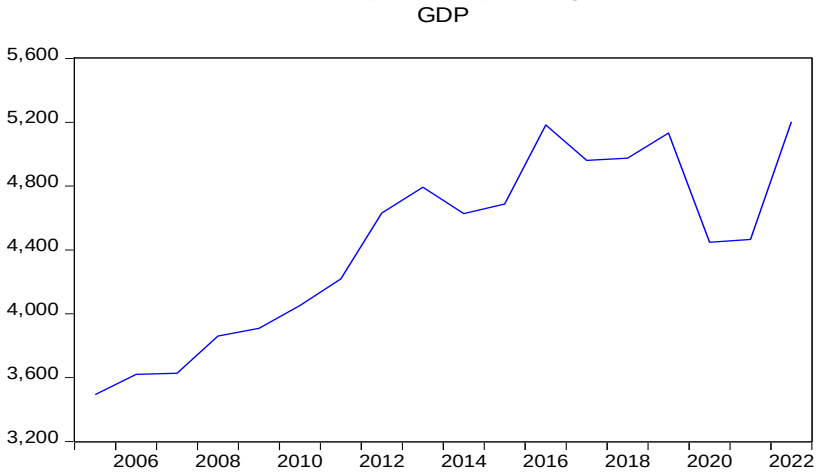

المصدر: من اعداد الباحث

شكل (30)

السلسلة الزمنية لرأس المال في العراق من 2005-2022

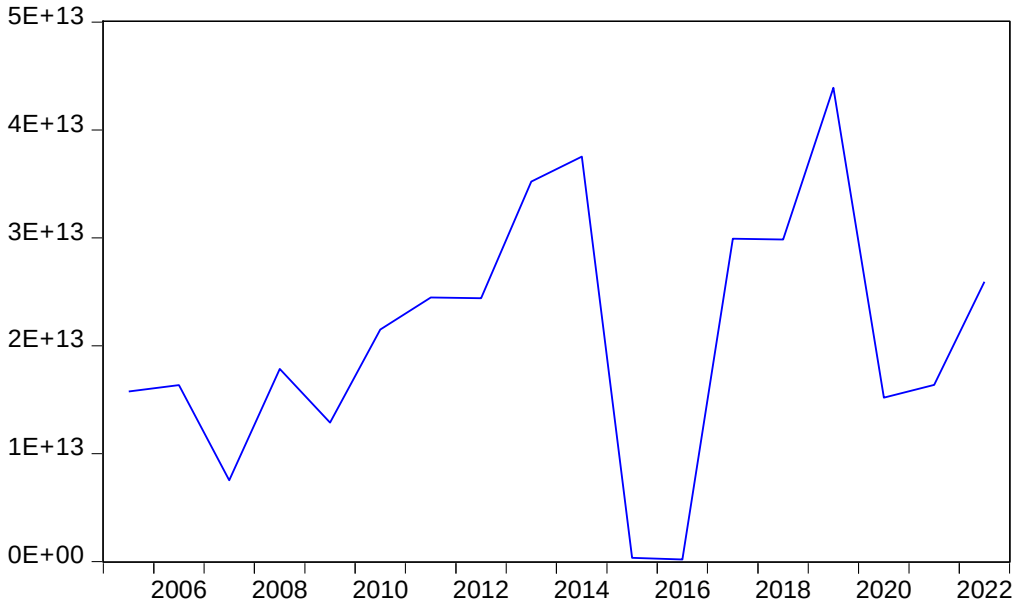

شكل (31)
السلسلة الزمنية للصادرات في العراق من 2005-2022

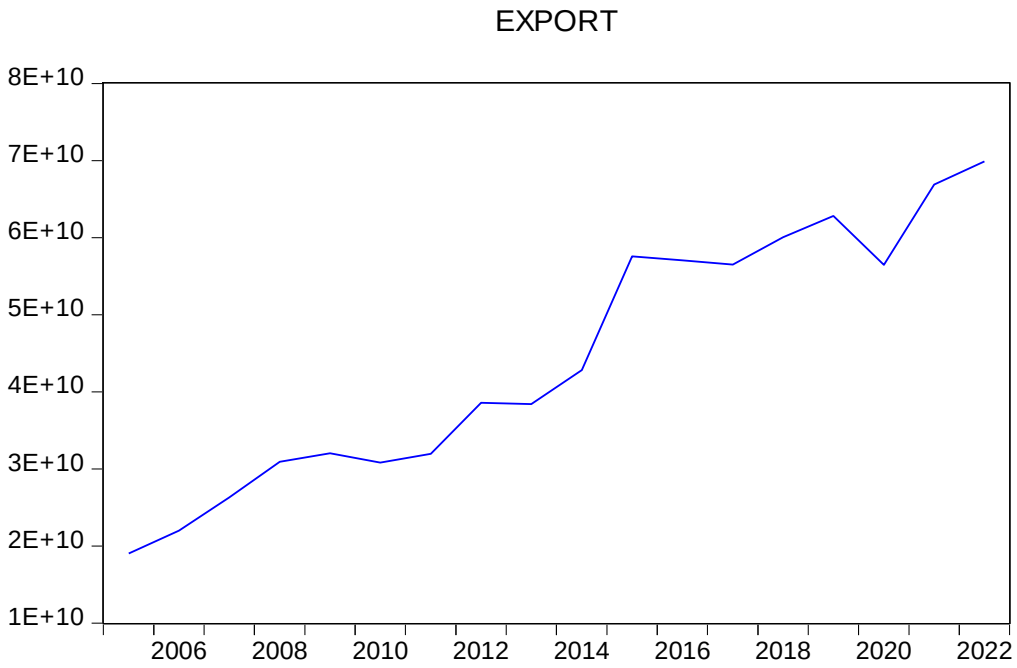

المصدر: من اعداد الباحث

شكل (32)
السلسلة الزمنية للواردات في العراق من 2005-2022

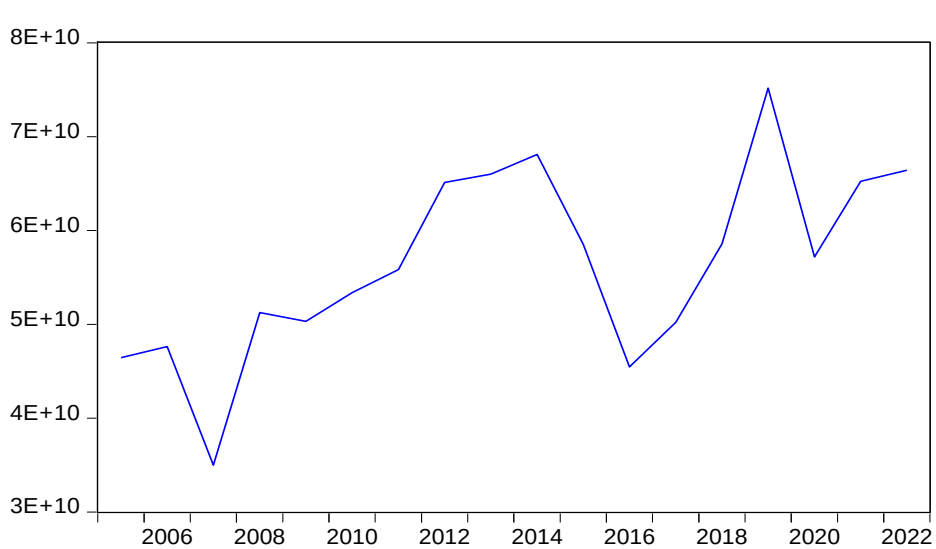

المصدر: من اعداد الباحث

شكل (33)
السلسلة الزمنية للقوى العاملة في العراق من 2005-2022

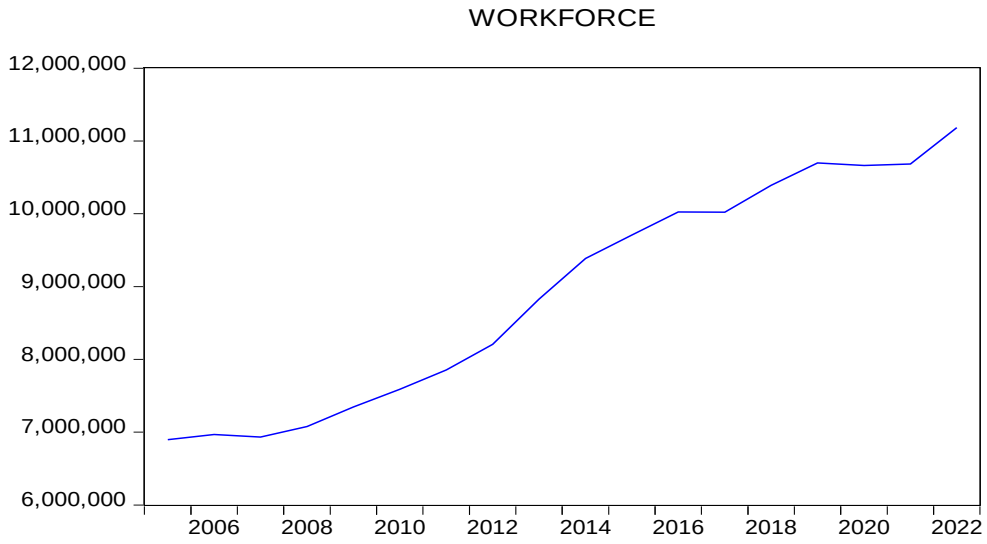

المصدر: من اعداد الباحث

يتناول هذا الفصل النموذج القياسي الخاص بالدراسة، حيث سيتم استعراض التحليل القياسي للصادرات والواردات ورأس المال والقوي العاملة و أثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 2005: 2022 م

ثانياً: متغيرات الدراسة

1- الناتج المحلي الإجمالى gdp (y_1)

2- الصادرات EXport (X_1)

3- الواردات (X_2)

4- رأس المال capital (X_3)

5- القوي العاملة workforce (X_4)

أختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010) EXCHANGE_RATE ، الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومعدل التضخمINFLATION، القوى العاملة (البطالة) UNEMPLOYMENT، الاستثمار

INVESTMENT وسوف تستخدم الدراسة اختبارين هما: اختبار ديكي–فوللر(Dickey and Fuller)، واختبار فيليب– بيرن (Philip– perron).

جدول(35)

نتائج اختبارADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية	المستوي بمقطع		الفرق الأول بمقطع	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
الناتج المحلى الإجمالى	(1.93)	0.31	(4.15)	0.01
رأس المال	(3.13)	0.04		
الصادرات	(0.60)	0.85	(4.82)	0.00
الواردات	(2.17)	0.22	(5.00)	0.00
القوي العاملة	0.19	0.96	(3.68)	0.02

المصدر إعداد الباحثة EViews10 الـ برنامج مخرجات على بالأعتماد

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار ديكي– فوللر للسلاسل الزمنية محل الدراسة ،ويتبين من نتائج التقدير عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية عند اختبار الاستقرارية بافتراض وجود مستوي بمقطع، كما يتبين استقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الأول لها باقتراض وجود مقطع عند مستوي معنوية 10% ومستوي معنوي 1% عدا السلسلة الزمنية للرقم القياسي لرأس المال مستقر عند المستوى بمقطع ، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 .

سيتم تقدير نموذج ARDL وقد تم تقدير النموذج وحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (37)

جدول (37)

تقدير نموذج ال ARDL بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات و الواردات و رأس المال و القوي العاملة (2005-2022)

Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2007 2022				
Included observations: 16 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CAPITAL EXPORT IMPORT				
WORKFORCE				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 81				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	(1)	0	(2)	0
CAPITAL	(0)	0	(2)	0
CAPITAL(-1)	(0)	0	(2)	0
CAPITAL(-2)	(0)	0	(2)	0
EXPORT	(18)	8	(2)	0
EXPORT(-1)	(10)	6	(2)	0
EXPORT(-2)	(5)	3	(2)	0
IMPORT	12	4	3	0
IMPORT(-1)	(2)	2	(1)	0
IMPORT(-2)	(4)	3	(1)	0
WORKFORCE	229,689	91,804	3	0

WORKFORCE(-1)	148,444	100,604	1	0
C	(1,680,000,000,000)	664,000,000,000	(3)	0
R-squared	186,000,000,000.00	Mean dependent var		0.98
Adjusted R-squared	49,500,000,000.00	S.D. dependent var		0.88
S.E. of regression	49.89	Akaike info criterion		16,900,000,000.00
Sum squared resid	50.52	Schwarz criterion		857,000,000,000,000,000,000.00
Log likelihood	49.92	Hannan-Quinn criter.		(386.12)
F-statistic	2.31	Durbin-Watson stat		10.46
Prob(F-statistic)	0.04			

المصدر إعداد الباحثة EViews10 الـ برنامج مخرجات على بالأعتماد

نظرًا للنتائج المعروضة لنموذج ARDL بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات والواردات ورأس المال والقوي العاملة للفترة من 2005 إلى 2022، يمكن تقديم التعليق التالي:

"بناءً على نتائج نموذج ARDL المُعروضة أعلاه، يمكن ملاحظة بعض الأمور الهامة:

- قيمة معامل R-squared تشير إلى أن النموذج يشرح حوالي 97.66٪ من التباين في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يُظهِر أن النموذج يتناسب بشكل جيد مع البيانات.

قيمة F-statistic وإحصائية Durbin-Watson تُستخدم لتقدير جودة نموذج ال ARDL ومدى ملائمته للبيانات المستخدمة. إليك التعليق على هاتين القيمتين:

- قيمة F-statistic هي إحدى إحصائيات الفرضية التي تُستخدم لاختبار فرضية النموذج بشكل عام. يُستخدم هذا الاختبار للتحقق مما إذا كانت المتغيرات المستقلة في النموذج تشرح تباين معدل الاستجابة في المتغير التابع بشكل إحصائي أو لا ، في هذا السياق، قيمة F-statistic تُظهر قيمة 10.46325، وهذا يشير إلى أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). بمعنى آخر، يمكن القول أن هناك تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة على متغير الناتج المحلي الإجمالي.
- من ناتج الجدول (37) نلاحظ ان القدرة التقديرية للنموذج كانت 97.66 اي ان 97%من المتغيرات في المتغير التابع ناتجة عن المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية لمتغيرات اخرى غير داخلة غير داخلة بلنموذج

شكل (34)

- معيار اختيار عدد فترات الابطاء المش لنموذج ال ARDL

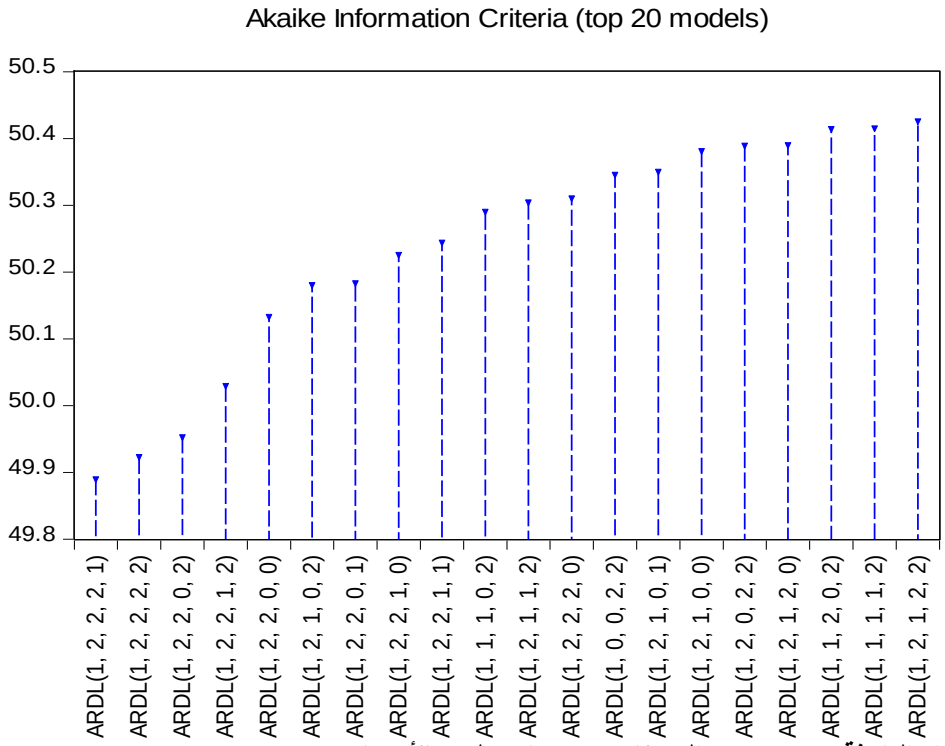

المصدر إعداد الباحثة EViews10 الـ برنامج مخرجات على بالأعتماد

اختبار الحدود (Bounds—test)

الخطوة الثانية اختبار الحدود (Bounds—test) أو التكامل المشترك العلاقة طويلة الأجل: عقب تقدير معلمات النموذج تأتي الخطوة الأهم وهي معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج والناتج المحلي الإجمالي في العراق أم لا. حيث يتم اختبار وجود تلك العلاقة من خلال اجراء اختبار الحدود (Bounds—test)، وجاءت نتائج تقدير اختبار الحدود كما هي موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (38)

نتائج تقدير اختبار الحدود

EC = GDP - (-0.0078*CAPITAL -20.2194*EXPORT + 3.5826*IMPORT + 228828.0009*WORKFORCE -1019227557181.1383)				
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.068576	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.50%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر إعداد الباحثة EViews10 الـ برنامج مخرجات على بالأعتماد

اختبار الحدود (Bounds Test) يستخدم لتحديد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإعتماد على تحليل الأثر في العلاقة الطويلة الأجل بينهم. نظرًا لأن هذا الاختبار يعتمد على تحليل الأثر والقيم الحرجة المعتمدة على الدورة الزمنية المستخدمة، فيمكن استخدامه

إذا كانت قيمة الاختبار F–statistic تتجاوز 4.09 وهي أكبر من الحد الأعلى ، عند مستوى 5% عينة ، فإننا نميل إلى رفض الفرضية العدم ونستنتج وجودعلاقة توازنية طويل الأجل بين المتغيرات.

الخطوة الثالثة نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل):

إذا وجدت علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الاهتمام يتم بناء على ذلك تقدير معامل تصحيح الخطأ (Correction Error Coefficient) لقياس سرعة تصحيح الخطأ بين المتغيرات المستقلة والتابع في الأجل القصير. وتم تقدير نموذج انحدار تصحيح الخطأ وجات النتائج كالتالي:

جدول (39)

تقدير معامل تصحيح الخطأ

معامل تصحيح الخطأ	قيمة معامل Coefficient	القيمة الأحتمالية Prob.
	1.65-	0.004

المصدر إعداد الباحثة EViews10 الـ برنامج مخرجات على بالأعتماد

حيث أنه يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ حيث أن تلك الإشارة تعكس اتجاه الانحرافات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للتناقص في الأجل القصير وبالتالي يتوقع أن تصل تلك المتغيرات إلى التكامل المشترك (التوازن طويل الأجل) مع مرور الزمن ومعنوي من الناحية الإحصائية ومن خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل التصحيح في تلك الحالة تبلغ 65 .1–وهو له أشارة سالبة كما أنه معنوي من الناحية الأحصائية حيث أن القيمة الأحتمالية له تساوى 0.00 وهى أقل من مستوى المعنوية المستخدم وهو 0.05 . بالأضافة إلى ما سبق فإن قيمة معامل التصحيح والذى يطلق عليه أيضا معامل سرعة التعديل (speed of Adjustment coefficient) تشير إلى أن 18% من الأختلالات أو التقلبات قصير الأجل فى مستوى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأية صدمات أو تقلبات تتعرض لها المتغيرات المستقلة (الصادرات – الواردات – رأس المال – القوى العاملة) فى الفترة السابقة أو بمعنى أخر فى السنة (t–1) يتم تصحيحها فى الفترة الحالية أى فى السنة الحالية (t).

معامل تصحيح الخطأ هو معامل يظهر في نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model – ECM) ويستخدم لفهم التوازن طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. من خلال تحليل قيمة هذا المعامل، يمكننا فهم كيفية تصحيح الانحرافات القصيرة الأجل في السلسلة الزمنية للمتغير التابع نحو التوازن الطويل الأجل.

في هذه الحالة التي وصفتها، يُظهر معامل التصحيح قيمة سالبة معنوياً. هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. تفسير هذا هو كما يلي.

- قيمة معامل التصحيح نفسها (1.65−) تشير إلى مقدار التعديل السريع الذي يتم على المتغير التابع للعودة إلى التوازن الطويل الأجل بنسبة معينة. في هذه الحالة، يشير المعامل إلى أنه يتم تصحيح حوالي 165% من الانحرافات القصيرة الأجل في معدل الناتج المحلي الإجمالي نحو التوازن الطويل الأجل في الفترة الحالية.

بشكل عام، هذا التحليل يشير إلى وجود تأثير توازني طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يتم تصحيح الانحرافات القصيرة الأجل نحو التوازن الطويل الأجل بسرعة معينة.

تقدير العلاقة طويلة الأجل : حيث يتم هنا تقدير معادلة التكامل المشترك التي توضح تأثير المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (40)

معادلة التكامل المشترك بين الصادرات – الواردات – رأس المال – القوى العاملة و الناتج المحلي الإجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPITAL	(0.0)	0.0	(2.5)	0.1
EXPORT	(20.2)	8.1	(2.5)	0.1
IMPORT	3.6	1.4	2.6	0.1
WORKFORCE	228,828.0	87,599.2	2.6	0.1
C	(1,020,000,000,000.0)	344,000,000,000.0	(3.0)	0.1

بناءً على هذه النتائج، يمكن التوصل إلى أن هذه المتغيرات الأربعة (الصادرات – الواردات – رأس المال – القوى العاملة) لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بالنسبة للنموذج المستخدم في هذا التحليل.

جدول (41)
مشكلة الأرتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.349497	Prob. F(2,1)	0.8
Obs*R-squared	6.582657	Prob. Chi-Square(2)	0.0

اختبار الأرتباط الذاتي للبواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM هو اختبار إحصائي يُستخدم لفحص وجود الأرتباط الذاتي للبواقي (الارتباط التلقائي) في نموذج الانحدار. يحدث الأرتباط الذاتي للبواقي عندما تكون مصطلحات الخطأ في نموذج الانحدار مترابطة مع بعضها عبر المشاهدات، مما ينتهك أحد الافتراضات الكلاسيكية للانحدار الخطي.

حيث أن الإحصاءة F المستخدمة في اختبار .LM (Lagrange Multiplier) تساوي 4.7 بينما القيمة الاحتمالية Prob. F(2,4) القيمة الاحتمالية المرتبطة بالإحصاءة .F تشير إلى احتمالية مشاهدة إحصاءة F ، بافتراض أنه لا يوجد الأرتباط الذاتي للبواقي في النموذج. هنا، القيمة الاحتمالية تقريبًا تساوي 0.8. أكبر من 0.05) تشير إلى عدم وجود الأرتباط الذاتي للبواقي.

جدول (42)
مشكلة اختلاف تباين الباقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.5	Prob. F(12,3)	0.8
Obs*R-squared	10.9	Prob. Chi-Square(12)	0.5
Scaled explained SS	0.5	Prob. Chi-Square(12)	1

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن قيمة مستوى المعنوية 0.8 أكبر من 0.05 اى انه لا يوجد مشكلة ثبات التباين للبواقى، أى يتضح أن النموذج الـ ARDL المقدر للفترة 2005 إلى 2022 لا يعاني من مشكلة اختلاف تباين الباقي

اختبار جودة توصيف النموذج Ramsey

اختبار Ramsey RESET هو اختبار إحصائي يُستخدم لاكتشاف وجود عدم تطابق في المواصفات الداخلية لنموذج الانحدار. هذا الاختبار يُستخدم للتحقق مما إذا كانت هناك حاجة إلى

تضمين متغيرات إضافية أو تحسين المواصفات الداخلية للنموذج

جدول (43)

يوضح مشكلة جودة توصيف النموذج Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: GDP GDP(-1) CAPITAL CAPITAL(-1) CAPITAL(-2) EXPORT EXPORT(-1) EXPORT(-2) IMPORT IMPORT(-1) IMPORT(-2) WORKFORCE WORKFORCE(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.1	2.0	0.4
F-statistic	1.3	(1, 2)	0.4
F-test summary:			
Sum of Sq.		Df	Mean Squares
Test SSR	334,000,000,000,000,000,000.0	1.0	334,000,000,000,000,000,000.0
Restricted SSR	857,000,000,000,000,000,000.0	3.0	286,000,000,000,000,000,000.0
Unrestricted SSR	522,000,000,000,000,000,000.0	2.0	261,000,000,000,000,000,000.0

الفرضية الصفرية :(Null Hypothesis) الفرضية الصفرية في اختبار Ramsey RESET تكون عادة أن النموذج الخطي (نموذج الانحدار) الحالي هو محدد بشكل صحيح، ولا يحتاج إلى تضمين متغيرات إضافية أو تحسين في المواصفات الداخلية. الفرضية البديلة:(Alternative Hypothesis) الفرضية البديلة تشير إلى أن النموذج الخطي الحالي غير محدد بشكل صحيح وقد يكون هناك حاجة إلى تضمين متغيرات إضافية أو تحسين في المواصفات الداخلية.

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة ان القيمة المعنوية تساوى 0.4 أكبر من 0.05 النموذج تم توصيفه بشكل جيد

شكل (35)

مشكلة طبيعة البواقي

- **مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقى jareq – bera normality test**

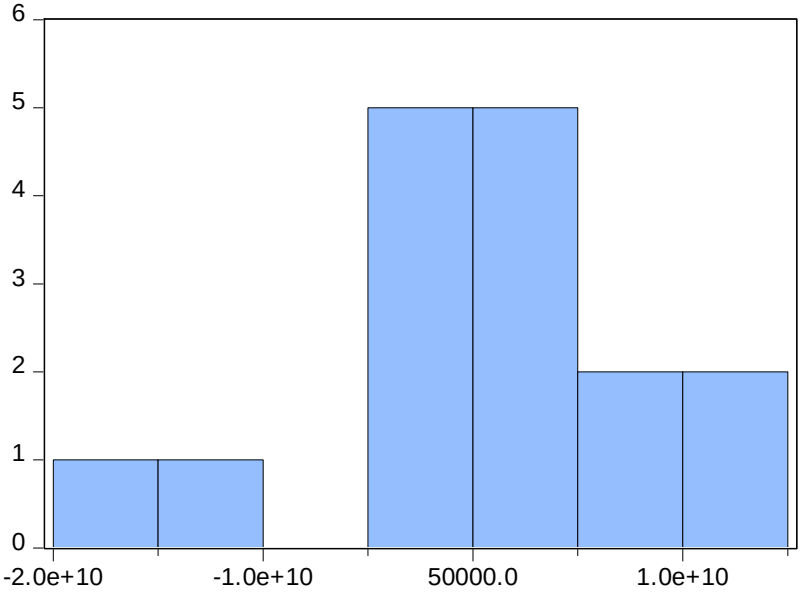

Series: Residuals	
Sample 2007 2022	
Observations 16	
Mean	-0.000137
Median	3.30e+08
Maximum	1.23e+10
Minimum	-1.74e+10
Std. Dev.	7.56e+09
Skewness	-0.642409
Kurtosis	3.484761
Jarque-Bera	1.257165
Probability	0.533347

المصدر: من اعداد الباحثة

القيمة الإحتمالية 0.53 أكبر من 0.05 أي اننا يمكننا القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

- **اختبار استقرارية المعاملات الخاصة بالنموذج (Coefficient Stability Test):**

اختبار استقرارية المعاملات الخاصة بالنموذج (Coefficient Stability Test) حيث يجب التأكد من استقرار المعاملات المخدرة في النموذج للعلاقات بين كل من الناتج المحلى الإجمالى و الصادرات – الواردات – رأس المال – القوى العاملة) خلال الفترة الزمنية المستخدمة 2005 إلى 2022 حيث يتم إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات الباقي حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المخدرة في نموذج إذا وقع المنحنى الخاص ب البواقي بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وتم إجراء هذين الاختبارين والنتائج موضحة من خلال ما يلي

شكل (36)
اختبار المجموع التراكمي للباقي

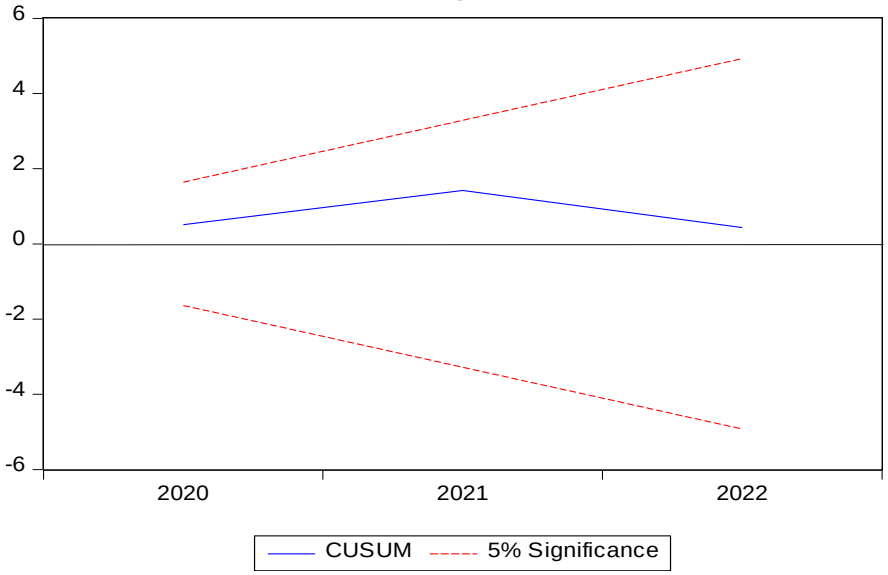

المصدر : من اعداد الباحثه

شكل (37)
اختبار المجموع التراكمي لمربعات الباقي

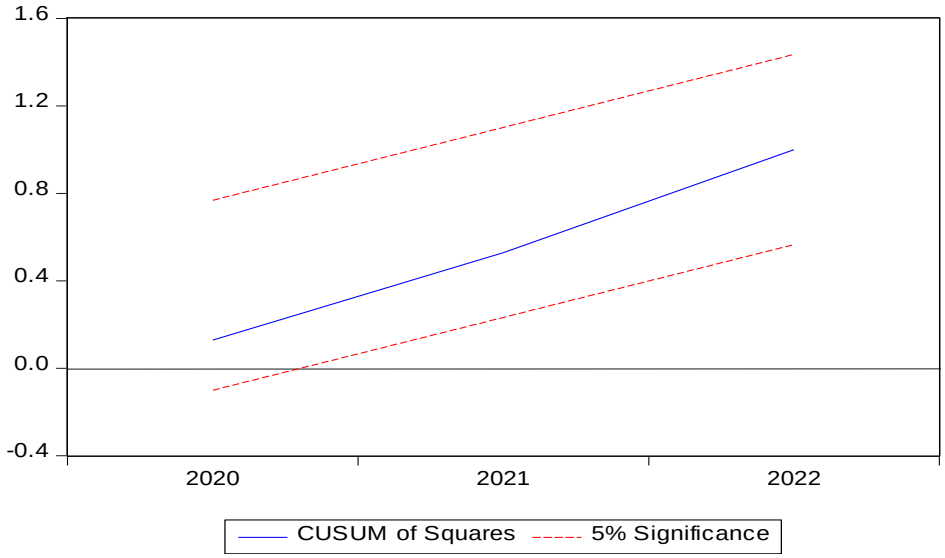

المصدر : من اعداد الباحثه

ويتضح من الشكلين السابقين أن الخط المنتظر المعبر عن البواقي الأخطاء الخاصة بالنموذج يقع بين حدي الاختبار والمعبر عن نقمة بالخطين متوازيين وهذا يعبر عن استقرار المعاملات المقدرة في نموذج الـ ARDL خلال الفترة محل الاهتمام وهي 2005 إلى 2022

الاستنتاجات والتوصيات:

اولآ _ الاستنتاجات :

1- يعكس انخفاض الناتج المحلي مع زيادة في رأس المال إما على عدم استيعاب الاقتصاد للتحولات السريعة في مستويات الاستثمار أو على وجود تحولات هيكلية. بالمقابل، يظهر تأثير إيجابي للواردات على الناتج المحلي، مما يعكس دورها في دعم النشاط الاقتصادي، سواء من خلال زيادة الإنفاق أو تحسين التكنولوجيا.

2- تصاعد قوى العمل، يتضح أن الناتج المحلي يزيد بشكل كبير. يُظهِر ذلك أهمية دور القوى العاملة في تحسين الإنتاج ودفع عجلة النمو الاقتصادي. هذه النتائج تبرز أهمية التفاعل بين التكنولوجيا وقوى العمل في تعزيز الإنتاج وخلق فرص عمل.

3- يُظهِر زيادة في عدد العمالة تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي. هذا يعكس أهمية توفير فرص العمل وتعزيز المشاركة في القوة العاملة لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

4- المعامل الثابت في النموذج يمثل القيمة الأساسية لمعدل الاستثمار عندما تكون القيم الأخرى صفر، وهو يساهم في توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتغيرات في مستوى الاستثمار الأساسي.

5- قيمة عالية لمعامل R-squared تُظهِر قوة النموذج في تفسير تباين الناتج المحلي. يُظهِر ذلك أن النموذج يفسر معظم الاختلافات في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المتغيرات المدرجة.

ثانيآ: التوصيات

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج توصى الدراسة بـ:

1. تعزيز الاستثمار حيث يُظهِر تأثير رأس المال على الناتج المحلي، ولكن بتأخير، فإن تعزيز الاستثمار يمكن أن يكون ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. يمكن للسياسات التحفيزية التي تشجع على الاستثمار وتوفير بيئة أعمال إيجابية أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو.
2. تحسين التوازن التجاري حيث يظهر تأثير الواردات بشكل ملحوظ على الناتج المحلي. من الهام أن يتم التركيز على تحسين التوازن التجاري، سواء من خلال زيادة الصادرات أو تقليل الواردات، لضمان استدامة النمو الاقتصادي.
3. تعزيز سوق العمل حيث يشير التأثير الإيجابي للقوى العاملة على الناتج المحلي إلى أهمية تحفيز سوق العمل. سياسات داعمة للتعليم وتدريب القوى العاملة، وتحفيز خلق فرص العمل يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة النمو.
4. مراقبة الاستقرار حيث يجب مراعاة أن الزيادات السريعة في الاستثمار أو تغييرات في الواردات يمكن

أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. يجب على السياسات أن تكون متزنة لتعزيز النمو دون التضحية بالاستقرار الاقتصادي.

5. متابعة وتحليل مستمر حيث يجب على السياسيين واتخاذ القرار أن يكونوا على اطلاع دائم بتطورات الاقتصاد وتأثير القرارات السياسية. ينبغي متابعة وتحليل المؤشرات الاقتصادية بانتظام لضمان استمرارية السياسات الاقتصادية.
6. تعزيز الاستدامة الصناعية حيث يُفضل تبني سياسات تجارية تهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتعزيز استدامته، مع التركيز على تطوير تقنيات الإنتاج النظيفة وتحفيز الابتكار في هذا القطاع.
7. تشجيع الاستثمار المحلي حيث يجب على الدول أن تعتمد سياسات تجارية تحفز الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي، سواء من خلال تقديم حوافز مالية أو تسهيل الإجراءات الإدارية.
8. تنويع التصدير لتعزيز القدرة على تحمل التقلبات في الأسواق الدولية، يمكن تنويع السلع المصدّرة والاعتماد على استراتيجيات تصدير محسّنة.
9. تحسين بيئة الأعمال حيث يُنصح بتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف الإدارية، وذلك لتعزيز جاذبية الاستثمار ودعم نمو القطاع الصناعي.
10. تعزيز التعليم الفني والتدريب حيث يُعزز تطوير المهارات والتخصصات في القطاع الصناعي من خلال دعم برامج التعليم الفني والتدريب المهني، لضمان توفر القوى العاملة المؤهلة والماهرة.
11. ربط السياسات التجارية بأهداف التنمية المستدامة حيث يجب أن تتكامل السياسات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة لضمان التوازن بين التطور الاقتصادي والأثر البيئي والاجتماعي.
12. تعزيز التعاون الدولي حيث يُفضل تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسات التجارية لتبادل الخبرات وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي.
13. متابعة أثر السياسات حيث ينبغي تنظيم تقييم دوري لأثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي، وذلك لضمان فعالية هذه السياسات والتحفيز للتعديلات عند الحاجة.
14. توفير الدعم للقطاع الصناعي يعزز التنمية المستدامة ويسهم في تعزيز اقتصاد الدولة، مع مراعاة الاستدامة البيئية وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

تُشير هذه التوصيات إلى ضرورة اعتبار السياسات الاقتصادية والتنموية بشكل متكامل، والتحفيز في المجالات الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، مما يساعد في تعزيز الاستقرار والنمو المستدام.

المصادر والمراجع

المصـــادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

المصادر العربية

أولا: الكتب العربية:

1- ابوشرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط2 ، الاردن ، 2010

2- أحمد، إيمان محمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 38، 2007

3- أحمد، سحر حسني، تطور الصناعة في مصر 1914 – 1952، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2011.

4- الاسدي، علي، "مقدمة في اقتصاديات الصناعة" منشورات جامعة قار يونس 1990

5- إسماعيل ، محمد محروس ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية،1992

6- إسماعيل، توفيق، اساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الانماء العربي 1981.

7- البلاوي، حازم، الدولة الريعية في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

8- بلبخاري، سامي، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، 2022

9- بن الشيخ، توفيق، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 2022

10- التويجري، احمد دليل الاستثمار الصناعي، الدار السعودية للخدمات الاستشارية، الطبعة السادسة، المملكة العربية السعودية، 1984.

11- جابر، أبو قمي "مساهمة قطاعي الزارعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1986 – 2012،Munich Personal RePEc Archive "، 13 أكتوبر م .2018

12- جمجوم، محمد ،مقومات الصناعة والمملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1967.

13- الجميلي، حميد، وآخرون، " الاقتصاد الصناعي" منشورات دار الكتب والطباعة والنشر جامعة الموصل 1979

14- حجير، محمد مبارك، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثانية ، ١٩٦٦
15- حسن، محمد سلمان ، التخطيط الصناعي ، مترجم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1974
16- حسين ، وجدى محمود ، النشاط التصديري والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣
17- حسين، حازم، تطوير الصناعة السعودية ومقارنتها بالمؤشرات الدولية يعظّمان الفائدة الاقتصادية، الرياض، يناير 2022.
18- حشيش، عادل احمد ،مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003
19- الحصري، طارق فاروق، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاسكندرية ، 2010
20- حلمي، أمنية ، تطوير الإدارة الجمركية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، القاهرة، إبريل 2003.
21- الحمزاوي، محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
22- الحمصي، محمود ،التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت،1979
23- حنا، سمير، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (1990-2009)، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، ديسمبر 2011
24- الخزعلي، جعفر طالب احمد كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية ،2018، ط1
25- خليل، سعد محمود، اكرم حنا، تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (1990-2009)، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، يونيو 2013.
26- داوود، حسام علي، وأخرون، اقتصاديات التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر، ط1، الاردن ، 2002
27- دويدار، محمد ، محاضرات في الاقتصاد الدوي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003
28- الديب، محمد محمود، الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2005.
29- رشيد ، عبد الوهاب حميد ،التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ،المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ،بيروت ١٩٨٢
30- زكي ، هجير عدنان، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2008
31- السريتي ، محمد احمد ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروق للنشر، الاسكندرية ،

2018

32- السريتي ، محمد احمد ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013

33- السريتي، السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009

34- سلمان، حسن محمد، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2006.

35- السواعي، خالد محمد، التجارة الدولية النظرية وتطبيقا، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن .2009 ط1

36- السيد حسن، سهير محمد، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005

37- السيسي ، صلاح الدين حسن ،التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات والسياسات ، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة ، 2014

38- السيسي، صلاح الدين حسن ،قضايا معاصرة، الاتحاد الأوروبي واليورو، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الشارقة – مكتبة دار الآداب 1998).

39- شرقاوي، عائشة تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر،2001

40- شهاب، مجدي محمود، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996

41- شيحة، مصطفي رشدي ، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة،ط1، الإسكندرية،1994

42- صابر، شروق ، الصناعة التحويلية المصرية .. التحديات والسياسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 50- من دورية بدائل، 2022.

43- صارم، سمير ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة (دمشق، دار الفكر2000).

44- صالح، مظهر محمد ، توصيف النظام الاقتصادي في العراق.. الماركنتالية الوطنية بين السوق الحرة ومركزية الدولة، وكالة أنباء الإعلام العراقي 2015.

45- صالح، مظهر محمد مدخل في الاقتصاد السياسي في العراق، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، 2010.

46- صايغ، يوسف عبد الله، اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ 1945، ج1، البلدان العربية الآسيوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

47- الصرن، رعد حسن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، ج1 ،ط1 ، دمشق ، 2000.

48- الطائي ، غازي صالح ،الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،ط1، 1999
49- طلبة، مختار عبد الحكيم ،مقدمة في المشكلة الاقتصادية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002.
50- عبد الحميد، عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية، ج2، علي مستوي الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولي، القاهرة، مجموعة الدول العربية،2003
51- عبد الخالق، جودة الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى 2020، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005.
52- عبد الخالق، نيفين، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
53- عبد الرحمن، أسامة، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، لسنة 1982.
54- عبد الرضا ، نبيل جعفر، باسمة كزار عبد الحسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، الغدير للطباعة والنشر ،ط1، البصرة ، 2016
55- عبد العزيز، سمير محمد، التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية،2001
56- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وكداوي، طلال محمود ، تقييم المشاريع الاقتصادية، دارسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء" دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986
57- عبد المطلب، عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1998.
58- العبد، جلال إبراهيم استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2004
59- عبدات، مراد ، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية و أمام تحديات التبادل الحر: دراسة حالة الجزائر، 2014
60- عبدالقادر، حليس، محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر، 2022.
61- عدنان، شموط، استراتيجية التصنيع، معهد التخطيط للتنمية،ط1، دمشق ، 1976
62- عرودكي، يحيي، الطريق إلى عمليات استيراد ناجحة، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999.
63- علي، عبد المنعم السيد، دور الدولة المتغير في التنمية في العراق والسعودية وتونس، بحوث

اقتصادية عربية (القاهرة)، العدد5، 1996.

64- العمرسى، صالح، الاطار العام للاختلال الهيكلى فى الاقتصاد والصناعة المصرية نظرة تاريخية مقارنة،، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، معهد التخطيط القومى، مارس 2010.

65- عواد، سعيد عبد الله ، أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، جامعة المجمعة، السعودية، نوفمبر 2015.

66- عوض الله، زينب حسين، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية

67- عوض، طالب محمد ، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، ط1، 1995

68- عيد، محمد احمد ، تقييم قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق القدرة التنافسية: دراسة حالتي مصر وكينيا منذ عام 2003، كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة، يونيو 2021.

69- غياط، شريف، جمال مساعدية، مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات "دراسة قياسية لحالة الجزائر" خلال الفترة (1988-2017)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2021.

70- فهمي، أسماء، تطور التجارة الخارجية المصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، اغسطس 2021.

71- القاضي، عمر طارق وهبي ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، اطرزحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006

72- قدري، عبد المجيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.

73- كاتسبولوديوس ، ماريوس، سبيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة ابو سعود، دار الفاروق، قسم الترجمة ، ،ط1، 2019

74- كربانين، موردخاي، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات –، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007

75- لخضر، مداني ، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

76- ماير، جيرالد، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة دكتور احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر ، القاهرة، ١٩٦٨

77- محروس ، إسماعيل محمد ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية

مصر 1997
78- محمد، سالم، استراتيجية التنمية الصناعية في موريتايا، مذكرة ماجيستير تحت اشراف البروفيسور بلمقدم مصطفي تخصص اقتصاد الإنتاج، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2003
79- محمد، سعد جاسم ، جغرافية الصناعية، دار المرج للنشر والتوزيع، 2019
80- محمد، محمود يونس ،علي عبدالوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009
81- محمد، مريم عيسى ، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دارسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973 – 2010
82- محمود، عبيد محمد ،منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتاب القانونية، مصر، 2007
83- مخلوف، إبراهيم احمد التحليل الكمي في الإدارة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الاولي،1955
84- مرعي، ايمان، سياسات التجارة الخارجية المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، يناير-2023.
85- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢
86- المهدي، محمد فليفلة ، النظم الجمركية والتجارة الدولية (طرابلس، أكاديمية البحوث الاقتصادية1997).
87- مهنى، مريم عيسى محمد. "إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دارسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973 – 2010
88- الناشد، محمد ، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، 1977
89- ناصر، إبراهيم أحمد أنماط التنمية الصناعية في الوطن العربي المعهد العربي للتخطيط الكويت 1980
90- هبري، نصيرة ،التطور الصناعي في الجزائر واثاره السلبية على البيئة. 2004
91- هدسون، جون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة لـ: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.
92- يونس، محمود ،اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2007

ثانيا: الرسائل والأطاريح:

1- ابراهيم، محمد حزام، التجارة الخارجية واثرها في تنمية الاقتصاد الكويتي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٨٣

2- ابو العينين، هالة محمد ،جغرافية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنصورة.

3- بن ديب، عبد الرشيد، تنظيم و تطو ر التجارة الخارجية- حالة الجزائر-،أطروحة دكتوراه "غير منشورة "،جامعة ،الجزائر،2003/2002

4- حسن، حسين عجلان، أثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ،رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد ((الجامعة المستنصرية))،1981

5- حمد، ماهر حسن، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة فلسطين، 2018.

6- خيرة، خيالي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2012-2000، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي، الجزائر، 2016.

7- دوغة، الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2015-1970)، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017.

8- زايد، مراد ،الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 1993.

9- زكى، ايمان محب، معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004.

10- سالم ، تقي عبد ،تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩

11- سالم، عبير غريب محمد علي، دور السياسات الجمركية في حماية وتطور الصناعات المصرية بالتطبيق على صناعة الجرارات الزراعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 1998.

12- سلامة، أشرف حلمي، دور الدولة في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع المصري من خلال تعظيم الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011.

13- سليمان، حسان محمد ،تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سوريا، رسالة ماجيستير، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2007.

14- شنايت، صباح، آليات و وسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا و الوطن العربي – دراسة وصفية إسقاطيه –رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 1999.

15- الطائي، وليد خليف جبارة، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدة 2003- 2009، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2011.

16- طراد؛ كريمة، تطور التجارة الدولية في ظل إتفاقيات مراكش، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 2004

17- عبد الحميد، احمد طلعت حركة التجارة الخارجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004.

18- عبد الحميد، شريف رفاعي ، دور الاعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام 1989حتى عام 1997، رسالة ماجيستير، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2002.

19- عبد العالي، بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر، 1999.

20- العبيدي، حاتم محمد حمود، أثار اتفاقيات منظمة التجارة العاملية على قطاع الصناعة التحويلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004.

21- العربي، تزالت محمد شاريف ،السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015

22- غالي، أحمد عمر السيد، فعالية السياسة التجارية في مواجهة التحديات الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2021.

23- فطيمة، لبعل، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، جامعة محمد خيض ر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2011 / 2012

24- اللامي، علي عبد الزهرة عبود، التأثير المتبادل بين الاستثمار الصناعي العام والتجارة الخارجية للفترة ١٩٦٥ – ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩

25- المجالي، محمد مسلم ،الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الإقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1999.

26- مراد، زايد ،الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر1993.

27- المسعودي، توفيق عباس عبد عون، السياسية التجارية و دورها في التنمية الصناعية في العراق ،

رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصادي ،الجامعة المستنصرية ،1990

28- مفتاح، حكيم ، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2002- 2003.

29- مهران، حسني حسن ،تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر العربية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

1- ابراهيم، نجلاء محمد ، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية، المجلة العلمية وللاقتصاد والتجارة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2013.

2- آدم، أمجد إبراهيم ، اياس جعفر عبد الرحيم، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، نوفمبر 2019.

3- البصام، سهام حسين، وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، لسنة 2013.

4- حسن، حسين عجلان ، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظلّ الهيمنة الريعية للواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلّة المنصور، العدد 27، 2015.

5- الحسيني، فتحي، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة معهد التخطيط القومي، العدد74، 1992

6- الراوي، أحمد عمر، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2017.

7- زامل، سلام منعم، – على جعفر نظر، تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمده 1990-2018، مجلة الكويت، 2021.

8- سالم، تقي عبد، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية

9- سالم، علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، لسنة 2012.

10- سليمان، عطية مهدي ، استراتيجية التصنيع العربية ودور مؤسسات التمويل في تمويل وترويج

المشروعات العربية الصناعية المشتركة، مجلة التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية) اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧

11- الشيخ، رانيا محمد، – أماني أحمد مختار – حسني حسن، التجارة الخارجية المصرية رؤية تحليلية قياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، العدد2، إبريل 2022.

12- الطويل، رواء زكي يونس ، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية 1923-2001، مجلة دراسات إقليمية مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

13- العبدلي، عابد ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد (19)، العدد (32)، جامعة الأزهر، 2007.

14- عفان، منال، "رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 24.2 (2023): 7-42.

15- علي، عبد المنعم السيد، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998.

16- عمران، جمال ، راجح السريع، دانا الشيخ، تحليل المعايير الاقتصادية للمشاريع الهندسية الضخمة باستخدام نظرية المجموعات الضبابية، مجلة جامعة تشرين لبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد7، 2007

17- غالي، إبراهيم، حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مجلة القدس، العدد74، 2005

18- الفقي، محمد سعد، اسلام عبد السلام علي، الدراسة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة بين 1966-2018، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020

19- قابل، محمد صفوت، الصناعة العربية واستراتيجية احلال الواردات ،مجلة شؤون عربية ، حزيران ١٩٨٨

20- قويدر، عياش براهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الي المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، 2005

21- كركوكي، جمال كمال إسماعيل ، أزمة الرئاسة التركية 2007، مجلة دراسات إقليمية، مركز دراسات الإقليمية، جامعة الموصل العدد10، 2008.

22- مجلة التنمية الصناعية العربية ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية العدد 23 – 24 كانون الثاني 1990

23- المرزوك، خالد ، السياسة التجارية، مجلة الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، العراق

24- ملكاوي، عصام ، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، المنعقد في الخرطوم، 2013

25- هلال، محسن ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، ابريل 1998.

26- هلال، محسن ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة، ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية ، 1998مجلة المستقبل العربي، أبريل 2000

27- يحياوي، الهام ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة باتنة، مجلة الباحث،2007، العدد5

28- يوسف، انطوان ، التجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد القومي ، مجلة الاقتصاد، العدد التاسع ، بغداد ، ايلول ١٩٧١

رابعاً: التقارير والنشرات السنوية:

1- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مؤشر حجم الواردات، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

2- البنك المركزي المصري، مؤشرات التجارة الخارجية، الصادرات حسب التوزيع الجغرافي، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية مايو 2020.

4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، بيانات قيمة الانتاج الصناعى السلعى للقطاع العام / الاعمال العام.

5- الهيئة العامة للاحصاء، مؤشرات التجارة الدولية، بيانات خاصة بالمملكة العربية السعودية.

Faiv: Foreign References:

1- A.Hirschman; "The political Economy of Import substituting Industrialization In Latin America" Quarterly Journal of No.1 , Vol. IXXXII, 1986 Economics

2- A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980

3- Adam Smith, Anquiry into the nature and causes of the wealth of nation, Metairie, Copyright, 2007.

4- Ahmed Ghoneim, Trade policy in Egypt, Arab Development Portal, 06 - Mar, 2015.

5- Carlos Romero : « A general structure of achievement function for a goal programming model ». European journal of operational research 153 (2004)

6- Graham Glenday. 2000. "Trade Liberalization and Customs Revenues: Does Trade Liberalization Lead to Lower Customs Revenues? The Case of Kenya." African Economic Policy Discussion Paper No. 44. John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

7- Irving B. Kravis; " The Role of Exports in Nineteenth Economoic Development state Growth Century United ; April change; Vol. 20 and Cultural 1972

8- J . Viner , Studies the Theory of International Trade , New York , Harper and Brothers ,1985

9- Messerlin, Patrick A., and Jamel Zarrouk. 1999. Trade Facilitation: Technical Regulations and Customs Procedures. WTO/World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, WTO Secretariat, Centre William Rappard, Geneva, September.

10- R. Verma, M.P. Biswal, A. Biswas, « Fuzzy programming technique to

solve multi-objective

11- Salant, Stephen W., Export Subsidies as Instruments of Economic and Foreign Policy. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1984.

12- Staiger, Robert W. "International rules and institutions for trade policy." Handbook of international economics 3 (1995)

13- Yehya Ibrahim Mesalam Ali. (2004), Decision Making for Production Planning Using Activity Based Costing and fuzzy Goal Programming. A Master Thesis, Zagazig University Faculty of Engineering Industrial Engineering Department

Abstract

Trade policy is considered a vital center in contemporary economic systems and achieving development, especially capitalist systems, as it represents the regulations, laws and procedures that the state follows in its economic relationship with other countries through the exchange of goods and services in order to achieve certain goals.

Therefore, it is important that we investigate the importance of this type of policy, and study the problem of the extent to which trade policy affects the performance of the industrial sector, beginning our study using the analytical approach in order to clarify some theoretical aspects and basic concepts about both trade policy on the one hand and the industrial sector on the other hand.

Policymakers debate the future of globalization, concerned about the fragmentation of the global economy and the violation of global trade rules. Trade interventions are increasing, in the form of industrial policies and subsidies, import restrictions based on national security considerations and environmental concerns, and restrictions on exports to punish geopolitical rivals and ensure domestic supplies. .

Trade policy also improves the rate of trade exchange, as imposing customs restrictions will lead to raising the prices of imports, which in turn leads to a decrease in demand for them locally, and thus their price decreases in the international market, which will have positive effects on the rate of trade exchange.

The industrial sector includes manufacturing, mining, and public utilities, and although these sectors contribute only a small portion of the GDP, they are very sensitive to interest rates and demand for consumer goods, and this makes industrial production an important tool for forecasting the GDP. and future economic performance. As industrial production figures are used by central banks to measure inflation, high levels of industrial

production can lead to uncontrolled levels of consumption and rapid inflation.

Trade policy is a major tool at your disposal – awarding contracts, providing subsidies, tax cuts, or investing in infrastructure projects to establish large national companies. However, encouraging large national companies can have negative consequences as economic power is concentrated, and economic power is misallocated. resources, neglecting long-term considerations.

Politics also expresses the process of making decisions that are binding on all of society, dealing with material and moral values and symbolizing demands and pressures, and is achieved by achieving goals within the plans of individuals, groups, institutions and elites according to a specific ideology at the local, regional or international level.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The role of trade policy in the development of the industrial sector: experiences of selected countries, with reference to Iraq

AthesisSubmittedTo the Board of to
Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics
by

Hawraa Hammed Hussein

Under the supervision of

Dr. Prof. Tawfeeq Abbas Abd oun Al-Masoudi

1445 A.H **20*24* A.C**